مناهج البحث العلمى في الدراسات الإسلامية

إعداد /

د. زينب محمد بدوى

مدرس التفسير وعلوم القرآن بقسم الدراسات الإسلامية

بكلية الآداب، جامعة جنوب الوادي بقنا

للعام الجامعي

2022/2021م

بيانات الكتاب

الكلية: الآداب

الفرقة: الرابعة

التخصص: قسم الدراسات الإسلامية

تاريخ النشر: 2021م /2022م

عدد الصفحات: 167

أستاذ المادة: د/ زينب محمد بدوى

مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من أنفسنا ، ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، واشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، واشهد أن محمداً عبده ورسوله . ﴿ يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ(102) ﴾ . ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاء وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً ﴾ . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (70) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ .

ثم 00 أما بعد ،،،

فَّإن طبيعة العمل في البحث العلمي تختلف عن طبيعة العمل فى تأليف الكتاب التعليمى ، أو كتابة المقال الصحفي ، من حيث الهدف ، و المنهج و الأسلوب 0

فالبحث العلمي يهدف إلى غاية ، جوهرها إضافة ما إلى فرع من فروع المعرفة الإنسانية ، و يخاطب طائفة من المتخصصين ، ويلتزم بتطبيق قواعد المنهج العلمي العامة أو الخاصة بمجال علم معين ، ويتنوع أسلوبه بتعدد ميادين المعرفة أما الكتاب التعليمي

فإنه يهدف إلى تزويد طائفة من الدارسين بقدر محدد من المعلومات في أحد فروع المعرفة ، ويستعين في عرضها بأصول المناهج التربوية بصفة أساسية ، ويسترشد بمناهج البحث العلمي بصفة ثانوية ، ويراعي محتواه وأسلوبه الفروق بين مستويات الدراسين و تتسع دائرة الموجه إليهم المقال الصحفي ، سواء أكان تعبيراً عن فكرة تتعلق بمقوله أو نظرية علمية ، أو كان تعبيرا عن وجهة نظر خاصة في أمر ما من الأمور، ولذلك فان التوضيح والتبسيط ومراعاة الاتجاه العام للصحيفة المنشور بها المقال تحدد معالم الأسلوب ، إلى جانب طبيعة الموضوع .

وقد يبدو تقارب أو تشابه بين طبيعة العمل في هذه الميادين الثلاثة ، ولكن واقع الممارسة يؤكد أنها ميادين مختلفة ، يحتاج كل ميدان منها إلي مهارات وقدرات ومعاناة خاصة .

وبعد البحث العلمي إحدى المهام الأساسية التي تميز الجامعات ، ومن خلاله تحظى بالتقدير والمكانة بين مؤسسات المجتمع الأخرى .

بل إن بعض الجامعات خارج الوطن العربي – فصلت نشاطها في البحث العلمي عن نشاطها التعليمي ، ومن ثم كان تركيزها علي الدراسات العليا أكثر من غيرها – ولهذا فإن عمل أستاذ الجامعة يجب أن يكون مرتبطاً بالبحث وليس بمجرد إلقاء محاضراته على طلبة الجامعة ، فمساعدته لطلبة الدراسات العليا من خلال

بحوثهم ، وعكوفة في معمله أو بين دفاتره وكتبه في محاولة للتوصل إلي الجديد بصفة دائمة ، هذا ما يميز علمه عن غيره .
ويتضمن نشاط البحث العلمي توسيع وتنمية ميدان المعرفة في كل مجال من مجالات المعرفة التخصصية .
وقد أضحي البحث العلمي اليوم مختلفاً ، نظراً لتعقد أساليبه ، وتنوع أجهزته ، وتعدد الميادين التي يعمل فيها ، وأيضاً نظراً لخطورة النتائج التي يتوصل إليها العلماء ، وأثر هذه النتائج علي مجريات الحياة في المجتمعات الإنسانية .
والأمة الإسلامية تملك تراثا علمياً وحضارياً لا تملكه أمة أخري ، وقد كان لعلماء هذه الأمة مناهج في تصنيف علومهم ، ولكن هذه المناهج لم تكن ثابتة ، بل كانت تتطور نحو الأحسن دائما ، وقد مثل ذلك في تطور البحث في السنة ، وفي منهج تدوينها .
وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنه لم يعد مقبولاً أن يعد الباحث بحثه بالطريقة التي يشاء ، أو يعرضه بالمنهج الذي يريد ، بل صار لابد من التزام منهج معين في إعداد البحوث وطرق عرضها ، ومن هنا جاء اهتمام الجامعات بمنهج البحث ، وتدريسه لطلابها .
كما تسهم في تناول البحوث في العلوم الشرعية ، والمعوقات التي تقف في سبيل إنجازها ، الأمر الذي يمكن من تشخيص الواقع

من أجل العمل على إزالة المعوقات ، وتنشيط البحث في مجال العلوم الشرعية .

ومشكلة هذه الدراسة أنه لا تتوافر كتب كثيرة في هذا الموضوع ، وتندر في الدراسات الإسلامية ، وقد قمت بجمعها من مصادر عديدة ، ومستفيداً مما سبق ، ومحاولاً إضافة ما .

وقد قسمت الكتاب – بعد المقدمة – إلي ثلاثة فصول :

الفصل الأول : مدخل إلى البحث العلمي

ويشمل علي ثمانية مباحث :

المبحث الأول : معني العلم .

المبحث الثاني : أهمية دراسة منهج البحث العلمي .

المبحث الثالث : تاريخ البحث العلمي .

المبحث الرابع : خصائص التفكير العلمي .

المبحث الخامس :سمات موضوع البحث العلمي ومعوقاته .

المبحث السادس : تحديد المصطلحات العلمية وأهم معاييرها .

المبحث السابع :منهج البحث في العلوم الشرعية ومعوقاته .

المبحث الثامن :أهداف البحث العلمي في العلوم الشرعية وتوجهاته.

الفصل الثاني:أركان البحث العلمي :

ويشتمل على عشرة مباحث :

المبحث الأول : شخصية الباحث وأخلاقه .

المبحث الثاني:اختيار الموضوع.

المبحث الثالث : المصادر والمراجع.

المبحث الرابع : منهج البحث .

المبحث الخامس : خطة البحث الأولية .

المبحث السادس : جمع المادة .

المبحث السابع : الصياغة .

المبحث الثامن : الملاحق والفهارس .

المبحث التاسع : مقدمة البحث .

المبحث العاشر : إخراج البحث .

الفصل الثالث : التعريف بمناهج البحث العلمي :

يشتمل على تمهيد وثمانية مباحث :

المبحث الأول : التعريف بالمنهج وأهميته .

المبحث الثاني : العمليات المشتركة بين المناهج المختلفة.

المبحث الثالث : خطوات المنهج العلمي .

المبحث الرابع : المنهج الاستنباطي.

المبحث الخامس : المنهج الاستقرائي .

المبحث السادس : المنهج الوصفي .

المبحث السابع : المنهج التاريخي .

المبحث الثامن : المنهج الاستنباطي الشريعي .

وأخيراً ، المصادر ، وفهرس الموضوعات .

فأسال الله تعالى أن ينفع بهذا الكتاب ، وأن يقينا زلة الفكر ، وزلة القلم ، وزلة اللسان ، وأن يغفر لي تقصيري ﴿ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ ﴾ .

د/ إبراهيم رشاد محمد

القاهرة – مصر الجديدة

شعبان سنة 1426 هـ

سبتمبر سنة 2005 م

الفصل الأول

مدخل إلى البحث العلمي

المبحث الأول : معنى العلم

المبحث الثاني : أهمية دراسة منهج البحث العلمي

المبحث الثالث : تاريخ البحث العلمي

المبحث الرابع : خصائص التفكير العلمي

المبحث الخامس : سمات موضوع البحث العلمي و معوقاته

المبحث السادس : تحديد المصطلحات العلمية و أهم معاييرها

المبحث السابع : منهج البحث في العلوم الشرعية و معوقاته

المبحث الثامن : أهداف البحث العلمي في العلوم الشرعية و توجهاته

المبحث الأول

معنى العلم

يقال في اللغة : علم فلان الشيء : أي عرف علامته وما يميزه . والعلم بهذا المعنى نقيضه الجهل . وتعلم الشيء : أي أخذ علمه .

ومن الواضح أن هذا المعنى اللغوي هو المعنى الشائع في استعمال لفظ العلم باعتباره فعلاً إدراكيا .

أما عن المعنى الاصطلاحي للفظ " العلم" ، فإنه يمكن القول : " إنه هو الاسم الذي يطلق على مجموعة من المعارف تكون متصفة بالوحدة والتعميم .

ولكي يتسنى لنا توضيح هذا المعنى الاصطلاحي للعلم ، فإنه يمكن القول : إن إطلاق لفظ العلم على مجموعة معينه من المعارف ، أو على عدد محدد من المسائل ، يستلزم بالضرورة أن تكون هذه المعارف وتلك المسائل متصفة بما يأتي :

أولاً : أن تكون بين هذه المسائل والمعارف التي يتألف منها العلم نوع من الوحدة أو الالتحام ، أي أن يكون ثمة ترابط بينها .

ثانياً : أن تكون النتائج المترتبة على دراسة هذه المسائل والمعارف متسمة بالتعميم .

ثالثاً : أن تكون هذه المسائل والمعارف المترابطة والتي يمكن تعميمها بدرجة كافية قابلة لأن تكون موضع اتفاق الناس في الحكم عليها ليس بالاستناد إلى الأذواق الشخصية والمصالح الفردية ، وإنما بالاستناد إلى ما بينها من علاقات موضوعية يمكن الكشف عنها بالتدريج ، كما يمكن التحقق منها و إثباتها بطرق محددة .

رابعاً : أن تكون غاية هذه المعارف والمسائل التي يمكن أن تسمى علماً ، إذا تحققت فيها الشروط الثلاثة السابقة ، هي الكشف عن العلاقات الضرورية بين ظواهر الأشياء التي تكون محلاً للبحث في هذا العلم .

وبالتالي فإن لفظ العلم يطلق في الاصطلاح الحديث على النحو التالي :

أولاً : يمكن أن يطلق لفظ علم على مجموع العلوم ، فيقال مثلاً : إن تقدم المجتمع الإنساني يقاس بتقدم العلم ، وفي هذا الإطار يمكن استعمال ألفاظ مثل : الروح العلمية ، وهو اصطلاح يطلق على التفكير المنظم الواضح الذي لا يسلم بصدق حكم معين إلا بعد التحقق من صحته والتدقيق فيه وإقامة البرهان عليه .

ثانياً : يمكن استخدام لفظ العلم للدلالة على علم معين كأن يقال: إن العلم قد برهن على أن " النجوم الثابتة شموس" ، فهذه إشارة إلى علم معين وهو علم الفلك .

ثالثاً : قد نال لفظ العلم تحديداً أكثر في العصر الحديث ، وخاصة في القرن العشرين ، حيث أطلق بصفة خاصة على العلوم المحددة المنهج والموضوع ، وهى العلوم التي تبعد في صياغة موضوعاتها عن أساليب الأدب وتعقيدات الفلسفة وتأملاتها المجردة .

المبحث الثاني

أهمية دراسة منهج البحث العلمي

مناهج البحث :

المناهج جمع منهج ، والمنهج والمنهاج في اللغة : الطريق الواضح ، ونهج الطريق مسلكه ، والنهج : البيان الواضح .

والبحث في اللغة : الكشف ، وبحث الأرض : حفرها وطلب الشيء فيها ، وبحث الأمر و فيه : اجتهد وتعرف حقيقته ، وبحث عنه : سأل واستقصى ، والكلمتان (منهاج ، وبحث) من الكلمات العربية التي ورد ذكرها في القرآن الكريم ، قال تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ . وقال جل

شأنه : ﴿ فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُوَارِي سَوْءَةَ أَخِيهِ ۚ قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَٰذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي ۖ فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ ﴾ .

وذكرهما في القرآن الكريم يدل على استخدامهما في اللغة العربية منذ زمن بعيد ، ولكن استخدامهما متجاورين بالإضافة للدلالة على علم معين يشير إليه ذلك المصطلح "مناهج البحث " فإنه لم يجر على ألسنة الناس و أقلامهم قبل العصر الحديث . ولا يعنى عدم جريان الألسنة بهذا المصطلح أن مدلوله بصورة ما من الصور لم يتحقق ، فمن المؤكد أن الإنسان في بيئاته المختلفة وعصوره المتعاقبة قد مارس أنشطة متعددة في حياته ، استخدم فيها طرقاً ومناهج ارتضاها سبلاً يسلكها ليستعين بها في التغلب علي مشكلات حياته ، سواء في مراحله الأولى قبل معرفه الكتابة والتدوين بها ، أو المراحل التي جاءت بعد ذلك . ومن هنا يمكن القول بان الإنسان قد عرف مناهج للبحث أو منطقاً للتفكير في كل شئون حياته معرفة تطبيقية وممارسة فعلية قبل أن يصوغ هذه الممارسة في قوالب أو قوانين أو نظريات أو يشكل منها علماً يطبق أسس في تحليل علم من العلوم .

ومن استخدام المعاجم لكلمة " منهج " يتضح أن المعني الاصطلاحي مأخوذ من الأصل اللغوي فهي مجموعة طرق .. تستخدم في تحقيق البحث العلمي .

ولكي يتضح مفهوم علم مناهج البحث لابد أن تعرف البحث ذاته والصفة التي يقترن بها وهي " العلمية " حين نقول البحث العلمي . يعرف العالم الأمريكي المشهور "جون ديوي " المتوفى 1952 م البحث بقوله : " هو التحويل المنضبط أو الموجه لموقف غير متعين تحويلاً يجعله من التعيين في صفاته المميزة له ، وفى علاقاته الداخلة بين أجزائه ، بحيث تنقلب عناصر الموقف الأصلي لتصبح كلا موحداً " . وهذا التعريف يحتوي على عناصر البحث العلمي منذ بداية التفكير فيه حتى يصبح نتائج مطبقة . فالموقف اللامتعين هو موقف الباحث من القضية التي انطلق فكره من الشك فيها والموقف المتعين هو النتيجة التي توصل إليها الباحث بعد أن سلك سبيله في التحويل ، وهذا التحويل –كما يشرحه جون ديوي ،يتم بوساطة إجراءات عملية سواء منها ما تناول موضوع البحث حين كان تصورياً ، أو أوجه النشاط التي تتضمن أدوات البحث وأعضاء المشاهدة ، و هي جزء من الوجود الخارجي ، ومن شأنها أن تعدل الموقف الوجودي الذي كان قائما أول الأمر بالاختيار والترتيب بين المواد . وهذا الجهد في الاختيار والترتيب ينضبط بمعيار : تحديد

المشكلة بماده وجودية نختبر بها صحة الأفكار التي تصور لنا ضروب الحل الممكنة. ويعد البحث ناجحاً إذا أخذت الإجراءات العملية سيرها فعلاً واستحدثت موقفاً فعلياً موحداً قائماً في الوجود الخارجي يوصلنا إلي الموقف المتعين وهي النتيجة التي توصل إليها الباحث وهناك خطوات يسير فيها البحث ويتطور ، وهي :

الموقف اللامتعين .

تحديد مشكلة البحث.

التدليل .

الطابع الإجرائي التي تتسم به الوقائع ومعانيها .

ولما كان المنهج البحث في كل علم هو المنطق الذي تحلل به مفاهيم العلم و طرائقه تحليلاً يبرز صورها ، فإن لكل علم منهجه الخاص به ، ولكل عصر منهج علمائه في تناول كل علم بسبب اختلاف المفاهيم السائدة في كل عصر ، واختلاف الأسس الفلسفية التي تنعكس في تحليل الأساس العلمي من العلوم في عصر واحد .

فمنهج البحث في علم من العلوم مرتبط بالمنطق السائد في عصر ما وبمذهب فلسفي معين . والمنطق السائد في عصر ما نابع من تصور أهل هذا العصر لطبيعة الأشياء حولهم ، فلقد مضى على الإنسان حين من الدهر و هو يتصور الأرض التي

يعيش عليها مستوية ، ثم أتى حين آخر اكتشف أنها كروية ، ثم اكتشف أنها بيضاوية . وهذه الاكتشافات غيرت نظريات كثير من العلوم القائمة علي هذا التصور أو ذاك كالرياضيات والعلوم الطبيعية .

ولما كانت هذه العلوم –بسبب اكتشافات الإنسان لها ،واهتمامه الدائم بها – سريعة التطور دائمة الحركة فقد واكبها العلم الذي يحللها وهو علم مناهج البحث ، فارتبط البحث بالعلمية ، وهي العلوم الطبيعية واستطاع العلم الباحث أو العلم الموجه إلى البحث في تلك العلوم وهو "مناهج البحث" أن يصل إلى قوانين ذات طابع علمي يصلح تطبيقها في مجال العلوم الإنسانية أو البحوث الميدانية.

وهكذا يعرف "فان دالين": البحث العلمي بأنه المحاولة الدقيقة الناقدة للتوصل إلى حلول المشكلات التي تؤرق البشرية وتحيرها ، و يولد البحث العلمي نتيجة حب الاستطلاع والشوق العميق إلى معرفة الحقيقة ، وتحسين الوسائل التي تعالج بها مختلف الأشياء .

ويتحقق منهج البحث العلمي " Scientific Method " بإتباع الخطوات التالية:

-تحديد المشكلة.

-افتراض الحلول الممكنة.

-اختبار الحلول.

-إجراء التجارب للوصول إلى النتائج.

-تعديل الخطة على ضوء النتائج لتطبيقها في الحياة العلمية.

-تعميم النتائج.

وهذه الخطوات لا يقتصر استخدامها في بحث العلوم الطبيعية كعلم النبات أو الحيوان أو الفضاء أو غير ذلك من العلوم و التي يطلق مصطلح علمي عليها مقابل العلوم الإنسانية بل تصلح لتناول جميع مجالات العلم ، سواء كان مجال البحث نظرياً أو تجريبياً أو ميدانيا.

ومن هنا يمكن أن نعرف علم مناهج البحث بأنه العلم الذي يحتوي على الأسس و القواعد المحددة أسلوباً وطريقاً لدراسة وتحليل مفاهيم علم معين تحليلاً يبرز صورها ، و يوصل إلى غاية من الغايات .

أو كما عرفه بعض الدارسين بقوله : " إن المنهج خطوات منتظمة يتبعها الباحث في معالجة الموضوعات التي يقوم بدراستها إلى أن يصل إلى نتيجة معينة ، وبهذا يكون في مأمن من أن يحسب صواباً ما هو خطأ أو العكس " .

و قد تتطلب طبيعة موضوع بعينه الاستعانة بأكثر من ميدان ، فدراسة ظاهرة اجتماعية دراسة تاريخية بحث نظري ، و قياسها في محيط اجتماعي محدد بحث ميداني ، و كذلك دراسة مشكلة

لغوية ما (نحوية – صرفية – لغوية بالمفهوم العام) دراسة تقنينية بحث نظري ، و استنباط حكم أو قاعدة على أساس استقرائي في بيئة لغوية معينة بحث ميداني .

و كيفما كان انتماء موضوع البحث العلمي إلى أي مجال من المجالات السابقة فإنه يهدف إلى تحقيق غاية عملية مثل :

- اختراع المعدوم .
- جمع المتفرق .
- تكميل الناقص .
- تفصيل المجمل .
- تهذيب المطول .
- ترتيب المضطرب .
- تعيين المبهم .
- تبيين الخطأ .

يحدد ابن خلدون هذه الغايات بقوله : إن الناس حصروا مقاصد التأليف التي ينبغي اعتمادها و إلغاء ما سواها فعدوها سبعة . أولها : استنباط مسائل و مباحث تعرض للعالم المحقق ، و يحرص على إيصاله بغيره لتعم الفائدة و المنفعة به كما وقع في الأصول بالفقه ، تكلم الشافعي أولاً في الأدلة الشرعية اللفظية و لخصصها ، ثم جاء الحنفية فاستنبطوا مسائل القياس و استوعبوها وانتفع من بعدهم إلى الآن .

و ثانيها : أن يقف على كلام الأولين و تأليفهم ، فيجدها مستغلقة على الأفهام : ويفتح الله له في فهمها فيحرص على إبانة ذلك لغيره .

و ثالثها :أن يعثر المتأخر على غلط أو خطأ في كلام المتقدمين و يستوثق من ذلك بالبرهان الذي لا مدخل للشك فيه ، فيحرص على إيصال ذلك لمن بعده .

و رابعها :أن يكون الفن الواحد قد نقصت منه مسائل أو فصول بحسب انقسام موضوعه ، فيقصد المطلع على ذلك أن يتمم ما نقص من تلك المسائل ليكمل الفن بكمال مسائله و فصوله .

و خامسها : أن يكون مسائل العلم قد وقعت غير مرتبة في أبوابها و لا منتظمة فيقصد المطلع على ذلك أن يرتبها و يهذبها و يجعل كل مسألة في بابها .

و سادسها : أن يكون مسائل العلم مفرقة في أبوابها من علوم أخرى فيتنبه بعض العلماء إلى موضوع ذلك الفن و جمع مسائله ، فيفعل ذلك كما وقع في علم البيان ، فإن الجرجاني و السكاكي و جدا مسائله في كتب النحو .

و سابعها : أن يكون الشيء من التأليف التي هي أمهات للفنون سطوراً مسهباً فيقصد بالتأليف تلخيص ذلك بالاختصار و الإيجاز و حذف المتكرر إن وقع ، مع الحذر من حذف الضروري ، لئلا يخل بمقصد المؤلف الأول .

و ثمرات البحث العلمي المدونة يختلف حجمها باختلاف ميدان البحث ، فبينما تتطلب طبيعة البحوث النظرية استعراضاً مسهباً لنظرية أو مقولة من المقولات يطول فيها الحديث لا تتطلب طبيعة البحوث التجريبية مثل هذا الطول ، وقد يكتفي الباحث بتدوين عدة سطور أو صفحات ، يسجل فيها ثمار جهود سنوات طوال . كما يختلف حجم البحث العلمي بـاختلاف الموضوع الذي يتناوله ، فهناك موضوع لا يحتمل الإطالة كدراسة ظاهرة " الاقواء " في شعر النابغة الذبياني ، و هناك موضوع يحتمل الإطالة مثل دراسة ظاهرة وصف وكذلك من يتبع علم النحو العربي وعلم البلاغة وغيرها من العلوم سيجد آثار علم المنطق الأرسطي واضحة في إعداد هذه العلوم وتأليفها .

ولم يقتصر علماء العرب على استخدام المنطق الأرسطي في مناهج تأليفهم ، فقد أدراكو أن هذا المنطق لا يطرد صدقه دائماً في العلوم ، فهو إن صدق دائماً في العلوم الرياضية لايثبت على تلك الحالة في مجال العلوم الطبيعية أو العلوم الأنسانية ، ومن هنا ابتكر العرب لوناً آخر من ألوان المنطق واعتمدوا عليه في مناهجهم ، وهو المنطق الاستقرائي الذي يقوم على الاستقراء وتتبع الجزئيات من أجل الوصول إلى حكم كلي ، وهو بذلك يخالف تماماً المنطق الأرسطي الذي يبدأ بالكل فيعمه على

الأجزاء ، بينما يبدأ المنطق الاستقرائي بالجزء ليصل إلى حكم كلي .

وكان لاستخدام العرب علم المنطق الاستقرائي أثره الواضح في علم مناهج الحديث كما ظهر عند الأوروبيين في العصر الحديث . وإلى جانب هذا الأثر فإن لعلماء المسلمين الأوائل آثار كبيرة ومباشرة ، ولا سيما جهودهم في علم الحديث النبوي الشريف : فعلماء الحديث " أصلوا من قواعد المنهج لتوثيق وفحص الأسانيد ، ونقد المصادر ما لاتستغني عنه مناهجا الحديثة في النقد والتحقيق والرواية والنقل " ولقد أكدت هذه الحقيقة وألقت الأضواء عليها الدكتورة بنت الشاطئ في تحقيقها مقدمة ابن الصلاح في علم الحديث حيث تقول .." إن مقدمة ابن الصلاح قد أخذت مكانها الجليل بين الكتب الأمهات لعلوم الحديث لكنها غابت طويلاً في مجال مناهج البحث ، فلم يلتفت أكثر المشتغلين منا بهذه المناهج أو دراسة أو ترجمة إلا أن مقدمة ابن الصلاح تعطينا أدق القواعد للمنهج النقلي الذي تأصل في مدرسة علماء الحديث إلى المدى الذي لا أعلم أن مناهجنا المحدثة قد تجاوزته ، وينبغي أن يكون بين أيدي هذه الأجيال من الدارسين عمدة في المنهج النقلي لتوثيق المصادر ، وتحقق النصوص في مجالات الدراسات الإسلامية ، وفى مجال النقد التاريخي أيضاً ، لكل درس يعتمد الوثائق المخطوطة أو المدونة مادة له ومصدراً "

والذي يتابع بدقة موقف علماء الجرح والتعديل في علم الحديث من الراوي ، وما رددوه حول صفتي الدقة والأمانة ، يجد منهاجاً متكاملاً يحذو حذوه علماء المنهج في العصر الحديث . ولم تقتصر جهود علماء العرب الأولين على حد إسهامهم – بطريق غير مباشر– في تأصيل فن الكتابة ومناهج البحث والتأليف كما رأينا آثار علماء الحديث ، بل اتجهوا مباشرة إلى الخوض في غمار هذا العلم . ونظروا إليه نظرة شاملة فتحدثوا عن فن التأليف في العلوم ، وفن الكتابة الديوانية ، ومن أهم الآثار التي خلفوها هي هذا الميدان ، رسالة عبد الحميد الكاتب (132هـ) إلى الكتاب في عصره وهى رسالة مطولة يشرح فيها أسس الكتابة في عصره ، والمنهج الذي يجب أن يسير عليه الكتاب .

"وتذكرة السامع والمتكلم في آداب العالم والمتعلم " لابن جماعة[ت 733 هـ] ، "والتعريف بآداب التأليف " لجلال الدين السيوطي (ت 1505م) ، وبعض فصول مقدمة ابن خلدون .

الأوربيون :

اعتمد الأوربيون – خلال العصور الوسطى – على المنطق الأرسطي حتى قرب نهاية تلك العصور ،حيث بدأت محاولات تهدف إلى مواجهة هذا المنطق ، ولكنها باءت بالفشل . وقوبلت بالهجوم المضاد ، وفى عصر النهضة الأوربية الحديثة عاود أحد

العلماء "فرنسيس بيكون 1626م " بالهجوم على – المنطق الأرسطي وفنده وأظهر عجزه عن مسايرة التطور في مجال العلوم التطبيقية والعلوم الإنسانية ، ودعا إلى تأسيس منطق جديد يعتمد على التجربة والقياس معاً ، وهو بهذا المفهوم يصبح استقراء مصوغاً في قالب عقلي ، يصفه أحد الباحثين العرب " بأن التاريخ يقرر أن هذا المنهج الذي وضعه فرنسيس بيكون هو المنهج الإسلامي الذي قدمه المسلمون والذي نقله عنهم ، و أعلن ذلك رسمياً في أكثر من وثيقة ثابتة " .

ثم توالت جهود الأوربيين في تطوير علم المناهج ، وظهر "ديكارت" الفيلسوف الفرنسي المشهور 1650 م . بمنهج موحد للعلوم كلها رياضية أو طبيعية ، واعتمد فيه على قواعد أربع هي : اليقين ، والتحليل ، والتركيب . والاستقراء التام . وذلك في بحثه المعروف بعنوان " مقال في المنهج " ومنذ ذلك الحين أخذ المنهج العلمي مكانته بين الدراسيين الأوربيين . وهو المنهج الذي يعتمد على دراسة الظواهر ورصدها ، مع الجمع بين التفكير النظري والملاحظة و التجربة ، ويجمع بين قوانين العلوم الرياضية والطبيعية والإنسانية .

العرب المعاصرون :

سلك العرب المعاصرون – في سبيل نهضتهم الحديثة – طريقتين :

أولهما : التعرف على ما عند الأمم المعاصرة من علوم كان لها أثر واضح في تطور هذه الأمم ، وثانيهما : تطويع هذه العلوم في خدمة ثقافتهم ، وإحياء تراثهم وتطوير نهضتهم ، ومن ثم اتجهوا إلى النقل والترجمة ، ثم التأليف والإبداع .

ومن أهم الآثار المنقولة إلى اللغة العربية من اللغات الأجنبية في مجال علم مناهج البحث : " المقال في المنهج " لديكارت ، و قد ترجمه الأستاذ محمود الخضري ، و " منهج البحث في الأدب و اللغة " ، للباحثين الفرنسيين لانسون و كاييه ، الذي ترجمه الدكتور محمد مندور ، و " المدخل إلى الدراسات التاريخية " لأنجلو ، و ترجمه إلى العربية الدكتور عبد الرحمن بدوي ، و " المنطق و نظرية البحث " لجون ديوي ، و ترجمه إلى العربية د. زكي نجيب محمود ، و غيرهم ، و ما زال هذا المصدر يثري ثقافتنا العربية في علم منهاج البحث .

و ما تزال جهود علماء العرب المعاصرين تتوالى في تأليف الكتب و إعداد الباحثين ، و إثراء علم مناهج البحث ، و من الآثار المؤلفة في هذا العلم : مصطلح التاريخ للدكتور أسعد رستم ، و قد نشره في لبنان عام 1939 م ، و كتاب الدكتور حسن

عثمان " منهج البحث التاريخي" ، الذي نشره في مصر سنة 1943م ، وكتاب الدكتور أحمد شلبي الذي نشره عام 1952 بمصر، و هو كتاب رائد في هذا الميدان و عنوانه " كيف تكتب بحثاً أو رسالة " .

و كتاب .. نحن و التاريخ للدكتور/ قسطنطين رزيق

و منهج البحث الأدبي للدكتور علي جواد الطاهر

و مقدمة في المنهج للدكتورة عائشة عبد الرحمن

و كيف تكتب رسالة و تحقق نصاً للدكتور محمد نفش

و تحقيق النصوص ونشرها للدكتور عبد السلام هارون

و مناهج البحث العلمي للدكتور عبد اللطيف محمد العبد

و البحث الفقهي للدكتور إسماعيل سالم عبد العال

و طرق البحث في الدراسات الإسلامية للدكتور محمد رواس قلعة جي و البحث الأدبي (طبيعته ، مناهجه ، أصوله ، مصادره) للدكتور شوقي ضيف و غيرهم ، و أصبح في مكتبتنا العربية مجموعة من الدراسات تعرفنا بأصول البحث العلمي و قواعده بصورة عامة في شتى ميادين المعرفة ، إلى جانب مجموعة أخرى تعرفنا بالمنهج العلمي في مجال علم معين من العلوم ، إلى جانب المحاضرات النظرية ، و الممارسات التطبيقية التي يساهم فيها عدد من الأساتذة المتخصصين في معاهد البحوث

العلمية و الجامعات العربية التـــي أخذت تنتشر في أرجاء عالمنا العربي الكبير .

و ما يزال حقل الدراسات بكراً في مناهج البحث العلمي ، و السبيل إلـــى إثرائه هو متابعة الجهود في الطريقتين السابقتين :

الاستفادة من تجارب الآخرين بالتعرف و النقل و الترجمة ، ثم تطوير ذلك العلم من خلال ملاحظتنا ، و تجاربنا الذاتية ، و توسيع مجال استخدام المنهج العلمي في كل ميادين العلوم ، و أنشطة الحياة العامة .

المبحث الرابع

خصائص التفكير العلمي

تمهيد:

من المعلوم أن التفكير العلمي هو كل محاولة لتفسير الظواهر باستخدام منهج معين أو هو كل نشاط عقلي (وأحياناً تجريبي) ينصرف بشكل منظم إلى محاولة تفسير وفهم موضوعات معينة.

ومن هنا ، فإنه يمكن القول بأن التفكير العلمي بمنهجه لا بموضوعه.

فالموضوع العلمي يمكن أن يخرج عن نطاق العلم إذا نوقش بمنهج غير علمي . والأمثلة على ذلك كثيرة ، حيث إنه قد تحدث بعض الأمور التي يفسرها العامة تفسيراً خرافياً بإرجاعها إلى

أسباب خفية ، مثل الأرواح أو الجن ، بينما يكون التفسير العلمي لها بناء على بيان أسبابها التي يمكن التحقق من صحتها تجريبياً .

وهكذا، فإنه يمكن القول بأن اصطباغ موضوعات معينة بالصبغة العلمية أو عدم اصطباغها إنما يرجع إلى استخدام المنهج العلمي في بحثها أو عدم استخدامه .

وطبقاً لما سبق، فإنه يمكن التأكيد على الحقائق الآتية :

تتمثل الحقيقة الأولى في القول بأن الظاهرة الواحدة إذا تناولناها باستخدام المنهج العلمي فيكون تفسيرها علمياً، وإذا تناولناها بأسلوب غير علمي لا يكون تفسيرها علمياً.

أما الحقيقة الثانية فإنها تتمثل في القول بأن التفكير العلمي ليس مقصوراً على ظواهر معينة .

ومن هنا تأتي الإشارة إلى الحقيقة الثالثة التي مؤداها أن التفكير العلمي يمكن أن يستخدم فى مختلف أمور الحياة.

وإذا كنا قد أكدنا أن التفكير العلمي إنما هو أسلوب ، لا يقتصر استخدامه على العلماء وحدهم في معاملهم وخاصة في مجالات العلوم الطبيعية ، فلابد بالتالي من أن يتعرف إلى السمات والخصائص العامة التي تميز هذا الأسلوب من التفكير ، بحيث نستطيع أن نصف تفكير هذا أو ذلك من الناس بأنه تفكير علمي

أياً ما كان مجال تفكيره مما يتصل بالإنسان والكون، ومن هذه الخصائص والسمات :

نشاط عقلي منظم (تفكير منهجي)

من المعلوم أن التفكير العلمي يتم وفقاً لخطوات يترتب بعضها على بعض بحيث تكمل كل خطوة منها الخطوة السابقة عليها مهما اختلفت طبيعة موضوع التفكير. فهو إذن ليس نشاطاً مرتجلاً أو جزافياً ، ولكنه يتبع منهجاً محدداً ويقوم على قواعد معينة ، كما سيتضح ذلك عند حديثنا على المنهج العلمي .

ومن المعلوم أن المنهج المتبع في العلوم التجريبية هو المنهج الاستقرائي ، والمنهج المتبع في العلوم الرياضية هو المنهج الاستنباطي ، والمنهج المتبع في العلوم التاريخية هو المنهج التاريخي ، إلى غير ذلك من المناهج التي تتبع في العلوم المختلفة.

2-نشاط مقصود (هادف):

بمعنى أن التفكير العلمي ليس نشاطاً تلقائياً ، بل يهدف إلى دراسة ظواهر معينة يتناولها بالتحليل أو يخضعها للتجربة ، بغرض تفسيرها أو التوصل إلى القوانين العامة التي تحكم عملها.

3-الدقة والضبط

يتصف التفكير العلمي بالدقة والضبط ، إذ إنه يبتعد عن التعبيرات الكيفية ، فلا نقول مثلاً : إن الجو اليوم حار جداً ، ولكن نقول : إن درجه الحرارة اليوم هي 44ْ درجه مئوية .

4- التعميم

يعتبر التعميم من أبرز خصائص التفكير العلمي ، بل إنه يعتبر أحد الدعائم الأساسية التي يقوم عليها البحث العلمي ، حيث يقوم الباحث بدراسة عدد من الأمثلة و الجزئيات المماثلة أو المشابهة لها .

ومن الملاحظ أن التعميم في التفكير العلمي ليس تعميماً متعجلاً سريعاً ، بل يعتمد على التأني و عدم التسرع .

و لابد من الإشارة هنا إلى أن التعميم في مجال البحث العلمي إنما يعتمد علي تماثل الجزئيات وتشابه الظروف .

فمن الأمثلة علي تماثل الجزئيات القول بأن " كل حديد يتمدد بالحرارة " نجد أن هذا الكلام يكون صادقاً بالنسبة لجميع جزئيات (مفردات) الحديد التي تتشابه وتتماثل في صفاتها وخصائصها .

ومن الأمثلة على تشابه الظروف القول بأن " الماء يغلي في درجه 100ْ درجه مئوية "، نجد أن هذا الحكم يصدق كلما تشابهت الظروف ، فإن هذه الدرجة ترتبط بدرجة الضغط الجوي ولذلك كلما ازدادت درجة الضغط الجوي ازدادت الدرجة التي يغلي فيها الماء .

5 – إمكانية التحقق من صدق النتائج

ويختلف معني التحقق تبعا لاختلاف العلوم :

فالتحقق في العلوم التجريبية يكون بالرجوع للواقع الخارجي ، وذلك عن طريق إجراء الملاحظات والتجارب علي النحو الذي أشرنا إليه في غير هذا الموضع .

والتحقق في العلوم الرياضية يكون بإثبات الاتساق بين أجزاء القضية وعدم تناقضها وكذلك عدم تناقض القضية مع بقية أجزاء النسق الرياضي ،ولا مع النتائج التي تترتب عليها .

أما التحقق في العلوم التاريخية ، فإنه يكون عن طريق الرجوع إلى الوثائق و المصادر الأصلية . ومن المعلوم أن هذه الوثائق وتلك المصادر بالنسبة لهذه العلوم تعتبر كالملاحظة والتجربة بالنسبة للعلوم الطبيعية .

أما إذا كان القول أو القضية مما لا يمكن التأكد من صحته أو التحقق من صدقه ، فإنه لا يكون ناتجاً عن تفكير علمي ، مثل القول بأن " الغول من أكلة لحوم البشر ".

6- المرونة

يقوم التفكير العلمي علي المرونة وعدم التعصب لفكرة أو لنتيجة معينة ، فنتائج العلم قابلة للمراجعة والتحقق والتطوير ، ولا يوجد قانون ثابت ثباتاً مطلقاً أو صادق صدقاً مطلقاً وإلا أدي هذا إلى جمود العلم وعدم تطوره.

7- التفسير

يهدف التفكير العلمي إلي تفسير ما هو موجود ، والبعد عن الغيبيات ، فهو يكشف عن الأسباب المباشرة التي يمكن التحقق منها علمياً ، فالطالب الذي يرد فشله في الامتحان إلى أنه رأي قطة سوداء ليلة الامتحان يعتبر تفكيره ليس تفكيراً علمياً .

أو يهدف إلى تفسير ما يترتب على ما هو موجود ، مثل تفسير الطاقة من خلال صورها (الحركية أو الحرارية أو الضوئية) .

إنه يمكن هنا التأكيد علي القول بأنه إذا كان التفسير يعد من أهم أهداف البحث العلمي ، فإنه يمكن أن يعتبر أيضاً من أبرز خصائص الفكر العلمي ، إذ إنه من المعلوم أن أي علم من العلوم يسعى الباحث فيه إلى تفسير الظواهر أو القضايا المتعلقة به تفسيراً يمكن التحقق من صحته .

8- الموضوعية

و الموضوعية تعني دراسة الظاهرة باعتبارها موضوعاً مستقلاً و بعيداً عن نزعات الباحث و أفكاره السابقة ، فيجب أن يكون الباحث محايداً بقدر الإمكان .

و قد عبر " برتراندسل " عن هذا المعنى بقوله : " إن ما هو موضوعي هو ما تتساوى علاقته بمختلف الأفراد المشاهدين مهما اختلفت الزاوية التي يشاهدون منها " .

و لابد من الإشارة هنا إلى أنه من الملاحظ أن الموضوعية تبدو على نحو أكثر وضوحاً في العلوم الطبيعية مما هي عليه في العلوم الإنسانية .

9- التحليل

من أبرز ما يتسم بع الفكر العلمي أنه فكر تحليلي ، أي تحليل ما هو مركب إلى أبسط العناصر التي يتكون منها ، و ذلك بغرض التعرف إليها و إلى العلاقات بينها ، بحيث لا يحدث إغفالاً لأحد العناصر أو العوامل التي تكون ذا تأثير في تفسيرنا إياها .

فلا يمكن رد السلوك الإنساني مثلاً إلى العوامل الوراثية وحدها ، و لا إلى العوامل المكتسبة وحدها ، و إنما لابد من تحليل هذا السلوك للتعرف إلى المؤثرات المختلفة التي أدت إليه.

المبحث السادس

تحديد المصطلحات العلمية و أهم معاييرها

أولاً – أزمة تحديد المصطلحات و تعريفها في الدراسات الإسلامية

.قبل الدخول إلى صميم الموضوع أود الإشارة إلى هذه الأزمة و يمكن تحديد هذه الأزمة من خلال النواحي الآتية :

عدم تحديدها و تصنيفها أو تنظيمها تنظيماً يسهل على الباحثين الحصول عليها ، و التنظيم يكون إما بحسب الموضوعات أو العناوين أو يكون على حسب الحروف الهجائية .

عدم وضع معايير و ضوابط أو قواعد للتعريف العلمي الجيد حتى يستفيد منها الدارسون و يعرفون المصطلحات التي يستخدمونها على بصيرة من المعايير أو يقوموا التعريفات الواردة في الكتب ما إذا كانت تلك التعريفات سليمة أو جيدة أو رديئة ، و لهذا إذا اعترض عليهم فيما عرفوا أو فيما اختاروا لا يستطيعون الدفاع أو تبرير ما عرفوا أو اختاروا لأن المعايير غائبة عنهم .

جانب آخر من هذه الأزمة راجع إلى الدراسات العليا في تدريس مناهج البحث . إذ لا يعطي الدارسون قواعد أو معايير التعريف العلمي الجيد فإن فاقد الشيء لا يعطيه ، و إذا كان الدارسون يعذرون لأنهم لم يأخذوا فلا يعذر المدرسون في هذا المجال . و بناء على ذلك يجب الاعتراف بأن هناك إعداداً ناقصاً في هذا المجال .

ثانياً – ضرورة وأهمية تحديد وتعريف المصطلحات العلمية في ضوء معايير وقواعد محددة .

إن تحديد المصطلحات في أي علم من العلوم من الأهمية بمكان من حيث نقل المناقشات العلمية في الندوات ، والمؤتمرات ، ومناقشة الرسائل وتقويم البحوث بصفة عامة ؛ ذلك أنه بحكم التجربة من تلك الميادين ، فإن كثيراً من المناقشات ترجع إلى غياب تحديد المصطلحات في تلك الميادين العلمية ، من حيث أن

تحديدها يوفر كثيراً من الوقت والجهد للباحثين المبتدئين ومن حيث عدم وجود مثل تلك المعايير يؤدى إلى خلافات وخصومات وإلى عدم الوصول إلى نتيجة .

ومن جوانب أهمية تحديد المصطلحات وتعريفها تعريفاً علمياً أنه يسد الأبواب أمام المنازعات العلمية بين العلوم والتخصصات الدقيقة .

ذلك أن عدم تحديدها تحديدا دقيقاً كعدم تحديد الحدود بين الدول ، كما أن ذلك يؤدى إلى منازعات بين الدول لأنه يؤدى إلى دخول مناطق من دولة إلى أخرى أو إلى ادعاء بعض الدول أنها لها .

كذلك فإن عدم تحديدها بين العلوم يؤدى إلى دخول مفردات وميادين من علم إلى آخر أو تكون هناك منازعة بين كل من أهل التخصص ، إما لأن التحديد غير دقيق أو غير واضح أو غير جامع ومانع وما إلى ذلك من جوانب النقص في تحديد المعيارية مسبقاً قبل الدخول في التعريفات المباشرة .

ولكثرة أهمية معرفة معايير وضوابط أو قواعد التعريف العلمي سمى – البعض – الموضوع بعلم التعريفات .

وأهمية هذا البحث تكمن في محاولة تحديد المعيارية العامة وتقعيد الضوابط العلمية للتعريفات أولاً ، ثم تخصيص بحث في تعريف مصطلحات علم الدراسات الإسلامية خاصة .

ثالثاً – أهم أنواع و أنماط تعريف المصطلحات فى الدراسات الإسلامية .

إن دراسة المصطلحات يمكن أن تقوم بعدة أنماط ، وأهمها ما يلي :

التعريف المعجمي أو لقاموسي يبدأ من دراسة المعنى اللغوي للكلمة في المعاجم اللغوية ثم يستخلص منها المعاني الرئيسية . ثم يربطها بالمعنى الاصطلاحي ويصوغ من ذلك كله تعريفاً مناسباً .

دراسة علمية تبدأ من ذكر الدراسات السابقة ، أو تحديد العلماء السابقين ، ويختار من ذلك أفضل تعريف ، أو يصوغ تعريفاً جديداً إن لم يوجد تعريف مناسب حسب معايير . هذا النمط مهم ويساعد على تطوير المصطلحات إلى الأفضل .

تقديم الدارس التعريف الاصطلاحي العلمي الذي انتهى إليه مباشرة من خلال مرئياته وتصوراته وتجاربه الشخصية ، حسب تحديد المعايير والضوابط له .

التعريف الإجرائي : وهو ما يقصده الدارس من المصطلح في مجال التطبيق وما يستخدم ويطبق منه في مجال دراسته .

رابعاً – أهم معايير تعريف المصطلحات العلمية .

إن أهم شيء في تعريف المصطلحات هو أن يعرف حسب معايير محددة حتى يستطيع المعرف الدفاع عن تعريفاته إذا اعترض عليه ، لذا فإن وضع معايير لتعريف المصطلحات من أهم ما يحتاج إليه الدارسون وليكتسب التعريفات صبغة علمية يستفيد منها الآخرون المعفون و المقومون معاً و الدارسون معاً.

و من الأهمية بمكان هنا تكوين قدرة علمية للتعريف العلمي لأن معظم المعرفين يقلدون الآخرين في التعريفات لا عن علم ولا عن دليل ، و العلم ليس مجرد إدراك الحقيقة أو التعبير عن الحقيقة ، إنما القدرة العلمية حسب الضوابط هي إدراك الحقيقة أو التعبير عن الحقيقة ، إن الملكة العلمية في إدراك الحقيقة على بينة و بدليل بحيث يستطيع أن يقدم برهاناً على صدق رأيه أو على صحة ما يرى و ما يقدم .

و من خلال هذه المنطلقات نتناول هنا أمرين مهمين :
الأول : المعايير أو الضوابط العامة .
الثاني : بيان الأمور العلمية و الفنية الدقيقة للاختزال أ، الإطناب على حسب الحاجة ، و أشبه ذلك بالبلاغة حيث لا تذكر كلمة أو تحذف إلا لوجه بلاغي .

أولاً – المعايير العامة للتحديد و التعريف العلمي الجيد .
هذه المعايير هي كالتالي :
أن يكون جامعاً مانعاً .

و أهمية هذا المعيار كأهمية تحديد الحدود بين الدول كما بينا ، فبقدر ما يكون التعريف جامعاً مفردات العلم أو مصطلح آخر بقدر ما يحقق الهدف ويسد باب المنازعات أو الخصومات بين الأطراف المعنية .

2 – أن يحدد موضوعه بدقة و وضوح .

لأن عدم تحديد الموضوع بدقة وبوضوح يؤدى إلى الغموض و الالتباس بغيرها من المصطلحات الأخرى في المجالات المختلفة .

3 – أن يكون مختصراً بقدر الإمكان .

لأن الاختصار يساعد على الاستيعاب و الحفظ . وهذا من مسهلات التعليم و الاستيعاب للدارسين .
و لكن لا ينبغي أن يكون الاختصار أو الاختزال مخلاً أو يصل إلى حد الرموز .

4 – ألا يذكر المعرف في التعريف .

لأن ذكر المعرف في التعريف لا يفيد شيئاً ، و لهذا عبر عنه البعض بأنه كتفسير الماء بالماء ، فلو قال واحد مثلاً في تعريف التربية : التربية هي تربية الإنسان فماذا أضاف من إيضاحات إلى هذا التعريف ؟

5 – أن يراعى مستوى المستفيدين في استخدام الكلمات و العبارات .

ولهذا فالتعريف للمراحل التعليمية العامة لا يكون مثل تعريف المراحل التعليمية العليا ؛ لأن الهدف إيضاح الفكرة أو تعريف المجهول ، و إذا لم يحصل الغرض فوجوده كعدمه .

6 – أن يكون التعريف صحيحاً لغوياً ، و أن يكون عصرياً و واقعياً .

لأن كل تعريف يخالف القواعد اللغوية لا يكون مقبولاً وكذلك الأمر إذا كان التعريف غير قابل للتطبيق ، أو إذا استخدم كلمات أو عبارات غير واضحة .
و أن يكون عصرياً ، لأن هناك كلمات وعبارات كانت تستخدم في العصور السابقة و أصبحت لا تستخدم الآن ، أو في معان غير المعاني التي كانت تستخدم فيها .
فمثلاً كانت كلمة السياسة تستخدم في التربية وكتب بعض العلماء عن التربية تحت عنوان سياسة الصبيان ومعناها تربية الصبيان ، فلو عَرّف واحد التربية الآن قائلاً : التربية هي سياسة الإنسان أو ساسة الصبيان فلا يكون التعريف عصرياً ، ولا يفهم القارئ المقصود .

7– إبعاد الأمور أو الكلمات أو الجمل الشارحة من صيغة التعريف .
لأن ذلك يؤدى إلى الإطالة ويفضل استخدام كلمات لا تحتاج إلى شرح أو تفسير ، و إن كان ولابد ينبغي أن تستخدم الكلمات

والجمل الشارحة في الهامش ، أو يقدم المعرف شرحاً لتعريفه من أوله إلى آخره كما كان يفعل كثير من العلماء المسلمين السابقين .

وكانوا عادة يشرحون كل كلمة استخدموها ويقولون عن كل كلمة أردنا بها إدخال المعاني أو المفردات الآتية ، و إبعاد المعاني أو المفردات كذا وكذا .

8- الإشارة إلى وظيفة العلم أو هدفه .

لأنه تتحدد العلوم مما تتحدد به بالوظائف والمهام ، وتتحدد المسئوليات في ضوئها ، لأن أي علم لا يفهم على حقيقته إلا من خلال فهم مصطلحاته فهماً جيداً .

فمثلاً في تعريف الأخلاق نقول : علم الخير والشر والحسن والقبح أي أنه علم وظيفته التمييز بين الخير والشر وبين السلوكيات الحسنة والقبيحة ووظيفة علم التربية الإسلامية إعداد الأجيال المسلمة للحياة الدنيا والآخرة .

9- مراعاة إمكان اشتقاق تعريفات فرعية لمجالات أخرى ذات الصلة .

وهذا مهم أيضاً إذا كان التعريف في مجال علم أو مجال اتجاه جديد يقصد به توجيه الدراسات الأخرى على نمطه .

فمثلاً عند تعريف التأصيل للعلوم الاجتماعية يمكن أن نعرف بأنه بناء العلوم الاجتماعية على نهج الإسلام .

فهذا التعريف يمكن أن تشتق منه عدة تعريفات لفروع العلوم الاجتماعية و الإنسانية بسهولة .

فنقول على سبيل المثال : في تأصيل التربية بأنه بناء التربية على نهج الإسلام ، وفى تأصيل علم النفس نقول بناء علم النفس على نهج الإسلام ونقول في تأصيل علم الاجتماع بأنه علم الاجتماع على نهج الإسلام وهكذا بقية العلوم. العلوم الاجتماعية والدراسات الإنسانية التي يمكن تأصيلها وأفضل المعيار هنا مراعاة مستوى الدارسين .

10- الانطلاق من مفهوم اللغوي الواضح .

ذلك أن اللغة وعاء المفاهيم التي دخلت في الأذهان من خلال تبادل المعلومات والتجارب ، ولهذا فبقدر ما يربط المعرف التعريف بالاصطلاحات والمفاهيم اللغوية واشتقاقها بقدر ما يساعد على وضوح التعريف ، ولهذا نرى العلماء ينطلقون عادة إلى تحديد المصطلحات من المعاني اللغوية واشتقاقها ، وعلى أن يتم اختيار

الكلمات التي تتمشي معانيها مع مدلول المصطلح ، ونجنب الكلمات الغامضة أو الثقيلة على اللسان .

11- ربط التعريف بإطار معين من أطر الدراسات .

كأن يصبغ التعريف بالصبغة الإسلامية في مجالات الدراسات الإسلامية ، لأن هذه الصبغة توجه الدارس توجيهاً خاصاً ، ولأن معالجة الأمور معالجة إسلامية تختلف عن المعالجات الأخرى .

فمثلاً ، يعرف إنسان ما التربية الإسلامية من غير صبغة إسلامية قائلاً : بأنها عبارة عن " بناء الإنسان بناء متكاملاً متوازناً متطوراً من جميع الوجوه جسمياً وعقلياً واجتماعياً وخلقياً وجمالياً وإنسانياً "فإن هذا التعريف لا يلزم الدارس بالمعالجة الإسلامية ، لأن بناء الإنسان وتنمية تلك الجوانب يمكن أن تتم في إطار أية تربية.

إذ يمكن تنميتها في إطار التربية المسيحية أو اليهودية أو الغربية أو الشيوعية ، أو غيرها ، ولكن ذلك لا يحقق الهدف التربوي الإسلامي في بناء شخصية المسلم.

ومثال آخر يعرف تلك التربية شخص آخر قائلاً: "تلك الجهود التي يبذلها المربون في تربية الأمة على منهج الله المتمثل في كتابه

وسنة رسوله" . فهذا التعريف قد أبرز الصبغة الإسلامية بأن يتم بناء الأمة على منهج الله المتمثل في الكتاب والسنة .

وهناك تعريف ثالث برزت فيه الصبغة الإسلامية بشكل آخر وهو أن التربية الإسلامية " علم إعداد الإنسان المسلم إعداداً كاملاً وناجحاً في الحياة الدنيا والآخرة في ضوء القيم الإسلامية ".

النوع الثاني من المعايير هي مجموعة من القواعد العلمية والفنية :

ومراعاتها تحقق دقة التعبير عن كل مصطلح أو حقيقة يتصدى لهما الدارس ، وكيف يعرف الباحث الحقيقة ولماذا يستخدم كل كلمة ويستطيع الدفاع عن كل كلمة يستخدمها إذا وجه إليه نقد .

وذلك كله يتم أولاً عن طريق التعرف على تقسيم العلماء وبالذات علماء المنطق الحقائق وأنواعها وخواصها وعوارضها، وهى تنقسم بصفة عامة إلى أربعة وهى على النحو التالي :

الحقائق :

الجنس

النوع

الفاصل

العارض

وذلك على أساس منطقي ، ذلك أن الحقائق الكونية تنقسم إلى أجناس،مثل الجمادات والنباتات والحيوانات أو الأحياء وصفاتها الذاتية أو العارضة.

وكل جنس ينقسم إلى أنواع، فمثلاً جنس الحيوان ينقسم إلى نوع الطيور ونوع الزواحف ونوع ذوات الأربع.

وكل نوع له صفات تتوفر في جميع أفراده وبها يتميز كل نوع عن غيره والصفات هي الخصائص للأجناس و الأنواع ،وهي بصفة عامة تنقسم إلى صفات ذاتية تلازمه دائماً وهى صفات فاصلة ، أي تفصل أساساً بين جنس وجنس وبين كل نوع وآخر. وهى مع ذلك توجد في نوع آخر مثل صفة الضحك للإنسان.

وعلى هذا الأساس إذا أردنا تعريف الإنسان مثلاً يمكن تعريفه بأربع كلمات أو بأربع صفات ونقول " الإنسان كائن حي ناطق وضاحك ، ويمكن الاستغناء عن بعض الصفات اختصاراً إذا كانت من الأمور المعروفة ونقول إنه ناطق وضاحك لأنه من المعروف أنه كائن ومن المعروف بداهة أنه كائن حي ".

ويمكن أن نأخذ من الصفة القريبة من الجنس ونقول إنه حيوان ناطق. ويستغنى عن الضاحك باعتباره صفة عارضة ، ويمكن أن نأخذ أكثر من صفة من الصفات الذاتية أو الفاصلة ونقول إنه عاقل و ناطق ومفكر ، ويمكن أن أكتفي بصفة عارضة فقط وأقول إنه كائن ضاحك أو إنه كائن ضاحك أو إنه حيوان ضاحك .

على أي حال ينبغي أن يتم كل ذلك على حسب مقتضى الحال وعلى حسب المناسبة وعلى حسب مقارنة صفات الشيء بصفات شيء آخر للتعرف على المميزات لكل جنس أو لكل نوع، على حسب نوع الدراسة : فمثلاً في مجال مقارنة نظرة الإسلام بنظرة الملحد أقول: إنه كائن عاقل مخلوق من مادة وروح، والمهم هنا أن المعرف ينبغي لأن يكون على علم بكل كلمة يستخدمها ولماذا يستخدمها ولماذا لم يذكر إلا بعض الصفات ويترك بعضها.

ومن أراد المزيد في هذا الموضوع فليرجع إلى بعض المعالجات وبخاصة في مجال تقنين تعريف العلوم وصفات الأشياء الذاتية والعرضية، فليرجع إلى كتاب " كشاف اصطلاحات الفنون" للتهانوي إذ كان له فضل عظيم في تعريف مصطلحات العلوم. لقد تفرد بعمله العظيم في عصره.

المبحث السابع

منهج البحث في العلوم الشرعية ومعوقاته

البحث في العلوم الشرعية : هو البحث الذي يتناول قضايا فقهية، أو موضوعات دينية ، خاصة بالإسلام وقضاياه المختلفة ، بشكل يثري المنهجية العلمية في العلوم الإسلامية ، أو يساعد

على استكمال شروطها وأركانها طبيعة منهج البحث في العلوم الشرعية.

البحث في العلوم الشرعية قد تصادفه معوقات نابعة من طبيعة منهجه

الخاصة ، بوصفه ينطلق من النصوص من جهة ، وبوصف هذه العلوم تحوي مدارس اجتهادية في جميع الحقول من جهة أخرى ، وقد تكرست هذه المدارس

. والاجتهادات . بحكم التاريخ أو عبر عصوره المختلفة ، وقد يكون بعضها الآن موضع نظر.

ولهذا فإن البحث في هذه العلوم يقتضي أكبر قدر من النزاهة والتجرد والموضوعية . ويحتاج إلى إبعاد العنصر الذاتي ، حتى تأتي النتائج سليمة وإيجابية وبناءة ، وليست عبارة عن إعادة إنتاج ، أو قائمة على التكرار والنمطية.

كما يقتضي إلماماً كافياً بأنواع هذه العلوم وفروعها ، وما تستلزمه عملية التفكير والاجتهاد وإعادة التنزيل (علوم لغوية وعقلية ونحوها) أي أن الباحث فيها يأخذ وظيفة (المجتهد) في الموضوع الذي يبحثه ، أو الفرضية التي يسعى إلى تأكيدها والاستدلال عليها.

أما الموضوع المراد بحثه فله أركان يجب توافرها فيه حتى يمكن الاستفادة منه ، وهي:

1- . اختيار الموضوع برغبة ذاتية من الباحث بعد أن يتفاعل معه ، وبعد استقراء احتياجات المجتمع ومشكلاته ، وبحيث يكون مناسباً لإمكانيات الباحث العلمية والفكرية والزمنية والصحية . وأن يصطبغ بالأصالة والجدة والحيوية ، وأن يكون واضح المعالم ، وأن يكون هادفاً لعلاج مشكلة علمية أو اجتماعية أو اقتصادية يعاني منها المجتمع حالياً ، أو يتوقع حدوثها مستقبلاً.

2. ينبغي لكل مؤلف في فن قد سبق إليه أن لا يخلو من إحدى فوائد خمس :

استنباط شيء كان معضلاً ، أو جمعه إن كان متفرقاً ، أو شرحه إن كان غامضاً ، أو حسن نظم أو تأليف ، أو إسقاط حشوٍ أو تطويل معوقات البحث في العلوم الشرعية لقد باهى الغرب بالبحث العلمي ، وأسلوب التحقيق وطريقة جمع المعلومات والدقة في الاستنتاج ، والدخول إلى النتائج بعد التمحيص ، علماً بأن هذه الأساليب قد وجدت في المنهج العلمي الإسلامي قبلهم بقرون. ولكن ذلك لا يعني أن المشكلات السابقة التي ذكرت . هي مشكلات عامة . سلمت منها جامعات العلوم الشرعية ، بل إن هذه الجامعات لها مشكلاتها الخاصة

ونقدم أهم المعوقات فيما يلي:

1. اقتصار معلومات طلبة الدراسات الإسلامية على ما ورد في الكتب القديمة:

مع أن البحث العلمي الإسلامي ليس بحثاً في الماضي ، واقتصاراً عليه ، ودوراناً حول النفس فقط ، وإنما هو استمداد لعناصر الحياة والنمو في ذلك الماضي ، واستخدام جوهر تلك العناصر . الذي هو روح الأمة . لتطوير الحاضر ولبناء المستقبل . هكذا فهم علماؤنا وفقهاؤنا الماضي .

2. جمود التفكير عند فقه العبادات وفقه الأسرة : فيسقط البعض الكثير من جوانب الإسلام ، ويركزون على فقه العبادات وفقه الأسرة ، والسبب في ذلك أن الناس في مجتمعاتنا الإسلامية يحتكمون في معاملاتهم إلى قوانين وضعية ، باستثناء الأحوال الشخصية حيث لا تزال الشريعة الإسلامية في جملة أحكامها هي السائدة ، وبذلك يقتصر اهتمام الدارسين على فقه الأسرة : الزواج ، الطلاق ، وغيرها.

3. الخلط بين فقه المذهب وفقه الإسلام : فتقتصر أبحاث بعض طلبة الدراسات العليا على مذهب معين ، دون إدراك أن المذاهب الأخرى تتفق مع المذهب المعين في مواضع ، وتختلف معه في مواضع أخرى ، وينتج عن هذا القصور الفكري منحى في التفكير يمكن أن نسميه (المذهب هو الأصل) بدلاً من الإسلام هو الأصل ، ومن ثم القفز إلى اعتبار المخالف فكرياً خارجاً عن حدود الإسلام لخروجه عن حدود المذاهب.

4. الوصاية الفكرية : يلاحظ وجود ممارسات على الساحة الإسلامية فيها أنواع من الإرهاب الفكري ، بحيث تعتبر مجموعة ما نفسها أنها القيمة على الإسلام والمسلمين ، وبذلك تملك حق تكفير من يخالفها الرأي ، وقد تلجأ إلى أساليب أخرى مما يدفع الكثير من الباحثين من طلبة الدراسات العليا إلى إيثار السلامة ، والابتعاد عن الموضوعات التي تضعهم تحت خطر الإرهاب الفكري .

5. فقدان المنهج العلمي في كثير من الدراسات البحثية الإسلامية : ويلاحظ على كثير من الأبحاث في مجال العلوم الشرعية افتقاد المنهج العلمي ، وغلبة النواحي الخطابية والتعميمية والسطحية ، والاستسهال والدوران حول الموضوع دون الدخول في جوهره . وبذلك تغيم الرؤية ، وتختلط الأمور ، ويتداخل الوعظ والدروس الإرشادية والخطب المنبرية بما يكتبه المؤلف والذي يحمل اسم البحث العلمي ، دون أن يكون كذلك ولا قريباً منه ، بل لا يمت له بأدنى صلة .

6. طغيان الناحية الكمية في البحوث : ويظهر هذا بكثرة في الرسائل والبحوث وعدد الصفحات الكثيرة ، بعيداً عن الابتكار " وفي حين تقاس البحوث العلمية بمدى قدرة الباحث على تقديم مادة غزيرة في أفكار محددة وأوراق قليلة تجدنا نقدم عملاً قليلاً في بحوث ضخمة ، ومعلومات مفتتة لا تناظر ولا تناسب بينها.

7. لا تعكس كثير من البحوث مشكلات العالم الإسلامي الحقيقية : إن هذه البحوث والرسائل لا تتناول طموحات الباحثين ووسائل إنقاذهم ، والوصول بهم إلى أهدافهم ، بل لا تعالج في أغلبها المشكلات العاجلة في الجوانب التربوية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والاقتصادية ، التي يعاني المسلمون من افتقاد الرؤية الصحيحة لحلولها ، كما تعاني الأجيال الناشئة من انعدام النظرة الإسلامية الواضحة من مشكلات الحضارة التي يعيشونها والحياة التي يمارسونها.

8. خوف بعض الباحثين من التعامل مع تقنية المعرفة : ونحن نعيش الثورة التقنية ، وعصر الانفجار المعرفي ، وتطور أساليب الاتصال السريعة ، بواسطة الحاسوب والشبكة العالمية (الإنترنت) ، وتطور علم التصنيف والفهرسة وقواعد البيانات ، مما يتطلب إعداد الباحث للتعامل مع هذه التقنيات الحديثة . فنجد من الظواهر الشائعة في جامعاتنا خوف بعض الباحثين من التعامل مع هذه الأجهزة الحديثة مما ينعكس سلباً على الأداء البحثي .

الفصل الثاني

أركان البحث العلمي

المبحث الأول : شخصية الباحث وأخلاقه.

المبحث الثاني : اختيار الموضوع.

المبحث الثالث : المصادر والمراجع.

المبحث الرابع : منهج البحث.

المبحث الخامس : خطة البحث الأولية.

المبحث السادس : جمع المادة.

المبحث السابع : الصياغة.

المبحث الثامن : الملاحق والفهارس.

المبحث التاسع : مقدمة البحث.

المبحث العاشر : إخراج البحث.

المبحث الثاني

اختيار الموضوع

اختيار موضوع الرسالة قد يبدو مهمة شاقة على الطالب، إذ إنه ربما

ظن أن أهم الموضوعات التي تتصل بتخصصه قد بحثت ووضحت ، و للحقيقة أن هذه الفكرة لا تتفق مع الواقع في شيء ، فأغلب الأساتذة – إن لم يكن كلهم يدركون أن موضوعات كثيرة لا تزال في حاجة إلي من يدرسها ويخرجها للوجود ، وكثيرون منهم يشغلون أنفسهم بإخراج واحد من هذة الموضوعات ، ويتمنون لو أتيح لهم أن يحصلوا علي من يعمل معهم في الموضوعات الأخرى ، ولكن الأساتذة يحرصون على أن يتركوا للطالب حرية اختيار

موضوعه ، و من أجل هذا كان على الطالب أن يثابر على حضور محاضرات أستاذه ، و أن يكون وثيق الصلة بأساتذة المادة التي تخصص فيها ، يجالسهم ويناقشهم ، وسيصل حتمًا علي معرفة الموضوعات التي تستحق دراسة أوسع و أعمق ، فيختار منها ما يلائمه ويوافق ظروفه.

وإذا وجد الطالب من نفسه ميلاً لدراسة موضوع ما ، وجب عليه قبل

تسجيله و التقيد به أن يسأل نفسه الأسئلة الآتية:

1- هل يستحق هذا الموضوع ما سيبذل فيه من جهد ؟

2- أمن الممكن كتابة رسالة عن هذا الموضوع ؟

3- أفي طاقتي أنا أن أقوم بهذا العمل ؟

4- هل أحب هذا الموضوع وأميل إليه ؟

فإذا كانت الإجابة بالنفي في أي من الأسئلة السابقة ، فليحاول موضوعاً

آخر دون أن يضيع وقته ونشاطه في دراسة لن تكتمل له فيها عناصر النجاح.

ولنعد إلى هذه الأسئلة بشيء من الإيضاح:

ليس كل موضوع يستحق الجهد الذي سيبذل فيه ، و على هذا يجب أن يحرص الطالب الطموح على أن يختار موضوعاً حياً لا

يحصل به على الماجستير أو الدكتوراه فقط ، بل يفتخر بنشره و تقديمه للقراء بعد ذلك .

و قد يكون الموضوع مفيداً و طريفاً و لكن المادة الموجودة عنه غير متوافقة ولا تكفي لتكوين رسالة ، و مثل هذا الموضوع يصلح لمقال علمي ينشر في السجلات العلمية ، و لكنه لا يكون موضوع رسالة ، و المقال العلمي من هذا النوع لا يختلف عن الرسالة من ناحية الكيف ، و إن كان دونها من ناحية الكم .

و أما السؤال الثالث فيشير إلى حال الطالب و ظروفه الخاصة ، و يشمل ذلك اللغات التي يعرفها ، و الوقت الذي يكون قد خصص لهذا العمل ، و مقدرة الطالب المالية . فالطالب الذي لا يعرف لغات متعددة لا يمكنه أن يكتب كتابة ناجحة عن موضوع كتب عنه بلغات متعددة ، و من هذه الموضوعات موضوع الشيعة و الموالي في الدراسات الإسلامية .

و على هذا فالطالب الذي لا يجيد إلا اللغة العربية يحسن به أن يختار موضوع غير مطروق كثيراً للمستشرقين . حتى يستطيع أن يقرأ كل ما كتب عنه ، و أن لا يصرفنا هذا عن تقرير حقيقة مهمة ، هي إن إجادة لغة أخرى غنية على الأقل يعد عنصراً هاماً من عناصر نجاح الرسالة ، حتى يستطيع الطالب أن يقرأ أفكار قوم آخرين بلغتهم ، و يرى كيف يعالجون الموضوعات العلمية ، و سيلمس بنفسه حينئذ

أنهم يختلفون في كثير من الاتجاهات عن قومه الناطقين بلغته ، و لا يكفي أن يقرأ الطالب ترجمة أبحاثهم لأن المربين يقررون أن قراءة أفكار الرجل بلغته تفضل كثيراً قراءة أفكاره بلغة سواه .

و للوقت تأثير كبير في اختيار الموضوع ، فإذا كان على الطالب أن ينتهي من بحثه في مدة محددة – كعضو البعثة مثلاً – فإن عليه أن يختار موضوعاً يستطيع الفراغ منه في هذه المدة .

و قد يكون للناحية المالية دخل في اختيار الموضوع ، كأن يستلزم السير فيه القيام بزيارات نائية لدراسة ميدانية ، أو يحتاج إلى صور مخطوطات تطلب من مكتبات بعيدة مقابل دفع تكاليفها ، أو إلى شراء مراجع معينة حديثة لم تزود بها المكتبات العامة بعد ، فإذا كانت حال الطالب المالية لا تساعده على ذلك فالموضوع لا يناسبه ، و قد يناسب سواه .

و بمناسبة الحديث عن المراجع يجدر بنا أن نقول : إن مراجع معينة قد تدفع الطالب لاختيار موضوع خاص ، كأن يكون لدى الطالب أو أسرته مكتبة غنية بنوع من الكتب يناسب ثقافته مما قد يشجعه على اختيار موضوع تغذيه هذه المكتبة بالقسط الأوفر من المراجع ، فقد يعثر الطالب على مخطوط أو عدد من المخطوطات لم تنشر بعد ، و فيها مادة جديدة ، فيدفعه ذلك إلى موضوع يتصل بهذه المعلومات الجديدة النافعة .

4- و أما السؤال الرابع فيتصل بالعاطفة التي لا يمكن أن تتجاهل في هذا الصدد ، إذ أن الطالب سيعيش مع موضوعه مدة أقلها سنتان ، و على هذا يجب أن يختار موضوعاً يحبه ، و يمتزج بدمه ، و يتصل بروحه ، يقبل دائماً عليه ، و يفر لا منه بل إليه .

و مما يناسب تفصيله هنا ما سبق أن أشرنا إليه من أن الطالب لا يختار موضوعا يتعصب ضده أو يتعصب له ، فالطالب الشيعي النزعة الإمامي العقيدة لا يكتب رسالة عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) ، ففي مثل هذه الموضوعات يقف الطالب حائراً بين الأمانة العلمية و بين العاطفة التي قد تثور ضده ، فلا يقوى على مواصلة العمل و التحمس له .

و كما أن الطالب لا يختار موضوعاً يتنافى مع عقيدته و عاطفته ، فكذلك لا يختار موضوعاً توجب عليه عاطفته أن يسير فيه سيراً معيناً .

و يجب أن نبرز هنا نقطتين مهمتين :

1- من الممكن أن يكتب الإنسان كتاباً فيما لا يجوز أن يكتب فيه رسالة ، ومن اليسير أن تلمس الفرق واضحاً بين كتاب ورسالة كُتِبَا في موضوع واحد ، فمثلاً كتب سامي الكيالي كتاباً عن طه حسين عنوانه " مع طه حسين " (سلسلة اقرأ_عدد مايو_سنة1952) وقدم Pierre Gashia لجامعة أدنبرة

رسالة سنه 1951 حصل بها على الدكتوراه موضوعها " طه حسين " ، والمطلع على السفرين يرى أن سامي الكيالي يمدح الدكتور طه في كل سطر ، ويدافع عنه فى كل فقرة ، ويملأ صفحات كتابه ثناء واعجاباً بالمفكر الحر والكاتب العظيم دون أن يخط سطراً واحداً ينقده به أو يخالف فيه آراءه ، فهذا كتاب وما كان من الممكن أن يكون رسالة . ولكن Pierre Gashia يحلل ويعرض ، ويمدح وينتقد ، ويثني ويعاتب ، ويتفق ويختلف ،وغير ذلك مما جعل عمله رسالة وكتب له النجاح فيها .

2- إذا استطاع الطالب أن يجرد نفسه تجريداً تاماً من كل ميل ، و يبدأ بحثه خالياً من أي مؤثر ، مستعداً لينقب وليعلن النتائج التي يقوده إليها بحثه الحر ، وكانت الظروف تتيح له هذا الوضع ، فإنه حيئنذ يمكنه أن يختار موضوعاً من الموضوعات التي سبق أن حظرناها عليه .

***** واختيار موضوع الرسالة هو مهمة الطالب ، وهي مهمة تحتاج إلى إرشاد المشرف وتوجيهه ، ويجب أن يكون الموضوع متصلاً تمام الاتصال بتخصص الطالب ، وبدراسته بالجامعة فى أثناء عمله للحصول على الليسانس أو البكالوريوس ، كما يحسن أن يطلب إلى الطالب أن يكتب بضعة بحوث فى موضوعات مختلفة في المادة التي تخصص فيها ، ويدور بعضها حول موضوعه قبل أن يبدأ العمل في رسالته ، فإن هذه البحوث

بإشراف الأستاذ ستعطي للطالب فرصة الدربة ليستطيع أن يبدأ عمله فى الرسالة بنجاح .

ويميل كثير من الطلاب إلى أن يختاروا للماجستير موضوعاً يكون قابلاً فيما يعد لدراسة جديدة ذات طابع أعمق ، وعناصر أوسع ، حتى يصلح للدكتوراه ، كأن يكتب الطالب رسالة الماجستير عن : أبو نواس : حياته وشعره ، ثم يجعل رسالة الدكتوراه عن الخمريات فى العصر العباسى الاول . وكأن تكون رسالة الماجستير عن : عبد الرحمن الناصر ، ورسالة الدكتوراه عن : الحالة الاجتماعية في العهد الأموي بالأندلس .

ويحرص الطالب الطموح أيضاً على أن يختار للدكتوراه موضوعاً يكون اساساً لدراسات حرة يقوم بها فيما بعد ، وقد انتفعت أنا بهذه التجربة ، فقد كتبت رسالة الدكتوراه عن " تاريخ التربية الإسلامية " وفيها تحدثت عن نقابات المدرسين وعن تاريخ الشهادات الدراسية وغير ذلك ، ثم فتحت هذه الرسالة أمامي آفاقاً أخرى لأبحاث واسعة عن الحضارة الإسلامية ، وعن الاقتصاد في التفكير الإسلامي ، وعن المجتمع الإسلامي ، وعن الجهاد والنظم العسكرية فى التفكير الإسلامي ... وغيرها .

- ومن العوامل المساعدة للطالب على اختيار موضوعه القراءة الواسعة الشاملة فى مجال التخصص ، وينبغى أن يمزج فى قراءته بين القديم والحديث ، وأن لا تقتصر قراءته على الكتب

الحديثة فقط . بل إن المصادر القديمة هي الموسوعات الفقهية التي يمكن أن تفجر له بعض الموضوعات التى يمكن أن تشكل مستقبله العلمي .

- ومما يساعد على الاختيار الدقيق للموضوع – فضلاً عن القراءة الواسعة – الاتصال بالأساتذة المتخصصين فى الجانب المراد بحثه .

وقد اتسمت الدراسات المعاصرة بالتخصص الدقيق ، لذلك فإن ما يساعد الطالب على نجاح اختياره وتوفيقه فى بحثه أن يحدد المجال الذى يريد البحث فيه . وأن يسأل نفسه فى أى مجال من مجالات الفقه مثلاً يريد أن يبحث ؟

– هل يبحث فى فقه مذهب معين ؟ أم يجعل دراسته مقارنة بين المذاهب ؟ وأية مذاهب هي ؟ هل الأربعة المشهورة أم غيرها ؟
– وأيضاً هل يبحث فى آيات الأحكام ؟ أو في أحاديث الأحكام أو مناهج المنصفين في هذا ؟ أم يبحث في جهود فقيه من فقهائنا و تأثيره فيما بعده ؟ أم يتناول مشكلة فقهية معاصرة تحتاج إلى تكييف فقهي لها ؟

يحاول بناء نظرية فقهية إسلامية من قواعد الفقه الإسلامي ومبادئه فى أحد جوانبه كما حاول الدكتورمصطفى الزرقا أن يفعل في كتابه " الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد " عن الالتزمات

والعقود في الفقه الإسلامي ؟ أم يحاول مقارنة جانب من الفقه الإسلامي بالقانون الوضعي كما فعل الشهيد عبد القادر عودة في كتابه " التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقوانينن الوضعية " ؟ – فإذا اختار موضوعاً مقارناً في الفقه الإسلامي كموضوع الإمامة العظمى – مثلاً – فهل يقارن أحكام الإمامة العظمى بالنظم السياسية المعاصرة أم لا ؟ وكذلك إذا اختار موضوعاً – اقتصادياً عن أحكام الشركات المعاصرة فى الفقه الإسلامي – فى بعض جوانبها أو بعض صور الاستثمار فى الزراعة أو الصناعة أو غير ذلك ، فإن عليه فى كل هذا أن يحدد معالم بحثه تحديداً دقيقاً ، بحيث لا يكون واسعاً جداً أو ضيقاً جداً ، لأن الأول يحتاج إلى جهود متضافرة تخرج عن طاقة باحث واحد ، وأما الثاني فإنه لا يفي برسالة جامعية ينال عليها درجة علمية إلا أن الأخير يصلح لتدريب الطلبة والطالبات فى المراحل المنتهية من التعليم الجامعي على البحث العلمي الدقيق المتخصص .

والموضوعات الواسعة جداً لا يرجى من ورائها نفع كبير ولا ثمرة طيبة . قدمت رسالة دكتوراه في جامعة القاهرة تحت عنوان " صلاحية الشريعة لكل زمن ومكان " وهو موضوع كما ترون فضفاضاً إلى درجة كبيرة حتى قال أحد المناقشين لصاحب البحث : إن رسالتك للماجستير أفضل بكثير من رسالتك للدكتوراه ،

والسبب أن موضوع بحثه الأول كان محدداً دقيقاً ، أما الثانى فأشبه بخطبة منبرية معالمها تاهت من صاحبها .

ـ ومن العوامل التي تساعد على نجاح البحث وإتيان ثمرته المرجوة ألا يكون قد كتب فيه من قبل ، بل هذا شرط تشترطه الجامعات ، ضماناً للأصالة والجدة ، وانتظاراً للنتائج المرجوة من البحث .

عقيدة الباحث و عاطفته وكذلك أخلاقه وطموحاته ذات صلة كبيرة بالبحث فتؤثر فيه ايجابياً أو سلباً تأثيراً بالغاً ، وكذلك الأمر بالنسبة للمشرف عليه ، بل وللبيئة نفسها .

فمن جهة الباحث ، فإن الطالب الذي يختار موضوعاً يحبة وذا صلة بعاطفته ، فإنه ينتظر منه جهداً مضاعفاً وثمرة طيبة مباركة ، لكن الطالب الشيعي المذهب ، الإمامي العقيدة ، لا ينتظر منه – غالباً – كتابة منصفة " عن فقة أبى بكر " وعن " فقه عمر بن الخطاب " رضي الله عنهما .

ومن جهة المشرف فإن تأثيره على الطالب قد يكون كبيراً . لدرجة أن الطالب قد يتشكل مستقبلة العملي نتيجة لهذا التأثير ، فيسير على درب أستاذه ، مؤيداً لفكره ، ناصراً لمنهجه ، وذلك نراه على سبيل المثال في تأثير ابن تيمية فى تلميذيه ، ابن قيم الجوزية ، وابن كثير قديماً ، وتأثير الشيخ حسن البنا في الشيخ محمد الغزالى حديثاً ، وكذلك تأثير الدكتور عبد الرزاق السنهوري في

الدكتور محمد ذكي عبد البر ، كما يتضح في منهجه في تقنين الفقه الإسلامى ، وتأثير أمينمان الخولى فى تلميذته الدكتورة بنت الشاطئ التي صارت زوجة له فيما بعد ، وتلميذه الدكتور خورشيد في مجال الدرسات الاسلامية . فإذا اختلفت عقيدة المرشد ومذهبه وسلوكه عن عقيدة الطالب ومذهبه وسلوكه فإما أن يستجيب الطالب لتوجيهات أستاذه وتتميع عقيدته وبخاصة فى الدراسات ذات الصلة بالعقيدة والشريعة والحياة الاجتماعية وما له طابع انسانى ، واما أو يأبى الطالب الانتقاد والخضوع لأستاذه فيكون مصيره الحرمان من الشهادة . وأكثر ما يتضح هذا النموذج فى المستشرقين الذين نذهب اليهم راضين فنأخذه من بين ايديهم _ للاسف _ عقيدتنا وشريعتنا ومناهج سياستنا واقتصادنا ... الخ .

..... ويذكر الدكتور مصطفى السباعى _ رحمه الله _فى تلك الجولة التى طاف فيها على جامعات كثيره فى اوروبا سنة 1956م ما أخبره به البروفيسور أندرسون من أنه أسقط أحد المتخرجين من الازهر الذين أرادوا نيل الدكتوراه فى التشريع الاسلامى من جامعة لندن لسبب واحد هو أنه قدم أطروحته عن حقوق المرأه فى الاسلام وقد برهن فيها على ان الاسلام أعطى المرأه حقوقها الكاملة قال " فعجبت من ذلك وسالت هذا المستشرق وكيف أسقطته ومنعته من نيل الدكتوراه لهذا السبب

وأنتم تدعون حرية الفكر فى جامعتكم ؟ قال : لأنه كان يقول : الإسلام يمنح المرأة كذا والإسلام قرر للمرأة كذا ، فهل هو ناطق رسمي باسم الأسلام ؟ هل هو أبو حنيفة أو الشافعي حتى يقول هذا الكلام ويتكلم باسم الأسلام ؟ إن آراءه في حقوق المرأة لم ينص عليها فقهاء الإسلام الأقدمون ، فهذا رجل مغرور بنفسه – يقصد الباحث – حين ادعى أنه يفهم الأسلام أكثر مما فهمه أبو حنيفة والشافعي " .

- وللبيئة أثرها في الموضوع نجاحاً وذيوعاً ، أو كبتاً وسقوطاً ، ففي بيئة يشيع فيها المذهب الحنبلي لا اعتراض على باحث يقول عن تارك الصلاة كسلاً : إنه كافر ؛ لأن المذهب ينتصر لهذا الحكم ، لكن ماذا لو اختار الباحث حكماً من المذاهب الأخرى يخالف هذا الحكم وعضده وقواه ؟

لكن الباحث الذي يصادم المجتمع الذي خالف أمر ربه فى تحريمه الربا*********(82_89)

باحث آخر ، ومع ذلك فإن الذي يستحق أن نتحدث عنه هنا ، هو الكتاب ، لأن الاستعانة بالمصادر المدونة الأخرى توحي بها و تدل عليها طبيعة للموضوع ، كالدراسة في الوثائق الرسمية ، أو الدوريات أو غير ذلك .

- و لابد أن يكون لدى الباحث إلمام ببعض مصادره التي ينطلق منها الى التعريف على بقيتها ، وعليه حينئذ أن يعاود

قراءة قائمة المصادر فيها لديه من كتب ، فستقوده تلك القوائم إلى التعرف على مجموعة من مصادرة ومراجعه . و كلما وجد شيئاً منها كرر التجربة ذاتها ، وشيئاً فشيئاً سوف يصبح لديه عدد من تلك الكتب يستطيع فحصها بقراءة مقدماتها و محتواها ، ليتعرف على مدى صلاحيتها لموضوع بحثه ويختار منها ما يناسبه .

- ومن الوسائل التى تعين الباحث – أيضاً – في الوصول إلى مصادر بحثه ، الرجوع إلى فهارس الموضوعات في المكتبات العامة ، وعليه أن يتحسس فيها ما يتصل بموضوع بحثة أو يمت إليه بصلة من قرب أو بعد ، ومن الأفضل أن يوسع دائرة الاطلاع فيتناول الكتب التي يخطر بباله أنها تفيده في بحثه ، ولكي لا يضيع وقته في قراءة قد لا يجنى من ورائها نفعاً مباشراً ، فإنه يكتفى بقراءة مقدمة الكتاب وفهرست الموضوعات ، أو عناوينة الكبيرة والصغيرة . وبعد فترة من التعامل مع الكتب سيكتسب خبرة تعينة في التعرف سريعاً على نطاق بحثه .
- ومن الوسائل كذلك – تتبع آثار الباحثين المتخصصين في المجال الذي اختاره الباحث ، فمن المعروف أن هناك طائفة من الباحثين اقترنت أسماؤهم بفرع معين من فروع الدراسة ، ويستطيع تتبع أعمالهم بمراجعة البطاقات المدونة تحت اسم أى باحث منهم فى فهارس المؤلفين بالمكتبات العامة ، و بمراجعة ما يكتبه –

عادة – معظمهم في نهاية الكتب ولا سيما الطبعات الأخيرة حيث يذكرون بقية مولفاتهم ، وبمراجعة قواءم دور النشر التى تعود أحد الباحثين أن ينشير فيها ، ومن خلال ذلك كله يستطيع الباحث أن يتعرف على أكبر قدر ممكن من مصادر بحثه .

وهناك اقتراحات أخرى تساعد الطالب على إعداد مراجعه ، وفيما يلي أهم هذه الاقتراحات :

1- يبدأ الطالب بأن يقرأ ما كتب عن موضوعه بدوائر المعارف العالمية التي تضافرت جهود ضخمة لإنتاجها .

وستضع دوائر المعارف أيدى الطلاب على مصادر الأصلية بما تذكره من مراجع ومصادر لما تورده من معلومات ، ويسارع الطالب فيدون عناوين هذه المصادر بقوائم مراجعه فى القسم الخاص بها من الدوسيه .

2- أن يستعين فى هذه المرحلة بالكتب الحديثة القيمة التي تثبت مراجع ما احتوته فى أسفل الصفحات ، ومن هذه الهوامش سيحصل الطالب على كثير من المراجع الأصلية ، يضيفها إلى قوائم مراجعه .

3- أن يتحدث مع من له خبرة بهذه الدراسة ، فأغلب الظن أنه سيرشده إلى بعض المراجع ، كما يفيده فى تنسيق الموضوع ، ويفتح له أبواباً نافعة .

4- على الطالب أن يتعرف بل أن يعقد صلات ودية مع المشرفين على المكتبات التى يتردد عليها، أو مع رؤساء الأقسام بالمكتبات التى تتبعها دراسته ، وإذا وجدت هذه الأقسا م بالمكتبات ، فأغلب هؤلاء لهم خبرة كبيرة بالمراجع ، وببعض المخطوطات الثمينة التى قد تتصل بالموضوع ، ولا يفتأ هؤلاء يعملون فى الكتب وينقبون فيها ، فلا نزاع أنهم سيمدونه بين الحين والآخر بما يعاونه معاونة ظاهرة .

5- يراجع الطالب فهارس المكتبات فى المادة التى يبحث فيها ، وبالإضافة إلى المكتبات العامة سيجد فى مكتبات المعاهد والكليات التى تعنى بدراسته فرصة أوسع وأيسر للحصول على مصادر هامة ، فطالب القانون يلجأ إلى فهارس كلية الحقوق ، وطالب الدرسات الإسلامية يلجأ إلى فهارس مكتبة الأزهر وكلية دار العلوم ، وطالب التربية يلجأ إلى فهارس مكتبة كلية التربية . . وهكذا .

6- ينصح الطالب بأن يقرأ الأبحاث الجديدة التي تنشر المجلات تعني بمثل دراسته .

ويستطيع الباحث ايضاً أن يتعرف على المصادر المتصله ببحثه اتصالاً مباشراً او غير مباشر بالوسائل التالية :

7- البحوث والرسائل الجامعية التى لها صله ببحثه ، فسيجد فيها قائمته من المصادر تعينه وترشده إلى ما يفيد فى بحثه .

8- الموسوعات والدوريات وقوائم دور للنشر والمكتبات .

9- الكتب المتخصصه فى هذا الفن مثل :

أ- الفهرست لابن النديم " محمد بن إسحاق المتوفي 385 هـ وقيل 388 " .

ب- مفتاح السعاده بمصباح السيادة لطاش كبرى زاد " احمد بن مصطفى " .

ت- كشف الظنون عن أسامى العلوم والفنون لحاجي خليفة " مصطفى بن عبد الله المتوفى 1067 هـ " وهو فى مجلدين كبيرين .

ث- إضاح المكنون فى الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي فى مجلد ضخم .

ج- معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس ، وهو مصنف احتوى الكتب المطبوعه مع ترجمه موجزة بمؤلفيها منذ ظهور الطباعه إلى سنه 1339 هـ - 1919 م .

ح- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ، دون فيه مؤلفه المصنفات منذ بدء التدوين حتى عصر المؤلف " .

خ- تاريخ الأدب العربى لكارل بركليان الذى ترجم الدكتور عبد الحليم النجار ثلاثة أجزاء منه ونشرت سنة 1961 هـ بالقاهرة .

10-وقد يجد الطالب بغيته عند اساتذته أو عند زملائه الباحثين فى الميدان نفسه .

كل هذا سيضمن للطالب مجموعة كبيرة من المراجع مفيدة وشاملة ، وحتى إذا كانت هذه المجموعة غير كافية ، فلا نزاع فى أن الموضوع سيتضح له كلما سار فيه ، وستتفرع مراجعه من حين لآخر .

وسيجد الطالب بعض هذه المراجع متصلاً بالموضوع اتصالاً عاماً، كما سيجد بعضها متصلاً بباب من أبواب الرسالة أو بفصل من فصولها ، فليثبت الكتب المتصلة اتصالاً عاماً بالموضوع وحدها ، وليوزع على كل فصل مجموعة الكتب المتصله به . ويجوز أن يثبت المراجع كلها في قائمة واحدة إذا لم تكن مميزة الاتجاهات ، وهذا ما يغلب أن يتبعه الطلاب الذين يعتمدون على مراجع قديمة ، إذ أن مؤلفيها كانوا _ غالباً_ يكتبون عن كل شئ . فأغلب الظن أن كل كتاب سيحوى مادة عن كل باب من أبواب الرسالة .

ومن الضروري أن يتنبه الطالب إلى أنه إذا استعمل طبعة ما لمصدر من المصادر . كان عليه أن يستعمل نفس الطبعة في جميع بحثه كلما أمكن ذلك ، فإذا اضطر لاستعمال طبعتين لمصدر واحد فإن الواجب أن يحدد الطبعة التي اعتمد عليها في كل اقتباس يورده عن ذلك المصدر .

طرق تسجيلها :

يتعامل الباحث مع مصادره ومراجعه ثلاث مرات ، تمثل كل مرة مراحلة من مراحل البحث : الأولى وهو بصدد تجميع مصادره ،

والثانية حين يصوغ أفكاره ، والثالثة عندما يهيئ قائمة المصادر والمراجع ليضعها في مكانها من البحث .

وسأتناول الحديث هنا عن العلاقة الأولى عندما يبدأ الباحث عمله فى تجميع مصادر بحثه ومراجعها ، ينبغى عليه مراعاة الدقة والتنظيم حتى يتمكن من تسجيل ما يحصل عليه من مصادر بصورة تمكنه من الاستفادة بها خلال بحثه ، وبعد ذلك فى مستقبل حياته العلمية ، وقد لقيت عملية تسجيل المصادر اهتماماً كبيراً من علماء مناهج البحث ، ولدى الباحث فرصة اختيار أحد أسلوبين يستطيع استخدام أيهما فى عملية التسجيل .

الأسلوب الأول : يعتمد على إعداد بطاقات فردية ، لكل مصدر أو مرجع بطاقة خاصة به تحتوى على كافة المعلومات الضرورية وهى :

1- رقم الكتاب إذا لم يكن ملكاً خاصاً للباحث ، فإذا كان ملكاً له فيشير إلى ذلك ، أما إذا كان فى مكتبة فإنه يشير على ذلك بذكر اسم المكتبة ، ورقم الكتاب بها (الرقم العام والرقم الخاص).

2- اسم المؤلف ، ويبدأ بذكر اسم الشهرة أولاً ، ثم يذكر الاسم الحقيقى ، فإذا اشترك فى تأليف المصدر أكثر من مؤلف ، فيكتفى بذكر الاسم الأول ويلحق به كلمة (وآخرين) ، وهناك مصادر مجهولة المؤلف ، ففى مثل هذه الحال ، يذكر فى موضع اسم المؤلف كلمة تدل على ذلك ، مثل " مجهول المؤلف " ، فاذا

اهتدى الباحث إلى معرفة اسم المؤلف فانه يضعه بين قوسين ، وبعض الكتاب يلجأون الى توقيع مقالاتهم بأسماء مستعارة ، وربما يصنعون ذلك فى تأليف كتاب أو عمل فنى أو أدبى أو علمى ، لاعتبارات كثيرة ، فيكتفى الباحث بذكر الاسم المستعار ، إلا إذا عرف الباحث اسم الكاتب الحقيقى فإنه يذكره بين قوسين .

3- عنوان الكتاب ، ولابد من ذكر العنوان كاملاً ، ثم يذكر اسم المحقق والمترجم إن كان المصدر محققاً أو مترجماً .

4- معلومات النشر ، وهى :

أ- اسم البلدة أو الإقليم .

ب- اسم دار النشر أو الناشر أو المطبعة .

ت- رقم الطبعة .

ث- تاريخ النشر.

وهذه المعلومات تذكر كما هى إذا كانت موجودة فى صفحة غلاف المصدر ، وأى واحدة منها لم تذكر فى صفحة الغلاف وتعرف عليها الباحث من موضع آخر فى المصدر ، كأن يتعرف عليها من قراءة المقدمة ، أو من آخر ورقة فى المصدر ، أو فى أى موضع ، فإن الباحث يذكره بين هاتين العلامتين [ ]

5- عدد أجزاء الكتاب إذا وجدت ، وكذلك المجلدات .

6- عدد الصفحات.

ولابد من استخدام علامات الترقيم بين هذه المعلومات .

وإذا كان المصدر مقالاً فإننا نذكر اسم المؤلف ، وعنوان المقال كاملاً بين الشولتين المزدوجتين . ثم عنوان الموسوعة المنشورة فيها (الكتاب أو المجلة أو الجريدة) تحته خط .

وحين يكون المقال جزءاً من كتاب فنتبع طريقة تسجيل الكتاب التى سبقت ، مع إختلاف بسيط فى تدوين اسم المؤلف ، وإذا كان الكتاب لمجموعة من المؤلفين فندون اسم صاحب المقال ، ثم عنوان المقال بين الشولتين ، ثم اسم الكتاب ، وقد يأتى المقال مقدمة كتاب لمؤلف آخر فتسجل اسم مؤلف الكتاب وعنوان الكتاب ، ثم المقدمة وكاتبها ، وبعدها معلومات النشر وعدد الصفحات .

وإذا كان المصدر صحيفة ، فلابد من ذكر اسم البلد التى صدرت فيها ، وتاريخ صدورها بين القوسين ،كل ذلك بالإضافة إلى البيانات الأساسية السابق ذكرها ، كعنوان المقال أو الخبر ، وصاحبه .

وعندما يستخدم الباحث مصدراً من الرسائل الجامعية ، فإنة يسجل البيانات التى سبق الحديث عنها فى تسجيل الكتاب ، مع إضافة تنوع الدرجة العلمية التى حصلت عليها الرسالة ، واسم الجامعة التى منحتها ، وحال الرسالة من النشر أو عدمه .

الأسلوب الثانى : يعتمد على نظام القوائم ، بحيث تحتوى كل قائمة على الأنواع المتجانسة من المصادر ، فقائمة للكتب ، وأخرى للمخطوطات ، وثالثة للدوريات ، وهكذا تتجمع المصادر كلها فى عدد محدود من القوائم ، وليس من الضرورى أن نسجل بنسق معين . وعلى الباحث أن يسجلها مرتبة بالطريقة التى تسهل له الرجوع إليها والاستفادة منها ، ولا تختلف المعلومات ـ التى تتعلق بكل نوع من أنواع المصادر ـ السابقة ـ فى حال تسجيلها بأسلوب القوائم ـ قليلاً أو كثيراً ـ عن حال تسجيلها بأسلوب البطاقات.

وعلى الرغم من أن عملية تسجيل المصادر بأى أسلوب من الأسلوبين السابقين عملية تنظيمية ، لا تمثل جانباً من البحث عن اكتماله ، لكنها ذات آثار بعيدة فى تكوين الباحث ، وتعويده الدقة والنظام ، وستظهر آثارها فى جانب ملموس من بحثه ، عند إثبات مصادره أثناء عملية الصياغة والكتابة .

إثبات المصادر عند صياغة أفكار البحث :

يمثل هذا العمل العلاقة الثانية بين الباحث ومصادره ، وهى علاقة ملموسة ذات آثار مجسدة فى البحث المدون تعكس الجانب التنظيمى فى البحث ، وتخبر عن شخصية الباحث .

والبحث فى جوهره مجموعة أفكار ، منها ما نقله الباحث عن غيره لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ، ومنها ما هو من فكر الباحث نفسه

، والأفكار المنقولة عن الغير لابد من توثيقها بذكر مصادرها، وعند إثبات مصدر الفكرة يجب مراعاة ما يلى :

1- لابد من مراعاة استخدام أدوات الترقيم ، والاصطلاحات الخاصة ببيانات النشر ، كما سبق تفصيلها عند الحديث عن تسجيل البطاقات أو القوائم الخاصه بالمصادر .

2- ذكر بيانات المصدر كاملة عند وروده فى البحث للمرة الأولى ، بحيث تذكر اسم المصدر ، وصاحبه ، والبيانات الخاصة بنشره ، ثم تذكر رقم الصفحة التى وردت فيها الفكرة المنقولة .

3- عند ورود مصدر سبق ذكره فى البحث من قبل ، لا داعى لكتابة جميع البيانات الخاصة به ، ويمكن الاكتفاء بذكر اسمه ، ورقم الصفحة التى وردت فيها الفكرة المنقولة ، والإشارة إلى أنه مرجع سابق .

4- عند النقل عن مصدر واحد على التوالى ، نذكره فى المرة الأولى ـ كامل البيانات ـ ونكتفى فى الأفكار المتتالية – بالإشارة إلى أنه المرجع السابق ، ونذكر أرقام الصفحات وكل الأفكار المتتالية ولا يؤثر ـ الفصل بين الأفكار ـ تدخل الباحث بالتعليق أو المناقشة ، أما إذا كان الفصل بالنقل عن مصدر آخر ، فيرجع ذكر المصادر إلى سيرته الأولى .

ويختلف الباحثون فى تحديد مكان إثبات المصدر ، فمنهم من يذكر الفكرة ومصدرها فى موضع ذكرها من البحث ، ومنهم من

يجمع مصادر الأفكار ويوردها فى موضع معين من البحث بعد الفراغ من عرضه الأفكار ، والذين يثبتون المصدر عند ورود فكرته ، يجعلون له موضعاً فى اسفل الصفحة ، ويضعون لكل فكرة رقماً حسب ورودها فى الصفحة ، ويقابلون بين الفكرة ومصدرها فى اسفل الصفحة بالرقم ذاته ،وكلما بدأت صفحة أخرى ، بدأ تسلسل الأرقام من جديد ، بحيث تبدأ الفكرة الأولى فى أول كل صفحة بالرقم .(1). وتوضع الأرقام بين قوسين صغيرين عند نهاية الفكرة مرتفعة قليلاً عن مستوى السطر . وإذا لم تستوعب المساحة بأسفل الصفحة جميع بيانات المصدر، فلا بأس بإتمامها فى الصفحة التالية ، مع وضع اشارة تفيد أن الكلام موصول ، ويرمز لها بخطين هكذا = . وهذه الإشارة ذاتها يمكن استخدامها فى أى تعليق يطول ويحتاح الباحث إلى إتمامه فى الصفحة التالية ، أو التى بعدها ، وينبغى أن يفرق الباحث بين ما يضعه فى صلب الصفحة ، وما يجعله فى أسفلها من أفكار إضافية .

- ولهذه الطريقة فى إثبات المصادر حسناتها وعيوبها ، أما حسناتها فهى التيسير على القارئ حيث يجد الفكرة مقرونة بمصدرها ، وانتقال النظر من أعلى الصفحة الى اسفلها لا يتطلب الجهد الذى يتطلبة الرجوع الى المصدر فى آخر البحث ، كلما أراد أن يعرف مصدر فكرة من الأفكار ، أما عيوبها فإنها تكمن فى الخوف من الاضطراب فى اختلاف الأرقام بين الافكار ومصادرها ،

فتنسب فكرة ما إلى غير مصدرها ، وأما الذين يجمعون مصادر أفكار البحث كلها فانهم يخصصون لها مكان فى آخر البحث ، عقب الإنتهاء من عرض الأفكار ، ويسلسلون أفكار البحث كلها من أول صفحة إلى آخرها . كما وردت الأفكار مسلسلة يوردون مصادرها مسلسلة ايضاً ، حاملة الأرقام نفسها . أما الفكرة رقم 17 الواردة فى صفحة 7 من البحث يقابلها المصدر رقم 17 فى الصفحة رقم 37 ، وهو الموضع الذى اجتمعت فيه المصادر كلها . وربما ناسبت هذه الطريقة البحوث القصار ، التى تطلق عليها مصطلح " المقال " ، أما البحوث الطويلة فإننى أميل الى إثبات مصدر الفكرة عند ورودها رقماً واحداً فى كل صفحة من صفحات البحث .

وفى إطار إثبات المصادر يشيع استخدام كلمات تتكرر ، مثل الصفحة والجزء ، والمجلد ، وقد تعارف المشتغلون بالبحث العلمى على رموز يختصرون بها تلك الكلمات ، أذكر أهمها ليستعين بها الباحثون فى إثبات مصادرأفكارهم، وهذه المصطلحات هى :

الكلمة	مختصرها
الصفحة	ص
الجزء	ج
المجلد	مج

قبل الميلاد ق.م

اشارة الوفاة (ت)

السنة الميلادية م

السنة المجرية هـ

ومر أهم ما يجب أن يلاحظ فى المراجع تخصصها فى النقطة التى يبحث فيها الطالب ، فإذا كان يبحث مثلاً فى التاريخ ، فمراجعه الاصيلة العامة هى كتب التاريخ ، ولكنه إذا عرض له فى بحثه تحقيق لغوى ـ كأن يريد أن يحقق معنى الخلافة أو الوزارة فى اللغة ـ فمرجعه فى ذلك كتب اللغة ، وإذا عرض له حديث عن النبى (صلى الله عليه وسلم) وأراد أن يؤكد صحته فليبحث عنه فى كتب الحديث الستة الشهيرة ، وإذا أراد أن يستشهد بأبيات لشاعر فليكن مرجعه ديوانه ، وهكذا ينتقل الباحث من مرجعه الأصيلة العامة إلى مراجع أصيلة خاصة ككتب الفقه والعقائد واللغة والحديث ودواوين الشعراء كلما صادف فى بحثة ما يستلزم ذلك .

- أما المراجع الثانوية فهى المراجع التى أخذت مادة أصيلة من مراجع متعددة ، وأخرجتها فى ثوب آخر جديد ، فعلى الطالب ـ إذا وجد فى المراجع الثانوية ما يلزمه ـ أن يعود للمراجع الأصيلة لتحقيقه وأخذه منها ، وسيجد الطالب من تجاربه أن عودته للمراجع الأصيلة للتحقيق ضرورية ، فكثير من المراجع الثانوية

تسئ فهم ما كتب فى هذه المراجع ، أو أن المادة تلون فى المراجع الثانوية بلون خاص يبعدها عن الفكرة التى سيقت لها فى الأصل .

إذن مصادر البحث نوعان :

1- مصادر أصيلة .

2- ومصادر ثانويه .

1- فأما المصادر الأصيلة ، فهى أقدم ما يحوى مادة عن موضوع ما ، ولذلك يجب على الباحث أن يعتمد على تلك النوعية من المصادر ، باعتبارها الموثقة ذات القيمة والتى تجعل للبحث وزناً علمياً بقدر ما أفاد الباحث من هذه المصادر وبقدر ما توصل إليه من نتائج .

2- وأما المصادر الثانوية ، التى يطلق عليها بعض الباحثين المراجع الثانوية ، فهى تلك الكتب التى تناولت المصادر الأصيلة ونقلت عنها تأييداً أو رفضاً لفكرة ما أو شرحاً أو تلخيصاً لها .

ـ فإذا ساغ الاستئناس بالشرح أو التلخيص أو التأييد أو الرفض ، فانه لا يسوغ أن ينقل فكر فقيه معين أو أقواله من كتاب حديث ، بينما كتبه موجودة بين أيدينا ، فقد يقع المؤلف المعاصر أو الناسخ فى تصحيف المنقول أو يلونه ويلويه ليخدم غرضاً له .

ـ يقول ابن عابدين عن التزامه النقل من الأصول فى شرحه على الدر المختار: " وقد التزمت فيما يقع فى الشرح من المسائل

والضوابط مراجعة أصله المنقول عنه وغيره خوفاً من إسقاط بعض القيود والشرائط " .

وقد ذكر النووى ، أنه لا ينقل آراء أئمة المذاهب من كتب الشافعية ، بل ينقلها من كتبهم ولا ينقل من أصحابه إلا القليل ، ويعلل ذلك قائلاً : " لأنه وقع فى كثير من ذلك ما ينكرونه " .

ولنضرب مثلاً يوضح الفرق بين المصادر الأصيلة والمصادر الثانوية : فإذا أراد الباحث أن يدرس " اختيارات الإمام النووى فى الفقه " فإن المصادر الأصيلة له هى الكتب التى ألفها النووى فى هذا الفن أو ما يتصل به ككتاب : المجموع شرح المهذب " و " منهاج الطالبين وعمدة المفتين " و " روضة الطالبين " و " شرحه لصحيح مسلم " . وبخاصة أحاديث الأحكام أو ما يكون قد ألفه غير ذلك مطبوعاً أو مخطوطاً فى الفقة وما يتصل به .

أما المصنفات التى تتناول كتب النووى أو بعضها بالشرح والتعليق أو الاختصار أو النقل منها فإنها مصادر ثانوية ، لأصحابها فهم لكلام الشيخ ، وللباحث فهم قد يختلف أو يتفق معه .

ومن ثم وجب الاعتماد على المصادر الأصيلة المباشرة دون الاعتماد على ما دونها إلا تأييداً لفكرة أو تتبعاً لنشأتها أو غير ذلك مما يراه الباحث جديراً بالإثبات .

- فإذا لم يجد المصدر الأصلى، أو وجد بعضه وفقد باقيه ووجدناه أو بعضه فى مصدر ثانوي ، صار هذا الجزء المنقول أصلاً فى المسألة .

رأيت فى دراستى للماجستير عن ابن كثير نسخة مخطوطة فريدة فى دار الكتب المصرية بخط المؤلف نفسه " ابن كثير " " عن مسند " عمر بن الخطاب الفقهى " كاملة غير منقوصة ، وحين عدت إلى النسخة بعد حصولى على الدكتوراه بعدة سنوات وجدت يداً آثمة قد امتدت إلى مئة ورقة من وسط المخطوط الوحيد فى العالم على مدى علمى فانتهبتها ، لكن الله سلم ، إذ وجدت المسؤلين قد صوروا النسخة كاملة على ميكروفيلم ، فلو لم يصور هذا الجزء المنتهب ونقله ناقل فى كتابه أو نقل بعضه صار الكتاب المحتوى لهذا الجزء المنقول اصلاً له .

وعلى الباحث حين ينقل من المصادر الأصيلة أن يرتبها الأقدم فالأقدم أو الأهم فالمهم ، أو حسب الترتيب التاريخى للمذاهب الفقهية ، أو غير ذلك مما يراه متلائماً مع فكرته .

ومما يجدر ذكره أن بعض الباحثين يحشد فى الموضع الواحد من المصادر الكثير ويعدد منها تكثيراً لها ظناً منه أن كثرتها فى كل موطن وكل فكرة يقوى بحثه ، لكن الأمر ليس كذلك . فليست كل فكرة تحتاج إلى نقول من هنا ومن هناك ، فإذا كان الباحث يتعرض مثلاً لوجوب الصلاة ، أو النهى عن الحلف بغير الله ،

فإن هذا لا يحتاج منه إلى تعدد النقول من مصنفات الفقهاء لأنه لا خلاف بين المسلمين فضلاً عن العلماء فى ذلك ، ويكفيه أن ينقل من القرآن والسنة ما يدل على ذلك .

أما إذا تعرض لحكم تارك الصلاة كسلاً وهل يكفر كما قالت الحنالبة ؟ أم لا يكفر كما قالت المذاهب الأخرى ؟ ، فإن هذا يحتاج منه إلى الرجوع إلى المصادر المتعددة فى كل مذهب والنظر فى أدلتهم وترجيح ما يترجح منها بالدليل . وكذلك الأمر فيما يتعلق بالنهى عن الحلف بغير الله هل النهى للتحريم كما قالت الحنابلة والظاهرية ؟ أم للكراهة كما قال جمهور الفقهاء؟

وإذا نقل الباحث فى مسألة النهى عن الحلف بغير الله حديثًاً يدل على ذلك ، فإن مصدره الأصلى فى هذا الموطن هو كتب السنة لا مصنفات الفقهاء ، وكذلك إذا أرادوا تحديد المراد من كلمة أو تركيب لغوى ، فإن مصدره الاصلى هو معاجم اللغة .

ثم إن المراجع إذا كثرت اهتم الباحث بأقدمها وأكثرها صلة بالموضوع ، وإذا ذكرالمصدر الرئيسى أغنى ذلك عن سلسلة المراجع التى أخدت عنه ، فليس هناك حاجة لأن يذكرها الباحث متصله بهذه النقطة التى أخذها من مصدرها الأول .

تنظيم المصادر وإعدادها :

فإذا اجتمع لدى الباحث من المصادر الأصيلة والثانوية ما يشعر معه أن فيها غنية ، رتبها ترتيباً يوافق البحث ، فقد يكون

الترتيب أبجدياً ، وهذا ما علية الأكثرون ، كالترتيب الذى يراه فى المكتبات العامة ، مع إضافة فكرة مختصرة عن الكتاب ومكانه ، مراعياً الاستفادة من أقرب مكتبة عامة له ، حتى لا يضيع وقته سدى ، مع نصحنا لطلاب البحث أن يقتنوا قدر ما يستطيعون من المصادر الأصيلة للرجوع إليها أى وقت من ليل أو نهار ، فإن لم يتيسر ذلك ، صور من الكتاب الأجزاء المتعلقة بدراسته ، ودون عليها اسم المؤلف ، وعنوان الكتاب ، والطبعة وتاريخها ومكانها ، وقد يكون الترتيب زمنياً حسب وفاة المؤلف ، فالأقدم أولاً ثم الذى يليه وهكذا . وهذا الترتيب قد يفيد الباحث فى تطور فكرة ما ، مع المقارنة بين المتأخر والمتقدم . وقد يكون الترتيب حسب أبواب الكتاب وفصوله ليضعوا لكل قسم منها مصادره .

الكتب و القراءة :

لا نزاع في أن الكتاب كريشة الرسام ؛ إن أمسك بها قليل المران اضطربت وأحدثت خللاً ، و إن تناولها الماهر المتمرن أبدعت وأخرجت ما ينطق بالحسن و الجمال ، وكذلك الكتاب يقرؤه شخص فيسئ فهمه ، أو يخرج منه صفر اليدين ، و يقرؤه شخص آخر فيتزود منه علماً و أسلوباً و منهاجاً .

ويظن البعض أن القراءة سهلة ما دامت المراجع قد أعدت ، والخطة قد وضعت . و لكن القراءة في الحقيقة عمل غير يسير إذا أريد بها أن تكون نافعة منظمة و يقول Cole : " إن مما لا

شك فيه أن المقدرة على القراءة وعلى هضم الأفكار المكتوبة أو الأنتفاع بها فن لا يعرفه إلا القليلون ، و من المجهود الضائع أن يبذل الطالب وقته و حماسته في قراءة غير نقدية غير مركزة " . فعلى طالب الدراسات العليا أن يتعلم كيف يقرأ ، وليضع أمامه حقيقة هامة ، هي أنه يتوقع منه أن يقرا كثيراً ، و أن يطلع على مجموعة كبيرة من الكتب ، و ألا يفوته مرجع ذو أهمية في موضوعه ، وعمل كهذا يحتاج إلى أعوام طويلة لا تتوافر غالباً للطالب ، وللتغلب على هذه المشكلة يجب أن يعرف الطالب نظام القراءة السريعة لبعض الكتب .

وعلى هذا فالقراءة ثلاث مراحل :

1- القراءة السريعة :

و تكون بقراءة الفهرس قراءة فاحصة ، ويختار الطالب من الفهرس ما يمس موضوعه من قريب أو من بعيد ، ففى هذه المرحلة ، يكون تحديد الموضوعات التى ستقرأ هو الهدف الأساسي للاطلاع ، و يدخل في هذه المرحلة كذلك التعرف على الكتاب بقراءة بعض موضوعاته أو فصوله قراءة سريعة يحدد الطالب بها قيمة الكتاب على العموم ، فقد تكون الموضوعات بالفهرس جذابة ولكن يكون الحديث عنها في صلب الكتاب سطحياً أو ضحلاً ، وعلى هذا فالطالب في هذه المرحلة يستبعد بعض الكتب نهائياً لهبوط مستواها أو لعدم صلتها بموضوعه ، و

يختار من بعض الكتب موضوعات محددة يؤمل أن تكون مفيدة لبحثه .

2- القراءة العادية :

و في هذه المرحلة يقرأ الطالب الموضوعات التي حددها للقراءة في بعض الكتب ويختار منها الاقتباسات التي تتصل بموضوعه .

3- القراءة العميقة :

هناك أبحاث ممتازة وثيقة الصلة بالموضوعات وهذه ينبغى أن يقرأها الطالب بتؤدة وعمق ، وعليه أن يتمثلها ويستفيد بها في تكوين فكره وتطويره ، وأن ينتفع باتجاهاتها ، وربما كان عليه أن يعيد قراءتها وأن يعيش معها ، وأن يقتبس منها ما ينير له السبيل .

وفيما يلي بعض الاقتراحات التي يقدمها كبار الباحثين لطلاب الدراسات العليا رجاء أن ينتفعوا بها فى قراءتهم :

1- أن يكون الطالب حاذقاً في تحديد قيمة الكتب التى بين يديه ليعرف المهم منها والأهم .

2- ألا يقرأ وهو مجهد جسمانياً ، فإن هذه الحال ستؤثر في القوى العقلية وستجعل الاستفادة من القراءة هزيلة .

3- أثبتت عدة تجارب أن الإنسان أكثر استعداداً للفهم والاستفادة في ساعات الصباح ، فعلى الطالب أن ينظم وقته لينتفع بهذه الفترة .

4- ألا يستطرد في قراءة أجزاء لا تتصل بموضوعه من الكتاب الذي بين يديه ، و يستطيع أن يستعين بالفهارس ليعرف ما يتصل بموضوعه وما لا يتصل ، و يجب أن نشير هنا إلى أن قراء الكتب القديمة لن يستطيعوا الاستفادة من الفهارس ، لأن فن الكتابة لم يكن قد تطور إلى مكانته الآن ، فالكتاب القدامى يستطردون كثيراً لأدنى ملابسة ، وكثيراً ما يعثر قارئ الكتب القديمة على معلومات هامة في غير مكانها ، ولذلك ينصح قراء هذه الكتب بالقراءة السريعة ، حتى إذا عثروا على مادة ثمينة قرءوها قراءة هادئة فاحصة .

و يميل كثير من الطلاب إلى القراءة في بيوتهم وحجراتهم الخاصة ، كما يفضل آخرون أن يطالعوا في المكتبات ، وليس لي تعليق على هذا ، لأن تفضيل أحد المكانين على الآخر يتوقف على ظروف الطالب الخاصة ، وعلى التسهيلات التي تمنحها المكتبات له ، و أياً ما كان الأمر فالطالب محتاج إلي القراءة في منزله أحياناً ، وفى المكتبات أحياناً أخرى ، وهو لهذا يجب أن يعرف نظم الاستعارة الداخلية والخارجية بالمكتبات التي يتردد عليها ، و أن يستوفي الشروط المطلوبة لها ، وينصح الطالب – إذا كان يفضل القراءة خارج المكتبات – أن يطلع بالمكتبات على المراجع التي تمس موضوعه مساً خفيفاً يمكنه الإحاطة بها في وقت قصير ، فهو بهذا يوفر على نفسه مشقة

حمل هذه الكتب ، ثم يتجنب عدها عليه ضمن العدد المسموح له باستعارته استعارة خارجية إذا كان هذا العدد محدوداً .

و يقرأ الطالب قوائم مراجعه كتاباً كتاباً ، وكلما وصل إلي نقطة متصلة بموضوعه توقف عن القراءة ؛ لينقل هذه النقطة في بطاقة أو في الدوسيه على ما سيأتي ، ويكون النقل حرفياً و بدون تعليق في هذه المرحلة مدخراً المقارنة والنقد إلي مرحلة كتابة الرسالة ، و إذا ما انتهى من قراءة كتاب وجب أن يدون في الجزء الخاص بالمراجع من الدوسيه : اسم الكتاب ، و اسم مؤلفه كاملاً ، وتاريخ طباعته ومكانه ، وسيساعده هذا في المستقبل عندما يعد قائمة الكتب التي رجع إليها في مصادر رسالته ليضعها في آخر الرسالة ، وسيساعده هذا أيضاً عند الكلام في المقدمة عن مصادر الرسالة .

و يحدث أحياناً أن يندمج الطالب في نقطة ما من نقاط بحثه ، فيسلمه مرجع إلى مرجع حتى يجمع كل ما كتب عن هذه النقطة ، وقد ينتج عن ذلك أن يكتب الطالب هذا الفصل ويضعه في صيغته النهائية مع أنه قد يكون في الشوط الأول بالنسبة للأجزاء الأخرى من الرسالة ، ولا حرج في هذا، بل لعل الانتهاء من بعض الفصول أو الأبواب في أثناء القراءة ، مما يشجع الطالب و يسهل عليه مهمته ، ويخفف عنه كثرة البطاقات ، و يلون العمل لديه ، فمرة يجمع مادة ، فإذا أنس أنه وفى نقطة ما

بحثاً ، وجمع من المادة ما يجعلها واضحة تمام الوضوح كتبها ، ثم استأنف جمع المادة لغيرها ، و تلوين العمل يجدد النشاط ، ويدعوا لليسر والسهولة .

وكما أن الطالب يتوقف أحياناً عن القراءة وجمع المادة ليكتب فصلاً من فصول الرسالة ، فإن العكس يحدث أيضاً ، أي أن الطالب يتوقف عن الكتابة ليجمع مادة عرضت له وهو يكتب . فإذا كان الطالب متجهاً تماماً لكتابة فصل ما من فصول الرسالة ، ثم صادفته معلومات تتصل بفصل آخر فينبغي أن يبادر فوراً إلى اقتناص الفرصة ، وإلى إثبات هذه المادة في مكانها أو – على الأقل – الإشارة إليها ليرجع لها عقب الانتهاء مما هو فيه ، و يحذر الطالب أن يهمل هذه المادة بحجة أنه لا يريد أن يقطع تفكيره فيما هو بصدده ، وليذكر أن جزءاً كبيراً من المادة يأتي عفواً ، ولو أهمل ما يصادفه عفواً ، لبذل من أجل الحصول عليه عندما يطلبه وقتاً طويلاً ومجهوداً كبيراً .

وقد تكون هذه المعلومات التي وجدها عرضاً تتصل بباب أو فصل قد انتهى الطالب من كتابته ، فليجمعها أيضاً ليضيفها عند المراجعة إلى مكانها . وبهذه المناسبة نذكر أن الطالب قد تعرض له فكرة قيمة تتصل بالمادة أو المنهج ، وعليه – حتى لا ينساها – أن يبادر بتدوينها في مكانها ولو موجزة يعود إليها بالتفصيل والدراسة فيما بعد .

وهناك من يقسمون المصادر من حيث قيمتها العلمية إلى ثلاثة أنواع :

أ- مصادر أساسية : وهي التي يطلق عليها لفظ "مصادر" وتشمل هذه المصادر أقدم ما كتب في الموضوع ،والكتب التراثية الوثائق والقوانين والصحف والمجلات والسجلات الرسمية ، وما ينشره العلماء في الدوريات العلمية من نظريات مبتكرة ،والدراسات الأولي التي أعدها علماء كبار اسهموا في تطوير العلم وتحرير مسائله ، أو عاشوا الأحداث والوقائع .

ب-مصادر ثانوية :وهي التي يطلق عليها اسم "مراجع"،وهي التي تعتمد في مادتها العلمية علي المصادر الأساسية - التي تقدم الحديث عنها- فتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التلخيص .

ج-المصادر المساعدة : وهي المؤلفات الحديثة التي اعتمد كتابها في مادتها العلمية علي المصادر الأساسية والمصادر الثانوية دون إضافة جديدة عليها سوي إعادة تنظيمها ،وتحليل نصوصها أو أفكارها ...

و إن البحث الأصيل هو البحث الذي يعتمد علي المصادر الأساسية ثم علي المصادر الثانوية ،أما المصادر المساعدة فإنما

يستفاد منها في الدراسات الإسلامية في تحليل الأفكار ومنهج العرض .

2-المصادر من حيث تنوعها :

أ-الكتب:ويمكن معرفة الكتب ذات العلاقة بموضوع البحث من الموسوعات . حيث تذكر الموسوعات مع كل بحث المصادر التي اعتمدت عليها في صياغة هذا البحث ،ومن فهارس المكتبات العامة ،ومن فهارس المصادر التي يثبتها المؤلفون في آخر كل كتاب من كتبهم ، ومن فهارس معارض الكتب التي تقيمها المؤسسات العلمية ، ومن فهارس دور النشر .

ب-الموسوعات: إذ تلخص الموسوعات كل ما كتبه الأوائل في كل موضوع من موضوعاتها ، وتعرضه بالأسلوب المناسب للعصر .

ج-الدوريات : وهذه الدوريات علي أنواع :

(1)الدوريات المتخصصة المحكمة : وهي من أوثق المصادر وأقواها علميا ، لأن أبحاثها تكتب بأقلام علماء مختصين ، بعد تحكيمها وإجازتها من علماء كبار في التخصص نفسه .

(2) الدوريات المتخصصة غير المحكمة : وهي أقل شأناً من النوع السابق .

(3) الدوريات الثقافية : وهي التي تنشر أبحاثاً ثقافية متنوعة .

ولمعرفة ما نشر في الموضوع المبحوث في هذه الدوريات لابد من الرجوع إلى فهارسها في الحاسوب في المراكز العلمية ، أو فهارسها التي تنشرها في كل عام ، فإن لم يكن هذا ولا ذاك ، فلابد من الاستقراء الشخصي .

د- الإحصائيات : التي تجريها الدوائر والهيئات العلمية المتخصصة الموثوقة ، وهذه يتم الحصول عليها من جهة إصدارها .

هـ – الحوارات الشخصية : مع كبار العلماء .

و – الاستبيانات : التي يطرحها الباحث .

ز – الدراسات الميدانية : التي يقوم بها الباحث بنفسه .

ح – برامج الكمبيوتر : حيث أصبحت هذه البرامج تشتمل على مجموعة من الكتب ، ومجموعة من المعلومات تسهل على الباحث حصوله على المعلومة التي يريدها أو تضع بين يديه مجموعة من المعلومات والحقائق العلمية التي قد لا تتيسر له في غيرها ، كبرنامج الجامع في الأحكام ، وبرنامج المحدث ونحوها.

ط – صفحات الإنترنت على الكمبيوتر : حيث أصبحت هذه الصفحات تحمل حقائق علمية يحتاج إليها الباحث ، بل أصبح لبعض العلماء أو بعض لجان الفتوى صفحات خاصة بهم على

الإنترنت لا يدخل عليها غيرهم ، يسجلون في هذه الصفحة أفكارهم و فتهاويهم كما يسجلونها في كتبهم المنشورة .

ي – وأخيراً لا بد لي من التنويه بأهمية قواعد المعلومات المتخصصة الموجودة في مراكز البحث العلمية ، حيث تعطي هذه القواعد الباحث كل أو معظم ما كتب في موضوع بحثه من كتب أو أبحاث منشورة في الدوريات .

المبحث الرابع

منهج البحث

مناهج البحث كثيرة ومتنوعة ، ويصعب علينا أن نحصر أبحاث الدراسات الإسلامية في منهج واحد ،لأن طبيعة موضوعات الدراسات الإسلامية تقتضى استخدام أكثر من منهج ،وأهم هذه المناهج :

1- المنهج الاستقرائي : ويكون بتتبع الموضوع واستقرائه في مظانه ، وجمع المعلومات المتعلقة به من هذه المظان .

والاستقراء قد يكون ناقصاً ، كما لو اقتصر في استقرائه لفكرة معينة على بعض المصادر دون بعض ، وقد يكون كاملاً كما إذا تم استقراؤها في جميع المصادر التي حددها

وهذا المنهج لا يستغني عنه في أبحاث الدراسات الإسلامية ،بل يعتبر أساسا في كل بحث منها ، كاستقراء حكم واقعة في المذاهب الفقهية ، واستقراء جرح راو أو تعديله عند علماء الجرح

والتعديل ، واستقراء فكرة في كتاب الله تعالى وفى سنة رسوله صلى الله عليه وسلم . إلخ .

2- المنهج الوصفي : هو وصف الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ، وهذا المنهج يحتاج إليه فى الدراسات الإسلامية لإصدار الأحكام الصحيحة لها ، لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره ، فإذ أختل الوصف تبعه اختلال الحكم .

فالمنهج الوصفي يتجه إلى وصف الظاهرة ، وتصوير وضعها الراهن وتحديد العلاقات القائمة بين أجزائها ، فيبدأ بتحديد المشكلة ثم يضع الافتراضات ويختار العينات ويفحصها ثم يحلل نتائجها .

3- والمنهج التاريخي : يعتمد على قواعد محددة وثابتة ويستخدم في دراسة كافة العلوم ، وهو خير معين في تقويم ونقد الدراسات التي تتعلق بمشكلة محددة،حيث يلقي الضوء على الأسباب التي حددت نتائج دراسة سابقة لموضوع معين وهو يتبع خطوات المنهج العلمي في تحديد المشكلة،وجمع المادة وتمحيصها،وصياغة الفروض، وتفسير النتائج.

ويمكن استخدام المنهج التاريخي في إطار المنهج الوصفي،فوصف الظاهرة يكمله وصف تاريخها.

وقد أشرت إلى أن لكل علم مناهجه ومدارسه والمطلوب من الباحث أن يوضح المنهج ألذي سوف يسلكه في دراسة موضوعه ويبرر اختباره ذلك المنهج تبريراً علمياً.

4-المنهج الاستدلالي : هو المنهج الذي يعني بالتدليل على كل ما يطرحه الباحث من أفكار.

5- المنهج التحليلي : هو المنهج الذي يعني بتحليل ما استقرأه الباحث من النصوص والأفكار .

6- المنهج الاستنباطي : وهو الذي يركز فيه الباحث على استنباط الأحكام أو الأفكار من النصوص ، لأن النصوص لم تنص عليها نصاً ظاهراًً.

7-المنهج الترجيحي : وهو المنهج الذي يلزم فيه الباحث نفسه بأن لا يعرض لمسألة خلافية إلا ويرجح ما انتهى إليه بحثه فيها .

المبحث الخامس

خطة البحث الأولية

المراد بالخطة الأولية : التخطيط العام المبدئي للبحث ،إذ يرسم الباحث الهيكل العام له ، ويحدد معالمه ويضع أطره الخارجية ،كالمهندس الذي يرسم مشروعاً تخطيطياً لبناء منزل أو عمارة أو مصنع ، وبقدر ما يوجد من مواد ضرورية و ثانوية ، وبقدر

تناسب هذه المواد بعضها مع بعض تأتي صورة المنزل أو العمارة أو المصنع جميلة أخاذة متماسكة مختلفة مع غيرها .

فكذلك البحث إذا جاءت أبوابه وفصوله وأفكاره متناسبة متناسقة في تسلسل مقصود .

وبيان الخطة يتطلب من الباحث :

أولاً : وضع عنوان لموضوعه بالشروط التي تحدثنا عنها من قبل .

ثانياً : إبراز القيمة العلمية والفقهية لبحثه ، كأن يبين أن دراسته لم يسبق إليها أو أنها دراسة لجوانب لم تكن محل اهتمام الباحثين من قبل ، أو غير ذلك مما يبرز أهمية البحث .

ثالثاً : تقسيم الموضوع إلى أبواب ، والأبواب إلى فصول ، بحيث يبدأ بالأهم فالمهم ، في تدرج ينقل القارئ من باب إلى آخر ، ومن فصل إلى غيره ، في يسر وسهولة وقناعة ، وعدم الإفراط في التقسيمات والمبالغة فيها ، لأن ذلك يأتي بنتيجة عكسية فيصعب على القارئ الربط بينها ، وتكوين صورة محددة لمحتواها .

رابعاً : تحديد منهج البحث : وهو يعني الطريقة التي يعرف بها الباحث موضوعه ،والوسائل التي توصله إلى غايته ، فهل يستخدم الباحث الطريقة الاستقصائية مثلا أم الطريقة التحليلية الاستنتاجية ؟ أم يمزج بينهما وكيف يكون هذا الاستخدام ؟

ففي بحث (فقه عمر بن الخطاب) للدكتور رويعي الرحيلي ،قد اختار منهج الاستقصاء في جمع ما أثر عن عمر رضي الله عنه وغلبت هذه الطريقة على البحث ،لكنه مع ذلك ذكر أشهر المذاهب "مذاهب الفقهاء " ،وذكر أدلتهم والموازنة بينها وبين فقه عمر ،وترجيح ما يظهر له ترجيحه بالدليل .وهذا يعني أنه استخدم طريقتي الاستقصاء والاستنتاج ،وإن كانت الأولى هي الغالبة ،بعكس دراسة الدكتور محمد بلتاجي عن "منهج عمر بن الخطاب في التشريع " الذي استخدم الطريقتين كذلك ،لكن غلبت في بحثه طريقة التحليل والاستنتاج .

خامسا : أن تكون الخطة متناسبة مع الموضوع من جهة ،ومع الزمن الذي تحدده الجهة العلمية من جهة أخرى ،فإن الطالب الذي يضع خطة لموضوع تنعدم مصادره أو تكاد ،أو تحتاج إلى سفر وترحال ، وهو قليل ذات اليد ،فإن خطته إن قبلت في المجالس العلمية فإنها تكبل الباحث بتلك القيود التي تحكم على عمله مستقبلاً ، كذلك الطالب الذي قبلت خطته عن موضوع " حكم الشريعة في عقود الإجازة لوسائل المواصلات المعاصرة " لكنه لم يستطع الإيفاء بموضوعه لطبيعة الموضوع من جهة ،ولظروف أخرى خاصة به ، فانتهت مدته وضوى تسجيله بينما تنبه آخر إلى طبيعة الموضوع حين عرض عليه فانصرف عنه إلى غيره .

وعلى الباحث أن يصوغ خطته صياغة دقيقة محكمة ، خالية من الأخطاء تماماً ،موجزة إيجازاً غير مخل ، فإن الإسهاب محله البحث وليس الخطة " ولتكن الخطة قبل هذا وبعده ترجمة حقيقة عن التحمس للموضوع وحبه والسبل لإنجازه "

الوسائل المعينة على وضع الخطة :

1- تعد القراءة الواسعة في مجال التخصص العام من جهة ،والتخصص الدقيق من جهة أخرى ،وتدوين ما هو جدير بالإثبات أكبر العون في اختيار الموضوع ووضع خطته . ومخزون القراءة يمثل مخزوناً لألفاظ ومصطلحات وتراكيب لغوية كثيرة لإحدى اللغات المعاصرة عند شخص ما ،فإنه بلا شك سيكون أفضل استخداماً لها في المواقف المختلفة ممن لا يملك من هذه اللغة إلا بضع كلمات أو تراكيب .

2- الاطلاع على البحوث والرسائل الجامعية والكتب المتخصصة في مجال دراسته ، والانتفاع بجهود أصحابها ،وبخاصة الرسائل المتميزة منها والتي تمس موضوعه، فلو أراد طالب كتابة رسالة جامعية عن فقه أبي بكر الصديق مثلاً ،فإن الرسالتين السابقتين عن فقه عمر بن الخطاب خير معين لصاحب البحث في وضع خطته وفي منهج بحثه .

وعلى الباحث عند اطلاعه على تلك الدراسات أن ينظر إليها نظرة فاحصة ، فإذا وجد فيها بعض الجوانب التي لم تدرس أو لم تأخذ

حقها في الدراسة وهي جديرة بالاهتمام والدراسة ، أثبت تقويمه هذا في خطته ، مبيناً عن قناعة استقلال خطته وعدم تكرارها لما سبق ، والأسباب التي تجعلها مقبولة لدى المتخصصين في المجالس العلمية .

3- فإذا كتب الباحث خطته ، عرضها على من له صلة بتخصصه ، فقد يعدل في الخطة بما يصلح من أمرها ، ويجعلها أكثر نفعاً وفائدة ، ثم يعرضها بعد ذلك على المشرف على بحثه ، فقد يعدل في الخطة ويحولها بما يتفادى أوجه النقص فيها ، ويقر أوجه الحسن فيها .

المبحث السادس

جمع المادة

إذا تم تحديد الموضوع المراد بحثه، وتم تحديد المراجع التي عالجت موضوع البحث، والتي يستقرئ الباحث منها أفكار واضحة عن موضوعه ، يبدأ الباحث في جمع معلوماته، وذلك من خلال الخطوات التالية:

التخطيط الأولى :

عندما يقبل الباحث على هذه الخطوة من بحثه – بعد الاختبار والتأكد من صحته وسلامته- لابد من يتأمل كثيرا في تخطيط بحثه ، وفى هذا العمل يستغل صفة التخيل التي لابد أن يتصف

بها الباحثون، وأبسط أنواع التخيل أن يتصور عمله في أجزاء ثلاثة هي : البداية والوسط والنهاية. وفى البداية يعرف بالمشكلة ، وفى الوسط يعرضها ، وفى النهاية يقدم الحلول لها ، لأن البحث العلمي حل مشكلة من المشاكل ، وإجابة مطولة عن سؤال هام ، إجابة تعتمد على المقدمات الواضحة، والنتائج المنطقية المدعمة بالأدلة والبراهين. وطاقة الخيال العلمي التي تؤدى دوراً ملحوظاً في عملية التخطيط الأولى ، وطبيعة هذا الخيال يختلف عن طبيعة الخيال الأدبي الذي يختلف مفهومه باختلاف المذاهب الأدبية القائمة على مناظير فلسفية ، وعمل الخيال العلمي يهدف إلي ابتكار شكل مجسد في التصورات يمكن أن ينتقل إلي الواقع والمشاهدة ، ويسعي العالم إلي تحقيق هذا التصور أو التحوير فيه ، فهو بمثابة الصلة بين الفكرة وتحقيقها ، أو ممر يعبر منه إنتاج العلماء حتى يراه الناس شيئاً ملموساً ، أو جزءاً مباشراً أو غير مباشر في شئ محسوس .أما عمل الخيال الأدبي فيختلف اختلافاً تاماً عن عمل الخيال العلمي ، فالأديب الكلاسيكي يتخيل ليحاكى القدماء، والأديب الرومانتيكي يلجأ إلى الخيال هروباً من عالم الواقع الذي يضيق ذرعاً بأمانيه ومتطلباته ، فينفس عن نفسه في عالمه المتخيل ، ويحقق فيه أحلامه التي عجز عنها في الحقيقة، وعند طائفة أخرى من الأدباء يلعب الخيال الأدبي دوراً أخر لا يحتاج البحث العلمي إليه. ويستعين الباحث بالتخيل

العلمي في وضع إطار كلي وخطوط عريضة ، وتصور شامل لحدود عمله ، ولا بأس أن يستخدم بعض التفصيلات الدقيقة أو الجزئية بصفة مؤقتة ثم يعود إليها ليثبتها أو يبدلها عند معالجتها بعد ذلك مرة أخرى . وتصور أجزاء البحث علي النحو الذي أشرت إليه يساعد الباحث في جمع المادة التي يستغلها في إنشائه ،وبناء هيكله الرئيسي ، فلا يقصر في طلب مادة لموقع فراغ في بحثه ، ولا يضيع وقته في جمع ما لا يحتاج إليه مكان في عمله ، ويحدد لنفسه مساراً واضحاً يسير فيه ، ونظاماً يعينه في توزيع ما يحصل عليه من المواد علي مواقعها منذ البداية في عملية الإنشاء والتركيب .

القراءة :

القراءة جزء من الاطلاع الذي يستخدمه الباحث في انتقاء مادة بحثه وتجميعها ، والاطلاع يتم بالمشاهدة أو المعاينة أو السماع أو اللمس أو التذوق أو الممارسة أو القراءة ، وهو الجانب الذي سنوضحه هنا ، لأنه أهم مصادر المعرفة ولا يستغنى عنه أي باحث في أي ميدان ، ولو كان ميدان البحث تجريبياً أو ميدانياً .

والحديث عن القراءة هنا يختلف عن حديث علماء طرق التدريس الذين أولوا موضوع القراءة عناية فائقة لدورها الهام في

التعليم ، وفرقوا بين قراءة جهرية وأخرى صامتة ، وبينوا أسس كل نوع وسير العملية التعليمية فيه ، إن معالجتنا للقراءة هنا إجابة لهذا السؤال :كيف تقرأ لإعداد البحث العلمي ؟

أود أن أفرق بين حالات ثلاث يقرأ فيها الإنسان ، لأحدد من بينها نوع القراءة التي تلائم كل مرحلة من مراحل البحث العلمي وتلبي رغبة الباحث في تحقيق أهدافه منها استجابة لحاجة البحث ذاته :

*القراءة " المسترخية " : هي التي يمارسها الإنسان في حالة استرخاء ذهني ، بقصد التسلية أو الاستمتاع أو جلب النعاس ، أو غير ذلك ، ولا علاقة بين الاسترخاء الذهني ، والحالة الجسمية ، فمن الممكن أن يقوم الإنسان بهذا اللون من النشاط وهو مستلق على فراشه أو مسافر في سيارة أو طائرة أو قطار في وسط صاخب . وتتميز بعدم التمعن فيما يقرؤه ، ولا يكد ذهنه فيها وحقق بها ما يرجوه على أي صورة ممكنة ، وهذا اللون من القراءة لا يصلح بحال من الأحوال في قراءة مصادر البحث ومراجعه .

*القراءة " المستكشفة " : وهى التي يمارسها الإنسان في حالة وعى وتركيز لمعرفة المحتوى الإجمالي لما يقرؤه ، بقصد التعرف على ما في هذا المصدر أو ذلك من نفع خاص ، يمكن أن يستعين به في بحثه ، وعلى دور ذلك التعرف يحدد الباحث موقفه

من المصدر الذي يقرأ فيه ، إما أن يدخله في عداد مصادر بحثه ، أو يستبعده ، وعند ممارسة الباحث لهذا الأسلوب من القراءة ينبغي له أن يستعصم بالجدية في القراءة ، والسرعة في الاطلاع ، وعدم الالتفات إلى التفاصيل الدقيقة أو تفهم الجزيئات ، ليحقق هدفه من قراءة المصدر في أقرب وقت ممكن ، وبأيسر جهد محتمل .

*القراءة " المستأنية " : وهى قراءة فاحصة مدققة محللة ، يتجه إليها الباحث وهو مدرك غايته منها ، فيقبل عليها متحفزاً نشيطاً ، في فترات يكون فيها صحيح الجسم صافي الذهن ، منقطعا عن كل ما يشغله ، يتطور في تأمله معها بين مراحل ذهنية مرتبة هي : الفهم ، فالوعي ، فالفحص ، فالتحليل ، ثم الحكم .

ولو خالف هذا المسلك فقدم فيه وخر لأصبح عرضة للوقوع في الخطأ ، وكل خطأ في التعامل مع المادة له حسابه الخاص ، وآثاره السيئة على العلم والباحث . وفى مقدور الباحث الفطن أن يعاود موقفه من الفكرة التي يقرؤها قراءة مستأنية بالنسبة لموقعها من بحثه فيحدده تحديدا أدق من تحديده في القراءة المستكشفة . وبهذا الأسلوب يتمكن الباحث من فهم ما يقرؤه جيدا ، وينقله بأمانة ، ويحكم عليه بوعي .فيهتدي إلى الحق والصواب ، وباليقظة يستطيع أن ينفذ إلى فهم ما وراء السطور

ومعرفة مرامي الكاتب الذي يقرأ له ، وبعض هؤلاء الكتاب يعلن صراحة أنه لن يكون مروحة للكسلى كما يقول العقاد رحمه الله .

ولحب المعرفة والتطفل عليها إغراء قوي ، فبينما يسعي الباحث إلى حل مشكلة محددة تتصل بموضوعه وقراءة أحد المصادر ، يستهويه موضوع آخر في المصدر ذاته يسيطر عليه التطفل في متابعته ، والانشغال به ، فما لم يقاوم هذه الرغبة الجامحة وجد نفسه منافساً أمام معرفة ذلك الموضوع أو تلك القضية فتتشعب به الطرق ، حتى يصرف جهده وطاقته في عمل لم يكن مبتغاه أساساً ، ويعيد عن الطريق السوي في إعداد بحثه .

تدوين البطاقات :

من الآلات الهامة التي يستخدمها الباحث في بناء بحثه البطاقات .

وأهمية استعمال البطاقات ترجع إلى كونها الغذاء الدائم للبحث والباحث ، والمعدن الثمين الذي تزداد قيمته على مر السنين .فهي مرجع الباحث في ضبط وتحقيق بحثه إلى أن يفرغ منه ، وزاده في مستقبل أيامه مع البحث أو أي نشاط علمي آخر ،وقد يباعد الزمان بين الباحث والمصدر الذي دون منه بطاقة ما ، فتصبح البطاقة ذات قيمة عظيمة بسبب ما حفظته من معلومات .

وليست هناك طرق ملزمة في تدوين البطاقات ، من حيث ترتيب أو تنظيم المعلومات المدونة بها ، وإنما هناك ملاحظات عامة ، وأسس متبعة تفيد في حالة الاستعانة بها أو استخدامها .ومن أهم ما يجب العناية به في تدوين البطاقات : الدقة التامة في النقل ، والتحرز من الوقوع في الخطأ أو السهو ، سواء فيما يتعلق بالفكرة المدونة أو مصدرها . ووضوح الكتابة وضبط ما يلتبس الأمر في قراءته ، سواء بالتشكيل أو التعليق أو غيره من أساليب الضبط التي تعين الباحث في قراءة بطاقاته وصباغة أفكارها . ومحتوى البطاقات يختلف باختلاف المادة المدونة فيها ، ولكنها جميعاً تحتوي على أمرين هما : 1-المادة العلمية (فإذا كانت المادة منقولة أو مأخوذة من أي مصدر فإننا نضيف عنصراً آخر إلى البطاقة وهو :

2-بيانات المصدر أو المرجع .

وأهم ما يسجله الباحث في بيانات البطاقة (رقمها - رقم الفصل أو الباب – عنوان الفكرة التي تحملها).

وإذا رأى الباحث إضافة أي رمز أو إشارة إلى البيانات السابقة فلا بأس بذلك ؛ لأن الهدف من تلك البيانات هو مرونة التعامل مع البطاقات والاستفادة منها بطريقة منظمة يستريح الباحث إليها ، وتناسب طبيعة موضوع البحث .

والمادة العلمية إما أن تكون نقلاً بالمعنى والألفاظ ، فلابد من وضعها بين علامتي التنصيص وكتابة مصدرها مفصلاً كما سبق . وقد تكون ملاحظة أو تعليقاً أو شرحاً دونه الباحث بأسلوبه ، فلا يحتاج إلى ذكر المصدر أو علامة التنصيص " " .

ولا بأس أن يدون الباحث ملاحظاته على البطاقة التي دون بها نصا منقولاً، يردفه بالنص ، أو يثبته في الجهة الأخرى من البطاقة ولا سيما إذا كانت المدونة بالبطاقة ناضجة أو مدروسة ،لأنها ستخضع للتحقيق و التمحيص فيما بعد و أحياناً يستعيض الباحث عن النص أو المعلومات المفروض تدوينها في البطالة بإحالة إلى كتاب ليتم الرجوع إليه أثناء الصياغة ،لأن البطالة لا تتسع للمعلومة أو للنص المراد تدوينه

طرق تدوين المعلومات :

و تدوين و اقتباسها من مصنفات المؤلفين له طرق متعددة منها :

1- الاقتباس :

إذا كان النقل من المصدر نقلاً كاملاً ، كنقل آيات من القران ، أو أحاديث من السنة ، أو نقل كلام المؤلف حرفياً ، وجب وضعه بين قوسين ( )

حتى خطأ المؤلف يجب إثباته في النص كما هو ، مع وضع قوسين عليه ( )

و تصحيح في الهامش

و قد كان المؤلفون السابقون ينقلون النصوص و يضعون في آخرها لفظ (انتهى) أو يخضرون هذا اللفظ فيكتبون هـ).

و قد يسقط الباحث بعض عبارات المؤلف لعدم أهميتها ، و لضعف الصلة بينها و بين البحث ، فيجب أن يضع عدة *** متجاورة (...) إشارة إلى ترك بعض النص من الأصل ، فإذا ترك فقرة وضع سطراً كاملاً ً ً ً من النقط للدلالة على ذلك .

ولا شك أن هذا النقل الحرفي للنصوص ، يجعلنا مؤتمنين علي نقلها فلا نقول المؤلف ما لم يقله ، أو نشوه فكره ، لذا وجب أن يكون الباحث دقيقاً في نقله ، ليبتعد عن مظنة التهمة بالسرقة ، إذا لم ينسب النص كاملاً لقائله .

2 – الاختصار والتلخيص :

وقد يكتفي الباحث باختصار كلام المؤلف أو تلخيصه ، بأسلوبه هو ، فيشير علي ذلك بكلمة (انظر) أو (راجع) ، ثم يذكر اسم المؤلف وكتابه والجزء والصفحة والطبعة ومكانها وسنتها ، كما يفعل ذلك في النقل الكامل للنص .

3– المزج بين الطريقتين :

وقد يجمع الباحث بين الطريقتين ، فينقل بعض نصوص المؤلف ، ويختصر أو يلخص بعض أفكاره ، فما نقله نصاً قيده

بين قوسين ، وما اختصره أو لخصه أشار إليه بأحد اللفظين السابقين .

استخدم البطاقات أو الدوسيه :

يفضل بعض الباحثين تدوين المعلومات في بطاقات ذات حجم كبير ، لتستوعب النص كاملاً ، علي أن تكون ذات حجم واحد ، وأن تكون الكتابة علي وجه واحد ، فالكتابة علي البطاقات في نظرهم أيسر وأحفظ للمادة .

ويرى بعض آخر أن الكتابة في الدوسيه المقسم إلى أبواب وفصول أيسر أحفظ ، إذ قد تفقد بعض البطاقات .

يبدأ الباحث بقراءة المصادر التي يرى أنها تمس موضوعه مساً مباشراً بادئاً بقراءة مقدمة المؤلف ، وفهرست الكتاب ، ويحدد تبعاً لذلك الموضوعات التي لها صلة ببحثه فيفحصها ويدقق النظر فيها ، فإذا وجد فيها بغيته دون ما يحتاجه منها ، وإذا لم يجد انتقل إلى غيره .

ويحدث أحياناً أن تعجب الباحث أجزاء مما يقرأ ، وليست لها صلة بموضوعه ، فيجب أن يتنبه لعامل الوقت فلا يستطرد ، ويستطيع أن يسجل هذه المسألة مع وضع عنوان لها ، وذكر مكانها من الكتاب ، ليرجع إليها إن شاء فيما بعد .

ويحدث – أيضاً – أثناء القراءة والتدوين أن يعثر الباحث على المعلومات تتصل بموضوع آخر من البحث جاءت عفواً فينبغي أن

يبادر بتسجيلها ، ولا يمهل إثباتها ، وإلا فإنه قد يبذل في الحصول عليها عندما يطلبها وقتاً طويلاً وجهداً أكبر .
وقد يتكون من تلك المعلومات التي تأتي عفواً فصل جديد أو أكثر لم يكن في الحسبان عند تخطيط البحث .
وقد يحدث العكس ، فتنغلق عليك المعلومات الخاصة بموضوع ما ، كترجمة شخص لم يذكر إلا لقبه أو كنيته أو بعض اسمه ،أو اسم كتاب أو مؤلف أو غير ذلك . وقد تقضي يوماً بأكمله أو أكثر لا يفتح عليك بشيء . والأجدى في مثل هذا أن تدع هذا أن تدع هذه المسألة جانباً بعد تسجيلها في ملاحظاتك فقد يأتي الفتح بعد ذلك عفواً أو قصداً ﴿ وكُلُّ شَىءٍ عِندَهُ بِمِقْدَارٍ ﴾ .

وفي أثناء قراءة الباحث لمسألة ما وتسجيل مادتها ، قد يفتح الله عليه ، فينتقل إلى غيرها وإلى غيرها ، يقرأ ويدون حتى يشعر أنه وفي ما يتصل بفصل بأكلمه ، وأن هناك رغبة قوية في كتابته ، عندئذ فليفعل وليراوح الباحث بين جمع المادة والكتابة إن وجدت الرغبة فيها وإلا فليؤجل مرحلة الكتابة حتى يجمع المادة العلمية للبحث .
وجمع المادة العلمية من كتب التراث الإسلامي – وكتب الفقه جزء أصيل منه – ليس أمراً هيناً فإن أصول الكتابة ، وفنية

التصنيف لم تكن بالشكل الذي عليه في عصرنا الحاضر ، ولذا يصعب على غير المتمرس في البحث في كتب الفقه بصفة عامة أن يجد ضالته بأيسر جهد وأوجز وقت .

يقول الشهيد عبد القادر عودة في مقدمة كتابه " التشريع الجنائي الإسلامي مقارناً بالقوانين الوضعية " تحت عنوان حاجة الكتب الشرعية إلى تهذيب : ٍ ولقد أتعبني دراسة الفقه الجنائي حيث بدأت الدراسة الفقه الجنائي حيث بدأت الدراسة وأنا لا أعرف شيئاً يذكر عن علم الأصول ولا المصطلحات الفقهية ، وزاد الدراسة تعباً أني لم أتعود قراءة كتب الفقه ، ٍ وأن هذه الكتب ليست مفهرسة ، وليس من السهل على من يحب الاطلاع على مسألة معينة أن يعثر على حكمها في الحال ، بل عليه أن يقرأ باباً حتى يعثر على ما يريد خصوصاً إذا لم يكن من يرشده ، وقد ييأس الباحث من العثور على ما يريد ثم يوفقه الله فيعثر عليه مصادفة في مكان لم يكن يتوقع الباحث أن يجده فيه .

ولا يسير فقهاء المذاهب المختلفة على غرار واحد في الترتيب والتأليف ، فما يقدمه مذهب قد يؤخره المذهب الآخر ، وما يدخل في باب معين في هذا المذهب قد لا يدخله المذهب الآخر في نفس الباب ، ويضاف إلى ما سبق أن الفقهاء يكتبون بعبارة مركزة دقيقة "

ولعل من أسباب صعوبة البحث في كتب الفقه ، فضلاً عن أن يتطور فن الكتابة كان في بدايته ، أن علماءنا رحمهم الله تعالى كانوا يستطردون كثيراً إلا القليل منهم ، ولم يضعوا فهارس تفصيلية لما ألفوه أو عناوين فرعية لما صنفوه .. وهذا أحد أساتذة الفقه المالكي المعاصرين يقول عن كتب المالكية : (تميزت– أي كتب الفقه المالكي – بوجازة فهارسها مما ضاعف من جهد الباحثين في تناول فروعها) .

فقد تبحث عن حكم مسألة في باب تظنه موضعها ، فلا تجده إلا في آخر يغلب علي ظنك أن المسألة ليست فيه ، وقد لا تجدها أصلاً أو تجدها بعد جهد وعناء كبيرين .

و قد دفع هذا بعض المصنفين قديماً و حديثا إلى و ضع مؤلفات تكشف عن هذه الخبايا ، و من ذلك :

كتاب " خبايا الزوايا في الفروع " لبدر الدين الزركشى (ت 794 هـ) و ذكر فيه مؤلفه – كما يقول حاجي خليفة " ما ذكره الرافعي (في فتح العزيز) و النووي (في روضة الطالبين) في غير مظنته من الأبواب ، فرد كل شكل إلى شكله و كل فرع إلى أصله .

و استدرك عليه الشريف عز الدين حمزة بن أحمد الحسيني الدمشقي الشافعي (ت 874 هـ) وسماه (بقايا الخبايا) " ، و

قد حقق كتاب الزركشي عبد الله العاني ، و نشرته وزارة الأوقاف و الشئون الإسلامية بالكويت سنة 1402 هـ – 1982 م .

و في فقه المالكية ظهر كتاب (كشاف تحليلي للمسائل الفقهية في تفسير القرطبي) في مجلد متوسط ، نشرت الطبعة الأولى منه سنه 1402هـ – 1988 م من إعداد مشهور حسن سلمان ، وجمال عبد اللطيف الدسوقي .

وقد قام الدكتور أحمد طه ريان بوضع فهارس تفصيلية للفقه المالكي لتيسيره على الباحثين وطلاب العلم .

وفي فقه الحنابلة ظهر كتاب (التقريب لفقه ابن قيم الجوزية) ، (ت 751 هـ) ، وضع فيه مؤلفه بكر عبد الله أبو زيد فهارس لفقه ابن قيم الجوزية من كتبه .

ولا ينسي هذا المجهود الضخم الذي بذله الشيخ عبد الرحمن النجدي في جمع فتاوى ابن تيمية والتي بلغت خمسة وثلاثين مجلداً ، وكذلك مجهود ابنه محمد في فهرست الفتاوى في مجلدين كبيرين .

و في الفقه الظاهري قامت موسوعة الفقه الإسلامي التابعة لكلية الشريعة بجامعة دمشق بفهرسة كتاب (المحلي) لابن حزم فهرسة دقيقة تيسر الاستفادة منه ، وطبع سنة 1966 م بدمشق تحت عنوان (معجم المحلي في الفقه الظاهري) .

وطبع بجامعة دمشق – أيضاً – كتاب (الدليل إلى مواطن البحث عن الألفاظ والمصطلحات والموضوعات الفقهية) في مجلد كبير، وهو يرشد إلى مواضع الألفاظ والمصطلحات الفقهية في خمسة من الكتب الفقهية في المذاهب الأربعة وهى :

- الهداية للمرغيناني في الفقه الحنفي .
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، لابن رشد في الفقه المالكي والفقه المقارن .
- الوجيز للغزالي في الفقه الشافعي .
- كتاب المقنع لابن قدامة في الفقه الحنبلي .
- المحلي لابن حزم في الفقه الظاهري .

وقد استخرج الدكتور محمد زكى عبد البر الكلمات الأصلية والفرعية من اثنين وثلاثين باباً من أبواب المعاملات .

وقد عهدت لجنة موسوعة الفقه الإسلامي التابعة لكلية الشريعة إلى الأستاذ محمد هشام برهاني بمتابعة ما بدأه الدكتور محمد زكى عبد البر واستكمال بقية أبواب المعاملات .

والأمل معقود في أن تتضافر جهود الباحثين والمؤسسات العلمية والجامعات في عمل فهارس تفصيلية لأمهات المصادر في تراثنا الإسلامي كله ، تيسيراً للباحثين ، وزيادة للفائدة ، وحفاظاً للجهود والأوقات ، والله من وراء القصد .

المبحث السابع

الصباغة

من الباحثين من يصوغ أفكار بحثه أولاً بأول ، فكلما اكتملت لديه معلومات فكرة ناضجة صاغها ، وأودعها مكانها من البحث ، ومنهم من ينتظر حتى يفرغ من جمع مادة بحثه كلها ثم يصوغها في عملية متصلة ، ومنهم من يترك الصياغة إلى ما بعد الإنتهاء من الجمع وبلورة الموضوع بلورة تامة .

فإذا انتهى الطالب من قراءة المراجع ، ومن جمع المادة ، وفرز البطاقات ، فليدرك أنه انتهى من مرحلة يستطيع كثيرون أن يقوموا بها بدون تفاوت يذكر ، وأنه ابتدأ مرحلة جديدة يبرز فيها التفاوت بروزاً كبيراً وتظهر فيها ذاتية الطالب وشخصيته ظهوراً واضحاً ، وتلك هي مرحلة الاختيارمن المادة المجموعة،وترتيب ما اختير، ثم كتابته ،وتلك مرحلة شاقة لا ريب ، إذ أن الطالب سيجد من غير الممكن ، ومن غير المرغوب فيه إثبات جميع ما جمع ، وبخاصة إذا كان موضوعه مطروقاً كثرت البحوث عنه ،فعلى الطالب حينئذ أن يظهر مقدرته في تقدير المادة التي جمعها ليتمكن من الاختيار منها ، فعملية الاختيار أو قل التصفية تتوقف قبل كل شيء على مقدرة الطالب على تقدير قيمة بضاعته ومادته ليأخذ بعضها ويدع بعضها الآخر ، وبطبيعة الحال سيدخل

في تقدير قيمة المادة طرافتها ، وعدم ذيوعها ، ودقة المرجع الذي أخذت منه ، وقبل كل شيء فائدتها لموضوع البحث .

وليس من الحكمة أن نتجاهل صعوبة ترك بعض المادة وعدم الانتفاع بها في الرسالة ، فالطالب كثيراً ما يتأثر بما بذل جهد ، وما لاقى من عناء حينما كان يجمع هذه المادة ، وهو لهذا يضن بها ألا يستعملها ، ولكن على الطالب أن يتذكر أن حشر مادة غير ضرورية سيؤثر حتماً في مجال الرسالة ، وسيقل من قيمتها ، وعليه أن يدرك أن القيام بالبحث لا يكون لإنتاج الرسالة فقط بل التزود من المادة التي يدرسها ، فهو لا شك قد استفاد بما قرأ وبما جمع من مادة ، إن لم تكن لازمة في الرسالة فهي لازمة في حياته العلمية ، وفي إنتاج أبحاث أخرى يقوم بها في دراساته في المستقبل .

** وقد سبق أن أشرنا إلى حقيقة هامة ، هي أن الطالب يبدأ دراسته وفي ذهنه فكرة غير واضحة تماماً عن الموضوع ، وهو في ضوء هذه الفكره يجمع مادته من هنا ومن هناك ، وفي ضوء معلوماته التي تتطور وتتعمق يحدث تغييراً في الخطة التي كان قد رسمها عند بدئه في العمل ، وإحداث هذا التغيير يقتضي أن يصرف الطالب النظر عن نقطة ما ، ويهتم بنقاط أخرى وضعها من قبل أو يضعها في أثناء البحث .

وعملية الاختيار أو التصفية تستلزم أن يضع الطالب أمامه البطاقات التي بها مادة عن القسم الذي يريد كتابته ، ويقوم بقراءتها ثانياً ، وبالتفكير فيما احتوته ، ثم يختار منها ، ويكون رأيا ينساب في تسطيره تبعاً لخطة ارتسمها ولترتيب اقتراحه ،ويجب أن يلاحظ الترتيب الزمني ملاحظة دقيقة فيما للزمن دخل فيه ،ويجب كذلك أن تبرز شخصية الطالب في مقارنة النصوص بعضها ببعض ، وفي التقدم لها ، والربط بينها ، والتعلق عليها ، وعليه أن يبدى رأيه بين الحين والحين،ليدل على حسن تفهمه لما أمامه من معلومات، وعلى أنه مؤثر فيها ، متأثر بها ،وحذار أن يكون متأثراً بها فحسب ، فهو إذاً ناقل وليس بباحث ناقد خبير .

- والطالب مسئول عن كل مايورده في رسالته ، ولا يعفيه من المسئولية أن يكون ما أورده قد أخذه عن شخص آخر وإن كانت مكانته العلمية في القمة ، اذ أن عليه ألا ينقل إلا ما اطمأنت نفسه هو إليه .
- ويمكن للطالب أن يفتتح الباب أو الفصل الذي يكتب فيه بمقدمة قصيرة تبين النهج الذي سيتبعه في دراسته ، وأهم من هذا أن يجعل في ختام كل باب موجزاً يعرض فيه باختصار النتائج التي وصل إليها ، ويكون الطالب صريحاً كل الصراحة في عرض هذه النتائج ، فيعرضها نهائية إذا اعتقد أن فيها فصل الخطاب ، أما إذا لم تكن نهائية في نظره فيعرضها على أنها نهاية ما

استطاع الوصول اليه ، ولا يتردد في إعلان أنها ليست القول الفصل ،وأنه يرجو في ضوء ماقدم من أبحاث ، وفي ضوء ما قد يظهر من مادة ، أن يتمكن هو أو سواه في المستقبل من متابعة البحث رجاء الوصول به إلى الغاية .

- * وإذا كان الطالب يريد أن يورد أدلة ليدعم رأياً معيناً ، فإن عليه أن يبدأ بأبسط هذه الأدلة ، ثم يتبعه بآخر أقوى منه ، وهكذا يتدرج في إبراز التشكك ، ألقى أدلته لتصادف عقلاً متردداً فتجذبه وتنال تأييده .
- وليحذر الطالب من الاستطراد فإنه يفكك الموضوع ، ويذهب وحدته وانسجامه ، وأقصد بالاستطراد هنا الاستطراد بكل أنواعه ، بأن يضاف الرسالة باب ليس وثيق الصلة بها ، أو يوضع في باب ما فصل ليس واضح العلاقات بغيره من الفصول ، أو الاستطراد في ثنايا الحديث بإضافة فقرة أو فقرات أو جملة أو جمل لا يتطلبها الهدف الذي يحاول الطالب الوصول إليه ، يجب أن ننبه إلى أن مثل هذا الاستطراد قد يحدث قلقاً وارتباكاً للقارئ ، وهو على أي حال يقطع لذته التي ركزها في تتبع نقطة ما ، وقطع هذه اللذة يغضبه ، ويؤثر في مسرته وفي مدى انقياده للباحث ، وذلك ما يجب أن يتجنبه الطالب الذكي .
- * وتأثير الباحث يتضح في إبداء رأيه ، وترجيح ما يراه راجحاً بالدليل على أن يكون قاصداً الحق لا الغلبة والتعصب .

* وتتضح شخصية الباحث في موازنته بين المذاهب ، وبين المناهج الفقهية ، والنصوص الشرعية ، والاستنباطات الفقهية والاختبارات ، وعدم التعسف في الأدلة ، و حسن العرض للمادة و غير ذلك مما يشهد لبحثه بالأصالة و الجدة و الاستقلال .

* و تأثر الباحث بغيره يتضح في المنهج الذي سار عليه ، و الأفكار التي اقتبسها من غيره ، و طول و كثرة النصوص التي تضمنها بحثه . و عيب أن يتأثر الباحث أو المصنف بغيره ، فكل الخلق – و منهم الباحثون و العلماء – متأثر و مؤثر ، و إنما الاختلاف بينهم في الدرجة . و من وصلت درجة تأثره إلي الحد الذي به تنمحي شخصيته و ذاتيته أو تكاد ، فإن لا يتوقع أن يؤثر في غيره ،و قد سلبت منه تلك الخاصية .

على أنه من المقرر في أصول البحث و الكتابة أن كل باحث مسئول عن النقول التي اشتمل عليها بحثه ، فتصير تبعة ما تضمنه حملاً عليه ، إذ لم يوجه انتقاداته لها و يبدى رأيه فيها .

من خلال ما سبق ، فعلى الطالب أن يتبع الخطوات التالية :

أولاً : وضع الخطة التفصيلية :

سبق للباحث أن وضع خطة إجمالية استعان بها في إعداد البطاقات ، و لكنه في هذه المرحلة لابد أن يشرع في عمل الخطة

التفصيلية ، و يتم ذلك من معاودة قراءة البطاقات التي سبق جمعها ، قراءة واعية و الاسترشاد بعناوين الأفكار المثبتة في بيانات كل بطاقة ، و إلقاء نظرة شاملة واعية علي الموضوع جملة و تفصيلاً ، و بعد ذلك تنسق الأفكار تنسيقاً خاصاً ، و تأخذ كل مجموعة متجانسة عنواناً واحداً ، و ترتب الأجزاء ترتيباً مقبولاً و منطقياً ، و يراعي التطور التاريخي في عرض الأفكار . و من مجموعة الأجزاء يتشكل جانب كبير من البحث نطلق عليه فصلاً ، و من الممكن أن تجعل البحث كله مجموعة فصول ، كما أنه من الممكن وضع عدة فصول متجانسة تحت باب واحد ، و ليس مهماً أن تكون الأقسام فصولاً أو أبواباً ، و إنما المهم هو تناسق الترتيب ، و منطقية العرض ، و مراعاة العلاقات القائمة بين الفصول أو الأبواب و بين الأفكار داخل الفصل أو الباب . و بديهي أن يعرض الباحث الخطة التفصيلية للبحث و المناقشة من خلال الندوات التي يقدمها الأستاذ مع طلاب الدراسات العليا ، و يستعين بذوي الخبرة في هذا الميدان ، و يتصل بمرشده أو مشرفه اتصالاً مستمراً .

ثانياً : تنظيم الطاقات : علي ضوء الخطة التفصيلية

عندما تتبلور الخطة في صورتها الأخيرة ، يعاود الباحث تنظيم بطاقاته علي أساس الخطة المفصلة ، فيجمع البطاقات المتعلقة بكل فكرة ، و يرتبها ثم يعقبها بفكرة بمجموعة أخرى تمثل

فكرة ثانية ، و ثالثة و رابعة طبقاً للخطة التي وضعها . و جمع البطاقات الخاصة بكل فكرة يمكن الباحث من التأمل فيها في وقت واحد ، و يتعرف علي كل جوانبها فيسهل عليه عرضها و مناقشتها .

ثالثاً : صياغة الأفكار و سمات أسلوب البحث العلمي :

يشعر الباحث – و لاسيما الناشئ – بشيء من الخوف و التردد حين يقدم علي هذه الخطوة ، و كثيراً ما يقف حائراً أمام مجموعة بطاقات لا يدري من أين يبدأ ، و مصدر هذا الخوف هو الإحساس بمسئولية الكلمة المدونة ، على أن هذا الخوف أمر نسبي ، لا يلبث أن يزول بعد المضي في البحث ، و كذلك عندما يتمرس بهذا العمل ، و مع ذلك فهي رهبة ملازمة لطبيعة العمل ، و لهذا يجب أن يقابلها الباحث بالتحفز و النشاط عند البداية ، و الاستمساك بالعزم الذي يبدد الخوف و يهون من الصعوبات التي يواجهها الباحثون ، و سوف تنقاد – شيئاً فشيئاً – أعنة الأفكار ، و تجري بها الأقلام معبرة في يسر و وضوح .

و يشعر الباحث أثناء الكتابة بحاجته إلي الاستغراق في التأمل و التفكير كالسابح الذي يرنو إلي الشاطئ و هو يستمتع بالسباحة و ما فيها من جهد ، و الإخلاص في البحث يتطلب الاستغراق الذي قد تفوقه مشاغل الحياة اليومية ، و لذلك فإنه بمقدور الباحث أن يوزع الكتابة علي مراحل و هو مشغول ببحثه

منذ البداية إلي تمامه ، و لا يجوز أن يقطع كتابة فكرة معينة قبل تمامها ، لأن هذا العلم يشتت الذهن ويحول دون انفتاح الأفكار التي تتولد من التفكير العميق المتصل .

والباحث في عرض فكرة ما ، يشبه الشاهد الفطن لحادثة يرويها في وضوح وصدق دون افتعال أو انفعال أو تزويق ، وعليه أن يسرد الوقائع ويرتبها في نمو مطرح يتيح للقارئ فرصة توقع النتائج ، فإذا ما وصل إليها الباحث كانت مقنعة للقارئ ، وبهذه الحيدة والموضوعية يكتسب الباحث ثقة فيما يرويه من أخبار ، واحتراماً لما يتوصل إليه من نتائج وأحكام . وتتضح أصالته وشخصيته العلمية .

والباحث في أحكامه يشبه القاضي ، ولا يجوز للقاضي أن يحكم قبل سماع الخصمين ، والتأكد من عدالة الشهود ، ولابد أن يرد نفسه من كل هوى ، فلا ينطلق من أفكار مسبقة ولو كانت مدعمة بأدلة لم يفحصها ، فمن الأدلة ما يرد ، ومن الأدلة ما يقوم على المغالطة والخطأ ، ويتضح كل ذلك في بوتقة التمحيص الدقيق وكل حكم يصدره الباحث لابد أن يدعمه بالأدلة ، سواء كانت أدلة غيره أو أدلته التي اكتشفها ، فإن كانت أدلة الآخرين فلا بد من فحصها ، وفى هذه الحالة يصبح مسئولاً عن الدفاع عنها .

ولكل بحث علمي أسلوبه الخاص به الذي يفرضه ميدان البحث ، وطبيعة الموضوع ، ولا ضير على الباحث أن يستخدم المصطلحات المتعارف عليها في علم ما ، فإن كانت موضع اختلاف في دلالتها ، فلابد من تحديد مفهوم المصطلح كما حدد استخدامه ، وكذلك لا ضير عليه أن يبتكر مصطلحات يستعين بها في توضيح فكرة معينة ، بشرط ألا يكون لهذا المصطلح مفهوماً ثابتاً ومستقراً عند أهل ذلك العلم أو المشتغلين به ، كما أنه لابد أن يوضح بدقة مراده بذلك المصطلح ، لأن سوء الفهم والتفاهم ينجمان من عدم تحديد المصطلحات في البحث العلمي .

وللباحث أن يستخدم العبارات التي تدل على اليقين أو الشك أو الاحتمال أو غير ذلك ، دون أن يسرف في استخدام الأدوات الدالة عليها ، كأن يقسم بالله قسماً واحداً أو مكرراً على خبر يوثقه ، أو فكرة يؤكدها مهما كان الخبر غريباً أو الحكم مستبعداً ، فإن استخدام أسلوب القسم بها يوضحه علماء البلاغة في مراعاة مقتضي الحال ، يدل على أن السامع أو القارئ يشك في صحة الخبر ، ولا يجوز أن ينزل الباحث نفسه هذه المنزلة مكانه يشكك في الثقة الممنوحة له ـ فرضاً ـ من قبل القارئين .

وأجدر بالباحث أن يستخدم الألفاظ الدالة على الرجحان أو الاحتمال فيما يصدره من أحكام يتوصل إليها باجتهاده الشخصي ، فبدلاً من أن يدمغ حكمه بهذه الدلالات القاطعة مثل : ومن

المؤكد .. ومن اليقين ، وأجزم .... إلي آخره ، عليه أن يستبدل بهذه الكلمات كلمات أخري مثل : ومن المحتمل ، ومن الممكن ، ومن الجائز ، ومن المتوقع ، حتى إذا تبين ـ فيما بعد ـ أن هذه الأحكام غير صائبة أو أدلتها مردودة ، أو عدل عنها الباحث في مستقبل الأيام ، لم يكن هناك حرج أو تضليل ، أما الحرج فمصدر عدم الثقة التي تقترن بالباحث الذي يصدر أحكامه دون روية ، وأما التضليل فقد يأتي من تثبيت الخطأ في أذهان بعض القارئين أو شيوعه على ألسنتهم .

وأهم سمة في أسلوب البحث العلمي : هي الوضوح ، فلا مجال للتهويمات اللغوية ، أو الرموز الغامضة التي يستخدمها بعض الأدباء ، ولا سيما أصحاب المدارس الأدبية الذين يلجأون إلى مثل هذا الغموض ، كالمدرسة السريالية أو الرمزية في الأدب . و لا يعنى وضوح الأسلوب عدم مراعاة جماله ، فقد يكون الجمال جانباً هاماً معتبراً في الأسلوب ، وإلى جانب الوضوح ، وذلك في ميدان الدراسات الأدبية أو النقدية مثلاً .

ويرتبط وضوح الأسلوب ارتباطاً قوياً بوضوح الفكرة ، وخير ما يستعين به الباحث في وضوح فكرته أن يضع أمام عينيه دائماً ذلك السؤال : ماذا تريد أن تقول ؟

وكل ما يقوله الباحث يعد مسئولاً عنه مسئولية كاملة ، فإذا أورد عبارة أو لخص فكرة نقلها عن غيره ووثقها بمصدرها ،

وسكت عنها دون مناقشة أو اعتراض ، أصبح محتملاً مسئوليتها ، لأن النقل دون اعتراض يعتبر قبولاً للفكرة المنقولة .

و تجب الأمانة في عرض البحث العلمي ، و من مظاهر الأمانة في الأسلوب أن تكشف طريقة العرض عن أسلوب الباحث و أسلوب غيره ، و عن فكرة الباحث و فكرة غيره ،و لذلك فإن التفرقة بين أنماط ثلاثة في الأسلوب ضرورية في البحث العلمي :

النمط الأول : كتابة العبارة بين علامتي التنصيص و إثبات مصدرها و ذلك كانت الفكرة بأسلوبها منقولة .

النمط الثاني :كتابة العبارة بدون علامتي تنصيص و لكن يشار إلى مصدرها ، إذا كانت منقولة عن الغير و صاغها الباحث أو لخصها بأسلوبه .

النمط الثالث : أن ترد العبارة دون علامتي تنصيص ، و بدون ذكر مصدر ، و هذا إذا كانت العبارة فكرة و أسلوباً للباحث ذاته .

و من خلال صياغة الأفكار و عرضها عرضاً أميناً – على النحو السابق – يمكن التفرقة بين رأي الباحث و آراء غيره و من هنا يمكن تحديد مصدر الخطأ الذي قد يقع فيه الباحث ، فقد يكون ناجماً عن سوء فهمه ، أو اضطراب في إملاء أو غير ذلك ، متى أمكن تحديد مصدر الخطأ أمكن تقويم البحث و إصلاحه .

مظهر الكتابة و الإضافات لما كتب :

يكتب الطالب على أوراق مسطرة ذات هامش كبير على الجانب الأيمن ، و يكتب على سطر و يترك سطراً ، و تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة ، كما أن عليه أن يلاحظ أن يترك في أسفل كل صفحة المسافة المطلوبة لكتابة الحواشي .

و قد يعن للطالب أن يضيف جديداً في ثنايا ما انتهى من كتابته ، فإذا كأن هذا الجديد سطراً فأقل ، كتبه على السطر الذي تركه بين كل سطرين مع وضع إشارة كهذه (x) لتحديد موضع هذه الإضافة ، أما إذا زادت الإضافة عن سطر واتسع لها الهامش الجانبي فإنها توضع فيه بعد تحديد موضع الإضافة بعلامة كالسابقة .

و هناك طريق آخر لإضافة الزيادات التي تحتاج لحوالي خمسة أسطر ، ذلك هو وضع سهم يبدأ عند المكان الذي يراد وضع الزيادة به ، و يمتد هذا السهم ليشير إلى ظهر الورقة ، ثم توضع الزيادة بظهر الورقة.

أما إذا تجاوزت الزيادة هذا للقدر ، فهناك طريقة أخرى و هي أن تكتب الإضافة التي تزيد على خمسة أسطر كتابة مستقلة على ورقة تكبر أو تصغر بحسب هذه الزيادة ثم تقطع الورقة الأصلية عند المكان الذي يراد إدماج الزيادة عنده ، و تثبت هذه الورقة الجديدة فيما قبلها و ما بعدها بدبوس ، و تظهر مهارة الطالب في جعل الأسلوب متسلسلاً متصلاً مع الزيادة الجديدة .

و على العموم فإنه يحسن إلغاء الورقة إذا طالت بها الزيادة أو تعددت الزيادات ، و إعادة كتابتها من جديد في ورقتين أو أكثر مع وضع الإضافة أو الإضافات في مكانها .

و على الطالب أن ينتقد عمله بلا هوادة كلما سار فيه ، و أن يدرك أن خبرته بموضوعه واسعة ، تؤهله أن يتعرف مواطن الضعف عنده ، و أن يحاول دائماً أن يكمل نفسه ، و ينبغي أن يدع جانباً ما انتهى من كتابته ثم يعود إليه بعد بضعة أيام و ينظر فيه ، لا بالفكر الذي أملاه بل بفكر الناقد له ، الباحث عن السُبل التي ترفع مستوى هذه الرسالة و تجعلها أقرب للكمال ، سواء في خطتها أو في معلوماتها أو أسلوبها

* و يجب أن يراعي الباحث في الشريعة بصفة خاصة أموراً عند انتقائه و اختياره للمادة العلمية منها :

أولاً : أن رسول الله – صلى الله عليه و سلم – معصوم من الخطأ في كل الأمور التشريعية إذ لا يقره الوحي على باطل ، فكل ما أتى به من الأمور التشريعية هي محض الصواب المطلق ، و ما عدا ذلك مما يتصل بـالأمور التجريبية الحياتية ، ككيفية فلاحة الأرض ، و كيفيات الصناعة ، و كيفيات التعليم و التطبيبِ و إعداد خطط الحرب و غير ذلك مما يشبهها ، ففيه مجال للاجتهاد . و لعل في حديث تأبير النخل شاهداً على ذلك . غير إننا نلفت النظر إلى أن بعض المعاصرين من المشتغلين بالدراسات

الإسلامية حاولوا أن يوسعوا دائرة الاجتهاد لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تشمل بعض النصوص القاطعة في ذلك ، ليتيحوا لأنفسهم اجتهادات باطلة مع وجود نصوص شرعية حاكمة فيها .
فما قاله صلى الله عليه وسلم على سبيل القطع فهو من الأمور التشريعية ، أما ما كان على سبيل الظن ، نتيجة خبرته و عادته فهو محل اجتهاد . و هذه المسألة تطرق إليها بعض فقهائنا بالبحث و التأصيل من قبل ، و فرقوا بين السنة التشريعية التي تتخذ عبادة ، و السنة غير التشريعية سنة العادة و التجربة و الخبرة .

ثانياً : أن تكون موافقتنا أو مخالفتنا للعلماء و الفقهاء بناء على الأدلة التي في أيدينا ، بحيث نعرف الرجال بالحق ، و لا نعرف الحق بالرجال . فتكون للباحث شخصية مستقلة ، و ذاتية منفردة ، بحيث لا تتميع شخصيته في الآخرين من جهة ، و لا تخالف لمجرد المخالفة من جهة أخرى .

و سيجد الباحث في دراسته بعض الفقهاء المتعصبين لمذاهبهم ، لدرجة تأويل بعض الآيات و الأحاديث بما يوافق مذاهبهم ، حتى قال أبو الحسن الكرخي ، شيخ الحنفيين في عصره : كل آية أو حديث يخالف ما نحن عليه فهي مؤولة أو منسوخة .

إن كل عالم وفقيه يؤخذ من قوله و يرد عليه إلا صاحب هذا المقام كما قال الإمام مالك . و هؤلاء أعلام الصحابة رضي الله

عنهم تغيب عنهم بعض السنن فيسألون ، غاب عن أبى بكر الصديق – رضي الله عنه – ميراث الجدة و قال لما سئل عن ذلك : مالك في كتاب الله من شيء حتى شهد المغيرة بن شعبة ، و محمد بن مسلمة بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أعطاها السدس و قال في مسألة الكلالة : " أقول فيها برأيي فإن كان صوابا ، فمن الله ، و إن يكون خطأ ، فمني و من الشيطان ،والله و رسوله بريئان منه .

و هذا عمر رضي الله عنه تغيب عنه سنة الاستئذان حتى أعلمه بها أبو موسى الأشعري ، و غاب عنه كذلك ميراث الزوجة من زوجها حتى أخبره الضحاك بن سفيان أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها ، فترك عمر رأيه قائلاً : لو لم نسمع بهذا لقضينا بخلافه .

و ذكر ابن كثير عن أبى عبد الله النيسابوري عن عمر بن الخطاب قوله : " لأن أكون سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاث أحب إلى من حمر النعم من الخليفة بعده ؟ و عن قوم قالوا نقر بالزكاة في أموالنا و لا نؤديها إليك ، أيحل قتالهم ؟ و عن الكلالة " .

و في رواية أخرى ذكرها ابن كثير في موضوع آخر عنه : ثلاث وددت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم عهد إلينا فيهن عهداً ننتهي إليه ، الجد و الكلالة و أبواب من أبواب الربا " .

و اختلف أبو بكر و عمر في مسألة جمع القرآن ، و حرب الردة ، تقسيم الغنائم ، و غير ذلك من المسائل ، فيشرح الله صدر المخالف فيقتنع برأي الآخر و أدلته ، أو يظل على رأيه لقناعته بأدلته هو .

و خلاصة ما سبق أن الدليل هو العمدة في المخالفة و لو كانت المخالفة لصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الأئمة الأربعة أو من دونهم ، ما دامت أقوالهم و آراؤهم اجتهاداً منهم ، وليقر في قلب الباحث أن الناقد أو المخالف ليس من الضروري أن يكون مساوياً للصحابي أو الإمام الذي خالفه في الرتبة العلمية ، و في اعتراض الصحابية على عمر في قضية المهور دليل على ذلك .

وإذا كنا بهذا نطمئن الباحث أنه يجب ألا تروعه شهرة الأسماء وذويعها ، لأن الدليل هو المعيار الصحيح في إثبات الحق ، فإنا نحذره كذلك من أن يتطاول على هؤلاء الأعلام لمجرد إثبات الذات ، وليذكر ما قاله الإمام الشافعي " وددت لو أن الخلق تعلموا هذا العلم على أن لا ينسب إلي حرف منه " ، وقوله كذلك : لا أحل لأحد أن يأخذ بقول يراه في كتابي حتى يعرف من أين قلته ، وإن رأيتم رأياً لي يخالف حديثاً مما يصح عن النبي – صلى الله عليه وسلم – فاضربوا بقولي عرض الحائط ، أو فهو قولي وإن لم تسمعوه مني . وغير هذا مما ورد عن الأئمة كثير .

ثالثًاً : أن يحذر الباحث في الشريعة – بل في كل علم – ما يلي :

أ- أن يعمم الأحكام دون دليل ، بل عليه أن يثبت من الجزئيات التي تندرج تحت هذا الحكم ، هل يند منها شيء أم لا ؟ ولذا وجب أن يأخذ الباحث نفسه بالاستقصاء الكامل ، والاستقراء لجميع الحالات المتصلة بالمسألة التي يبحثها ، وليحرص كل الحرص عند استخدامه الألفاظ الدالة علي الشمول كـ : جميع . وكل ، أو ما يقرب منه كمعظم وغالبيه . وإن لم يثبت عنده استقراء أو دليل يدل على الغلبة فليستخدم لفظ (بعض)

ب- وليحذر الباحث كذلك التخصيص دون مقتض ، فلا يقصر ميزه معينة ، أو حكماً ، على كتاب أو مؤلف ويخصه به ، مع مشاركة غيره في هذه الميزة ، أو ذاك الحكم .

ت- ومن العيوب التي يجب تجنبها كذلك : تسطيح القضايا ، وعدم التعمق فيها ، والتسطيح الاكتفاء بما في السطح ، والقناعة بظاهر الأمور دون بحث لباطنها ، وتحر لأعماقها . فيصور الباحث المتعجل الخلاف الحقيقي في المسألة بأنه خلاف شكلي ، والأمر ليس كذلك .

ث- ومن العيوب كذلك عند تنظير المسائل – أي جعلها متناظرة متماثلة – أن يقوم بقياس مع الفارق يمنع التنظير ، وليعلم أن علة الحكم لا تتعدد ، وأن الحكمة هي التي تتعدد .

وهناك ملحوظة هامه في منهج الكتابة وهى : تحديد المراد بالمصطلح الفقهي ، أو المسألة التي يدور عليها البحث وهذا أمر في غاية الأهمية إذ يوفر جهداً ووقتاً ثمينين على الباحث حين لا يبددها حول أمور لم يجدد المراد منها .

ولذلك وجدنا الفقهاء في مصنفاتهم يبدأون – غالباً – كل باب من أبواب الفقه بتحديد المراد بالمصطلح لغة وشرعاً ، فقد يتفق المعني الشرعي مع المعني اللغوي وقد لا يتفق .

فتحديد المراد من المصطلح الفقهي في الشريعة بعامة ، والمذاهب الفقهية بخاصة ،يعين الباحث كثيراً في أن يصيب الحق بأيسر السبل وأقصرها . وقل مثل هذا في علة الحكم ، فإذا توصل الباحث إلى علة الحكم ، الفرع كحكم الأصل .

ذهب بعض الكتاب المعاصرين غير المتخصصين في الشريعة إلى أن السارق لا تقطع يده ألا إذا صار محترفاً في السرقة ، واستدل على ذلك بقولة تعالى : ﴿

وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا ﴾

، فأن لفظ السارق والسارقة وكذلك الزاني والزانية – في زعمه – يدل علي الاحتراف كقولنا : فلان الكاتب

أو البائع أو الفارس ، فأل التعريفية أكسبت الفاعل الاحتراف .

وهذا فهم خاطئ لغة وشرعاً وواقعاً ، وقد رد عليه بأن عله القطع

في السرقة ذاتها ، إذ الحكم قد ترتب على اسم مشتق ، وما كان كذلك فإن العلة – كما قال الأصوليون – تكون من الاسم المشتق نفسه أي من كونه (سارقاً) أو من كونه (سرق) فلفظ السارق ينطبق على كل من سرق ولو كان أول مرة .

وكذلك من قتل أول مرة يقال له : قاتل ويناط الحكم بكونه قتل عمداً أو خطأ ، ولو كان الأمر كما يقول ذاك الكاتب لانتظرنا حتى يكون القاتل محترفاً للقتل سفاكاً للدماء ثم نحكم عليه بعد ذلك ! فلو فهم هذا المخالف المعنى الشرعي للفظ السارق ما انتصب الخلاف أصلاً .

وقد اختلف الفقهاء على أقوال متباينة في مسح الرجلين في الوضوء بناء

على قراءة الكسر للأرجل في قوله تعالى:{ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُم وَأَرْجُلَكُم{ ، فمنهم من قال إن القراءة منسوخة ، ومنهم من أولها ، ومنهم من جعل المسح رخصة ، ومنهم من أوجبه .. إلخ . وقد وجدت ملاحظة بعض العلماء للمعنى اللغوي وعلاقته بالغسل ، كابن جرير الطبري ، ومكي بن أبي طالب ، والفيومي المقري ، وقد كان سبب اختلافهم عدم تحديد المراد بالمصطلح ، ولذلك توصل الطبري في تفسيره إلى رأي يعمل قراءة الجر ولا يبطلها ، ويحكمها ولا يهملها ، وهو رأي جدير بالاعتبار ، وإن كان يخالفه ما عليه جمهور الفقهاء .

إن تحديد المعنى وتحرير المصطلح قبل نصب الخلاف ، أمر في غاية
الأهمية بالنسبة للبحث الفقهي بل لكل بحث علمي .
فإذا حدد الباحث المصطلح الفقهي أو المسألة التي يدور عليها البحث ،
عرض أفكاره بعد ذلك في تدرج منطقي ميسور ، مدعماً رأيه بالأدلة، مع وضع عناوين للأفكار الرئيسية ، وأخرى للجانبية ، تيسيراً للقارئ مع عدم الإفراط في ذلك .
كيفية عرض الأدلة :
وقد كان الفقهاء ـ رحمهم الله تعالى ـ حين يعرضون الأدلة ، يبدأون بالنصوص الشرعية ، القرآن أولاً ، فالحديث النبوي ثانياً ، ثم يذكرون بعد ذلك الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين وغيرهم ثالثاً ، فالاعتبار أخيراً . فأما النص القرآني ، فقد يذكر كاملاً إذا كان قصيراً . وقد يشار إلى جزء من الآية بين قوسين ثم يكتب بعدها لفظ (الآية) إذا كانت طويلة ، أو يكتب (إلخ) أي إلى آخر الآية ، والأفضل إثبات النص كاملاً أمام عيني القارئ . وأما الأحاديث فتأتي عقب الأدلة القرآنية مع ملاحظة تخريج هذه الأحاديث من كتب السنة ، وذكر درجة صحتها أو ضعفها أو وضعها ، وبيان هل هي منسوخة أم لا ؟ وغير ذلك مما يجعلنا على بينة من هذا الحديث أو ذاك ... هل يصح الاستدلال به أو

لا ؟ فإن شطراً لا بأس به من الخلاف بين الفقهاء نشأ عن ذلك . فالشافعية مثلاً يرون الجمع بين الجلد والنفي للبكر الزاني ، مستدلين بقوله عليه الصلاة والسلام : " البكر بالبكر ، جلد مائة ، وتغريب عام " وبأدلة أخرى من الاعتبار . لكن الحنيفية خالفت الشافعية في هذا ، ولم تر الجمع بين الجلد والنفي للبكر ، واستدلوا بقوله تعالى : { فَاجْلِدُوا } ، إذ جعل الجلد كل الموجب رجوعاً إلى حرف الفاء ، وإلى كونه كل المذكور ، واستدلوا بأدلة أخرى من الاعتبار ـ كذلك ـ، ورووداً على الشافعية بأن الحديث الذي استدلوا به منسوخ . وقد يستدل بآثار الصحابة والتابعين في المسألة وبخاصة إذا لم يكن عليها دليل من قرآن أو سنة ، أو عليها دليل منهما محتمل .

أما الاعتبار فالمقصود به المعاني التي تؤكد فكرة ما ، وأصل الاعتبار مقايسة الشيء بغيره ، والنظير بنظيره ، وعلى هذا فإن الاعتبار يشمل القياس والاستدلال اللغوي ، وطلب الدليل بوجه عام .

- أما عرض الفقهاء للأدلة إذا كانت المسألة خلافية بين المذاهب أعنى في الدراسات المقارنة بتعبيرنا المعاصر ، فإن كثيراً منهم كان يبدأ بذكر المسألة الخلافية فيصورها ، تم يعرض أدلة المخالفين بالطريقة السابقة (القرآن أولاً ، فالحديث ، فالآثار

، فالاعتبار) ثم يذكر أدلة المذهب الذي ينتصر له بالطريقة نفسها ، ثم يضعف أدلة المخالف دليلاً دليلاً .

في مسألة القرء : هل هو الطهر كما ذهبت الشافعية ، ورواية للإمام أحمد ؟ أم الحيض كما يرى الحنفية والمالكية ، ورواية أخرى عن الإمام أحمد ؟

عرض الماوردي ، الشافعي المذهب ، أدلة المخالفين أولاً ، ثم ذكر أدلة الشافعية ، ثم ناقش أدلة المخالفين دليلاً دليلاً .

ولما ذهب ابن عباس إلي أنه لا قطع على العبد والأمة إذا سرقا ، ذكر ابن قدامة الحنبلي المذهب أدلة ابن عباس أولاً ، ثم ذكر أدلة الحنابلة وجمهور الفقهاء ثانياً ، ثم ناقش أدلة ابن عباس ، ورد عليها ثالثا . والأمثلة على هذا كثيرة . لكن قد يأتي تضعيف أدلة المخالف عقب إيرادها مباشرة ، فتذكر الأدلة جملة ، ثم يعقبها التضعيف جملة كذلك .

- ويجب على الباحث أن يتحرى الأمانة في عرضه لأدلة الخصم كما سبق أن قلنا ، فلا يغفل بعض الأدلة ويسقطها ، أو ينقلها من غير كتب أصحابها ، أو يعرضها بصورة المتعصب المستهزئ ، بل يعرضها كواحد من المخالفين ، ثم يذكر أدلته وتفنيده لأدلة الخصم بنفس الدرجة من القوة في عرضه لأدلة المخالف أو أشد .

لقد أخذ على الفخر الرازي صاحب " مفاتيح الغيب " أنه كان يعرض رأي المخالف له أو يذكر الشبهة فيعرضها عرضاً قوياً أخاذاً ، حتى إذا حان الوقت لعرض أدلته هو فترت قوته ، ووهن عرضه ، حتى يظن القارئ أن الحق ليس معه ، وأن الشبهة أرسخ من أدلة محوها ، وهذا مأخذ إن صح في بعض الأمثلة ، فإنا لا نقطع بأنه ينطبق على كل الخلافيات والشبهات التي أثارها ورد عليها ، والأمر يحتاج إلى تحقيق لكنه مأخذ يجب أن نحذر منه .

- ومن المآخذ التي يجب أن يتحاشاها الباحث ، أن يكون الهوى والغلبة هي مقصده من نصب الخلاف ، يقول الإمام الشافعي رضي الله عنه : (ما ناظرت أحداً قط على الغلبة ، وودت إذا ناظرت أحداً أن يظهر الله الحق على يديه)
- وعلى الباحث أن يحذر أيضاً من الاستطراد في عرضه ، سواء كان في أفكاره ، أو أدلته أو تقسيماته ، فإنه يمزق وحدة الموضوع ويفكك ترابطه فإذا عرض الباحث أدلته بالكيفية السابقة أثبت الحكم واضحاً بعبارات مبينة ، وألفاظ دقيقة واضحة ، وأنهى بابه وفصله بتلخيص محكم موجز لما تم بحثه والتوصل إليه ، ولو كانت نتيجة بحثه التوقف والتردد لمزيد من البحث والدراسة .

صياغة البحث :

أقصد بصياغة البحث هنا الأسلوب الذي يجب إتباعه في كتابة البحث الفقهي ، ولكل منا أسلوبه الذي يعرف به ، والذي يتكون نتيجة عوامل كثيرة ،منها ما هو فطري كالموهبة الإلهية التي يتفاوت الخلق فيها ، ومنها ما هو مكتسب كالقدرة اللغوية والنحوية والإحاطة بها ، ومنها القراءة الواسعة وبخاصة لأصحاب الأساليب الراقية من العلماء والأدباء ، ومنها تباين الأمزجة ، وغير ذلك من العوامل التي تجعل لكل منا قالباً تعبيرياً خاصاً به و التي لا محال لبحثها هنا .

لكنا نشير إلى أمور معتبرة حديثنا عن الصياغة الأسلوبية فـ الكتابة الفقهية

أولاً : أن الفكرة إذا كانت واضحة في ذهن الباحث فإن التعبير عنها يكون واضحاً كذلك ، وهذا ما نراه فيمن يتصدى للتعليم كالأساتذة والمعلمين . فكلما كانت المعاني واضحة لا لبس فيها ولا غموض ، كانت الصياغة كذلك .

ولذلك وجب علي الباحث ألا يألو جهداً في أن يبذل قصارى جهده في أن يفهم بوضوح تام – قبل أن يكتب – النقاط أو المسائل أو الموضوعات التي يريد الكتابة فيها ، فإذا أنبهم شيء أمامه أو استغلق ، حاول استيضاحه عن طريق أستاذه أو المتخصصين في هذا الفن

ثانياً : وينبغي أن يكون أسلوب الكتابة في الفقه دقيقاً بحيث تأتى الألفاظ والجمل والتراكيب اللغوية متساوية تماماً لما وضع لها من معني في اللغة ، أو في المصطلح الشرعي ، أو فيهما معاً ، أذا كان اللفظ قد تساوى معناه الشرعي مع معناه اللغوي ، مع ملاحظة أن بعض الألفاظ قد يتطور معناه من عصر إلي آخر ، بل ومن مكان إلي غيره ، ويتحمل اللفظ من المعاني بعد تطوره ما لم يكن فيه من قبل ، ويلاحظ أيضاً أن بعض الألفاظ الأخرى قد تستحدث ، كالألفاظ الدالة علي المعاملات الاقتصادية ، وأنواع الربح ، وصور الاستثمار ، والألفاظ الدالة على أنواع المخدرات ، وأسماء الخمر ، وأنواع المسابقات التي لم تكن من قبل ، وغير ذلك مما يوجب علي الباحث أن يحدد المراد منها تماماً ، ليكيف الحكم الفقهي تكيفاً صحيحاً تبعاً لدلالة اللفظ أو التركيب اللغوي . فالأنموذج الذي تحدث عنها الفقهاء في كتاب البيع وغيره قد تطوره مدلوله وصار (الكتلوج) في عصرنا الحاضر أكثر دقه وإحكاما ، ومما يجعلنا نعاود النظر في بعض الصور التي حكم عليها بعض الفقهاء بالحل أو الحرمة ، لهذا التطور الذي طرأ علي مدلول اللفظ من جهة ، وعلي دقة المواصفات من جهة أخرى .

أما الألفاظ والجمل والتراكيب اللغوية التي توصف في الأدب بأنها ألفاظ موحية ، تحمل من العاطفة والمعني أكثر مما وضع لها ،

فيجب أن يحذر منها الباحث في الفقه ، إذ لا مجال في الصياغة الفقهية للأسلوب الأدبي الذي تشيع فيه العاطفة وتتحكم ، وينزوي فيه المنطق والتعقل ويتأخر .

و في الأسلوب الأدبي يشيع الخيال وتسود الصياغة الخطابية ، والمبالغات الإنشائية ، ولكن الأمر ليس كذلك في الصياغة الفقهية .

أننا في دراستنا الفقهية نبتغى الوصول إلي حكم تكليفي معين هل هو حرام ؟ أم مكروه ؟ كراهة تحريمية أم تنزيهية ؟ هل هو فرض أم سنة ؟ سنة راتبة أم غير راتبة ؟ مؤكدة أم غير مؤكدة ؟ هل هو مباح أم غير مباح ؟ وأن كان مباحاً فما حكم من حرم المباح ؟ ... إلخ فالتعبير عن مثل هذه الأحكام لا يكون بأسلوب خطابي إنشائي بل بصياغة دقيقه محكمه .

ثالثاً : وعلي الباحث في الفقه أن يكون علي دراية بالمقادير الشرعية ، كالموازين والمكاييل والمساحات ، التي تشيع في كثير من أبواب الفقه كالصلاة والزكاة و الكفارات و البيع والإجارة والفرائض والجنايات وغير ذلك ، ويجب أن يكون علي دراية – أيضاً – بمقدارها في عنصرنا الحاضر مع كتابتها بالحروف ما أمكن ذلك حتى لا تلتبس الأرقام أو تتبدل عند النسخ أو الطبع . فمثلاً :

الوسق يساوي ستين صاعاً ،والصاع يساوي أربعة أمداد ،والمد يساوي (544)
خمسمائة وأربعة وأربعين جراماً .
وعلى هذا فالصاع يساوي (2.176كجم) اثنان (كجم) ومائة وستة وسبعين من الألف .
والوسق يساوي في عصرنا – (130.560كجم) مائة وثلاثين كجم وخمسمائة وستين من الألف من الجرام .
والفرسخ يساوي ثلاثة أميال ، والميل (1848م) ألف وثمانمائة وثمانية وأربعين متراً ، فالفرسخ يساوي (5.544كم) خمسة كيلو مترات وخمسمائة وأربعة وأربعين من الألف .
والدينار هو المثقال ويساوي في عصرنا الحاضر (4.25جم) أربعة جرامات وخمسة وعشرين من المائة .
وعلى هذا فإذا كان نصاب الذهب قد قدر في عهد النبي بعشرين مثقالاً فهو يساوي في عصرنا الحاضر (85جم) خمسة وثمانين جراماً تحديداً. وهكذا يكون الباحث على دراية بتلك المقادير ، وكم تساوي في عصرنا الحاضر،وليرجع في معرفة ذلك إلى المصادر التي تتناول هذا الأمر(1).

والأفضل في كتابة المقدرات الشرعية أن تكون بالحروف لا بالأرقام ، خشية التصحيف في الكتابة أو الطباعة .

رابعاً : ولكي يكون البحث دقيقاً يجب أن يتمكن الباحث من علوم اللغة، كقواعد النحو والصرف وقواعد الإملاء ومعاجم اللغة ، وغيرها مما يمكنه من ناصية اللغة والبيان .

خامساً : ولما كان الحديث عن النفس وتزكيتها غير مستساغ ، لما في ذلك من العجب بالنفس والزهو بها،فإنه لا يحسن بالنسبة للمبتدئين من الباحثين بصفة خاصة استعمال ضمير المتكلم في حالتي الإفراد أو الجمع كقولك" أقول – قلنا – اختار – نختار " بل ينتفي الباحث الألفاظ والأساليب التي تدل على المراد ن دون اعتداد بالنفس ، وضعها في حجم أكبر من حجمها ، كقولك ، ويظهر من الأدلة السابقة أن الحكم كذا ، أو مجموع الأدلة يدل على كذا ، أو الرأي الراجح في هذه المسألة كذا .

والأصل في استعمال ضمير المتكلم عدم الكراهة ن إلا إذا صاحب استعماله الغرور والكبر والتعالي على الخلق ، وليتذكر كل باحث قوله تعالى :

(وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) 0

وإذا كان استعمال تلك الضمائر التي تدل على الغرور مكروهاً ، فإن الألفاظ التي يشعر القارئ فيها أنها من أساليب النفاق حكمها كذلك،وبخاصة إذا كانت موجهة لرئيسه أو مشرفة أو مذهبه أو إقليمه أو غير ذلك مما يثير في النفوس الغل والبغضاء .

سادساً : الألقاب :

في تراثنا الإسلامي نجد العلماء حين يذكرون سلفهم يلقبونهم أحياناً بألقاب تجلهم وتعلي من شأنهم ، كلقب" شيخ الإسلام "،والذي أطلق على كثير من العلماء ولا يختص به ابن تيمية،كما يتبادر إلى كثير من طلبة العلم وطالباته، وكذلك لقب "الإمام"وإن كان جمعه "الأئمة"ينصرف عند الإطلاق إلى الأئمة الأربعة ، وهم (أبو حنيفة –مالك– الشافعي– أحمد بن حنبل) رحمهم الله جميعاً،

ومن الألقاب الحافظ أو شمس الأئمة أو حجة العلماء أو حجة الإسلام أو غير

ذلك من الألقاب التي تسبق أسماء علمائنا . وأحياناً ً أخرى تذكر الأسماء دون ألقابها فيقال : الشافعي ، السرخسي ، والنووي ، وابن تيمية ،وابن كثير، وابن قدامة . . الخ ، ولا حرج في ذلك ، ولا تقليل من مكانتهم العلمية ، فقد كان ولا يزال هو النظام السائد في التصنيف ،أو في الحديث عن هؤلاء العلماء السابقين، لكن المنهج العربي المعاصر يذهب إلى أنه لا يذكر اللقب أو الوظيفة إلا في حالات ثلاث :

1- عند ثبت – أي فهرسة – المصادر .

2- عند الاعتراف بجميل شخص ما ومعونته .

3- عند التعريف بشخص غير مشهور .

فماذا بقى إذا ؟

وإنه لم يبق إلا أن يذكر اللقب أو الوظيفة في صلب البحث أو الرسالة، ولا أرى مانعاً من ذلك فيذكر لقب (الدكتور) أو (الأستاذ) أو (الشيخ) أو غير ذلك من الألقاب العلمية أو الوظيفية ما لم يكن الغرض من ذكرها وتكرارها النفاق والمراءاة .

سابعاً : الاختصارات :

درج المصنفون في التراث الإسلامي على اختصار بعض الكلمات التي تذكر كثيرا ص والإشارة إليها برمز معين .

هـ = للتاريخ الهجري

م = للتاريخ الميلادي

ق . م = قبل الميلاد

ج = للجزء

ص = للصفحة

يستخدم الرمز لهذين اللفظين – غالبا – في الحاشية فقط .

وقد استخدم علماء الحديث كثيرا من الرموز لتدل على المؤلفين أو الكتب مثل :

خ = للبخاري د = أبو داود

م = لمسلم ن = النسائي

ت = للترمذي

ط = لموطأ مالك

وهم على كل حال يثبتون هذه الرموز في مقدمة كتبهم بل إن كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي يذكر الرموز التي استخدمها في ذيل كل صفحة ، وهذا شيء حسن لو روعي في كل الكتب التي يكثر فيها الرمز ، على ان المحققين من الفقهاء والمحدثين– رحمهم الله تعالى– كرهوا – وهم على حق في ذلك أن يشار إلى جملة (صلى الله عليه وسلم) برمز (ص) أو (صلعم).وقد ابتدع المستشرقون ومن سارعلى دربهم مثل هذه الرموز،ولكن لا يجوز أن تبخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بذكر جملة الصلاة كاملة،وتذكرها رمزاً ،بحجة العجلة وعدم زيادة حجم البحث، فتلك حجج واهية وادعاءات باطلة .

وإليك بعض النصائح الهامة التي يجب على الباحث في الدراسات الإسلامية أن يلتزم بها (1):

أساليب صياغة البحث : وتكون بأحد أسلوبين :

الأسلوب الأول : الصياغة التوثيقية : وفى هذا الأسلوب نحافظ على ألفاظ النصوص التي تحملها البطاقات ،لأنها وثائق لا يجوز

التلاعب بها ، وهذا الأسلوب هو الأقوم والأحسن في الدراسات الإسلامية ، ولا يقبل من الطالب غيره .

والأسلوب الثاني : الصياغة الأدبية أو الصحيفية ، وفى هذا الأسلوب نتمثل المعنى والأفكار التي تحملها البطاقات ، ثم نصوغها بأسلوبنا دون أن نتقيد بألفاظ هذه النصوص .

ما تجب مراعاته أثناء الصياغة : ويجب على الباحث أن يراعي أثناء الصياغة ما يلي:

1- عدم استعمال لفظ الجمع بالنسبة للباحث ، فلا يقول :كما قدمنا ، ونحن نرجح كذا ،بل يقول :كما قدمت ، وأنا قد رجحت كذا .

2- نظافة اللسان ، والبعد عن الطعن بالعلماء ، وعن تسفيه آرائهم مهما كانوا ، بل تناقش آراؤهم من قبل الباحث مناقشة هادئة ، ويدلل على بطلانها .

3- بيان ما هو غامض من الكلمات ولأشخاص والأماكن في صلب البحث إن أمكن ، وإلا ففي الهامش .

4- ضبط الكلمات والأعلام والأماكن التي يمكن أن يخطئ القارئ في قراءتها.

5- تحاشي الحشو والإطناب .

6- المحافظة على الاسم بصيغة واحدة أينما ورد في البحث ، فلا يجوز أن يقول الباحث مرة : قال عز الدين عبد السلام ، ويقول

في أخرى : قال العز بن عبد السلام ؛ كما لا يجوز له أن يقول مرة : قال الشعبي ، ويقول في أخرى : قال عامر الشعبي ، ولا يقول مرة "مكة" ، ومرة "بكة" ، ومرة "أم القرى" ، لأن هذا قد يورث اختلاطاً في الفهم عند القارئ الجاهل ، فيظن " أم القرى" هي غير مكة ، كما أنه يورث اضطراباَ وتوزيعاً للمادة العلمية الواحدة عندما يجري فهرسة البحث بالحاسوب ، لأن الحاسوب يعتمد على الألفاظ ، وليس على الدلالات .

7- حمل كلام العلماء على أحسن أحواله ما وجد الباحث إلى ذلك سبيلاً .

8- عدم تخريج الحديث من غير المصادر الأصيلة ، فلا يجوز أن يخرج من نيل الأوطار ، ولا من نصب الراية ونحوها .

9- إذا خرج الباحث الحديث من البخاري أو مسلم ، فإنه يكتفي بذلك ، ولا داعي إلي تخريجه من السنن أو من مسند الإمام أحمد مثلاً .

10- العناية بالتفقير والعناوين الفرعية الموضحة .

11- الابتعاد عن إطراء العلماء ، كقولك قال ملك العلماء الكاساني ، وقال العالم المحقق فلا ، ويستحسن أن يذكر لفظ إمام مع أسماء أئمة الاجتهاد وأصحاب المذاهب .

12-عدم استظهار أية دعوى دون البرهان عليها .

13- العناية العلامات الكتابية ، وسأفرد العلامات الكتابية في فقرة خاصة فيما بعد .

14- التدقيق في الإملاء ، فإنها من عيوب الكتابة الحديثة ، علماً بأن برامج الحاسوب تحتوي علي مدقق إملائي .

15- إذا أورد الباحث دليلاً علي فكرة ما ،وكان وجه الدلالة فيه غامضاً وجب عليه بيان وجه الدلالة .

16- عدم نقل فكرة عن مرجع نقلها هو عن مرجع آخر ، بل لابد من الرجوع إلي المصدر الأول لهذه الفكرة ما دام ذلك ممكناً .

17- لا يجوز نقل العلم عن مجهول ، فلا يجوز للباحث أن يقول : قال بعض العلماء ، بل عليه أن يسميهم بأسمائهم .

18-لا تؤخذ التعاريف الشرعية من كتب اللغة ،بل من الكتب المختصة.

19- التزام مصطلح واحد للتعبير عن معلومة مخصوصة أو تصرف مخصوص ، فلا يقال مرة " القراض " ومرة المضاربة ".

20-اجتناب حكاية شذوذات العلماء إلا علي سبيل التنبيه عليها .

21- رد المسائل الفرعية إلي أصولها أثناء المعالجة من اجل بيانها .

22- اجتناب تفسير الشيء بأحد وجوهه ، إلا إذا كنا نحصر الصواب في هذا الوجه ، وعندئذ نذكره ونشير إلي وجود وجوه أخري .

23- اجتناب نقل تصحيح الأحاديث أو تضعيفها عن المتأخرين ، إلا إذا خلا الحديث عن كلام فيه للأئمة المتقدمين .

24- في الاستشهاد بالقرآن أو الحديث لا يقتصر على محل الشاهد فقط ، بل يذكر الآية كلها ، أو الحديث كله ، أو المقطع المكتمل المعنى منهما .

25- النصوص الوثائقية تثبت بألفاظها وتحصر بحاصرين "..."

26- عدم المجازفة بنفي شيء إلا بعد الاستقراء الكامل.

27- في فقه السلف يعتبر القول صحيحاً ثابتاً عن قائله إذا صح سنده عنه ، أو نقله علماء ثقات في كتبهم و لو بغير إسناد ، أو انضوى تحت قاعدة اعتمدها الفقيه.

28- عدم ترجيح القول بكثرة القائلين به.

29- عدم حكاية مذهب إلا بعد الرجوع إلى كتبه ، ولا معلومة إلا بعد الرجوع إلى مراجعها المتخصصة ، فلا ينقل التعريف اللغوي من كتب الفقهاء ، ولا الأحكام الفقهية من كتب العقيدة

30- اجتناب التكرار ما أمكن

31- عدم افتراض أن فعل الصحابي لا يعرف له مخالف لأنه فعل بحضرة الصحابة و لم ينكروا عليه إلا إذا كان الفعل مما لا يخفي .

32- أقوال المفسرين و شراح الحديث لا تصلح أن تكون دليلاً على ترجيح حكم فقهي على غيره .

33- يذكر العلماء بأسمائهم و ألقابهم التي يعرفون بها دون غيرها .

34- لا تبطل دعوي الإجماع بمخالفة صحابي ورد عنه رأيان في هذه المسألة ، أحدهما موافق للإجماع و الثاني مخالف له

35- لا يجوز أن يكون الدليل أخص من الدعوى .

36- التثبت من المعلومات باستقرائها من أكثر من مرجع واحد.

37- إذا ذكر الباحث رأياً لعالم ، و أراد أن ينفيه عنه فلا يكفي أن يقول : و هو لا يصح عنه ذلك .

38- لا يناقش دليل أو رأي إلا بعد ثيوت صحته عن صاحبه .

39- لا يجوز ذكر رأي مرجوع لعالم و ترك رأى راجح عنه ، إلا للتنبيه عليه .

40- عدم الاعتماد على المراجع الحديثة ، إلا كمراجع مساعدة .

41- إذا أثار الباحث مشكلة فعليه أن يحلها من جميع وجوهها ، و لا يكفي أن يحل وجهاً فيها ، و يترك باقي الوجوه بغير حل .

42- عمل الناس لا يصلح أن يكون دليلاً

43- في الفقه المقارن يكون تصنيف الآراء الفقهية بحسب اتجاهاتها ، و ليس بحسب المذاهب ، لئلا يقع الباحث في التكرار .

44- عند حكاية رأي لعالم يجب التأكد من أنه لم يرجع عنه .

45- لا يجوز للباحث أن يهمل عقله أثناء الصياغة.

46- في العزو إلى المعاجم يعزي إلى الجذر اللغوي ، و ليس إلى الجزء و الصفحة .

47- العزو الجماعي غير مقبول ، و هو أن يورد الباحث مجموعة من الأفكار ثم يذكر لها مجموعة من المراجع جملة واحدة .

48- التزام منهج واحد في جميع البحث من العزو ، و التقعيد و المناقشة ، و غير ذلك .

49- يعزي إلى الكتب الستة في الحديث بذكر الكتاب و الباب ، و يعزي إلى غيرها بذكر الجزء و الصفحة .

50- تحرير الأفكار ليأمن الباحث من الالتباس على القارئ ، أو اختلاط الأفكار في ذهنه 0

51- عدم كتابة أي فكرة على الورق قبل تحريرها و صياغتها في الفكر0

52 – جميع العلامات الكتابية يسبقها ضربة فراغ ، و يتلوها ضربة فراغ ليمكن للحاسوب استخراج الكلمة التي تتلوها أو تسبقها علامة كتابية .

53 – يكون العزو في الهامش إلى اسم الكتاب ، و ليس إلى اسم المؤلف ، و هو الأحسن في الدراسات الإسلامية .

54 – التعريفات تنسب إلى أصحابها و ليس إلى المذهب .

55 – في المناقشات و الترجيح ، لا يسقط الدليل إلا بمسلمات عند من يحتج به و من يناقشه ؛ أما إسقاط الخصم بما لا يسلم به هو فلا يصح .

56 – عدم إيراد النصوص الكثيرة المتماثلة في موضوع واحد، لأنه إطناب لا لزوم له .

57_توثيق المراجع لا يكون في الهامش ولكنه يكون في ملحق خاص ، وكذلك تراجم الأعلام .

58_ترك العرض المذهبي في الفقه ونحوه واستعمال عرض الاتجاهات ، إلا في حاله عدم التلاقي في شيء بين المذاهب .

59_لا يجوز للطالب أن يعرض ما فهمه من نصوص العلماء دون إثباته بألفاظه وحروفه .

تفقير البحث :التفقير علي نوعين : تفقير تسلسلي،وتفقير تفريعي.

أ_ التفقير التسلسلي : وهو أن يقسم البحث إلي فقرات تحمل أرقاما متسلسة،وهذه الأرقام إما أن تسلسل من أول البحث إلي نهايته، وإما أن تنطفيء_أي تنتهي_في نهاية كل فصل ، لتبدأ أرقام جديدة في أول الفصل التالي ،وتقرير أحد الأمرين يعود إلي حجم البحث ،فإن كان البحث كبيراً ،كأن يكون ألف صفحه مثلاً،فانطفاء الأرقام في آخر كل فصل هو الأحسن،وإن كان البحث صغيراً فتسلسل الأرقام من أول البحث ألأي نهايته هو الأحسن.

وهذه الأرقام إما أن توضع وضعا عشوائيا _أي يحدد مكانها تحديداً عشوائيا _ دون النظر إلي المعني ،كما فعلت الموسوعة الفقهية الكويتية ، وعندئذ لا يكون لها فائدة سوي تحديد المساحات لتسهيل العزو والإحالة إلي هذه المساحات .
وإما أن توضع عند مقاطع المعاني،فيقسم البحث إلي مقاطع بحسب المعني ، وتعطي المقاطع أرقاماً متسلسلة ، وعندئذ يكون لهذه الأرقام وظيفتان،التنبيه إلي انتهاء المقطع ، وتحديد المساحة لتسهيل العزو و الإحالة.

ب_التفقير التفريعي : و هذا النوع من التفقير يراعي فيه ،اثناء الترقيم ،المسائل الأصلية والمسائل المتفرعة منها ، وتميز فيه المسائل الأصلية عن المساءل المتفرعة ، ولضبط ذلك طريقتان :

الطريقة الأولي :تسلسل تفريعي متناوب بين الأرقام والحروف ، حيث تعطي المسائل الأصلية أرقاماً كبيرة

متسلسلة ،يتلوها خط مستقيم هكذا (أ-) (ب-) ، فإذا تفرع عن فقرة (ب-) فروع أعطيت هذه الفروع أرقاماً صغيرة محصورة بهلالين هكذا : (1) ، (2) ، وإذا تفرع عن هذه الأرقام فروع أعطيت هذه الفروع حروفاً متسلسلة محصورة بين هلالين هكذا : (أ) ، (ب) ، مثلاً

الطهارة على نوعين مادية ومعنوية :

1- المادية : وتمثل بتوقي الشئ من الأشياء المستقذرة التي جعلها الشارع مانعة من صحة الصلاة .

2- المعنوية : على نوعين : الوضوء والغسل

أ- الوضوء :

(1) تعريفه .

(2)شروطه.

(3)فروضه.

(4) نواقضه .

الطريقة الثانية : تسلسل تفريعي رقمي حيث تعطي المسألة الأصلية رقماً ، ثم تعطي المسائل المتفرعة عنها أرقاماً متسلسلة ، فإذا ما تفرع من هذه الأرقام الأخيرة فروع أعطيت أرقاماً متسلسلة أيضاً ، ويفصل بين كل تفريع و آخر بخط مائل ، هكذا:

أولاً: الطهارة على نوعين مادية ومعنوية :

1- الطهارة المادية : ...

2- الطهارة المعنوية وهي على نوعين : .....

1/2الوضوء :

1/1/2 تعريفه .

2/1/2 شروطه .

3/1/2 فروضه .

4/1/2 نواقضه .

- التهميش :

أ- تعريف التهميش : وأريد بالتهميش : التعليقات التي يعلقها الباحث على النص تصحيحاً أو شرحاً أو استدراكاً ، والعزو إلى المراجع التى رجع إليها .

ب- طرق التهميش : للتهميش في الدراسات الإسلامية ثلاث طرق :

الطريقة الأولى : تعطي الكلمات و الأفكار التي تحتاج إلى هامش أرقاماً متسلسلة من أول البحث إلى نهايته ، ثم تثبت الهوامش في نهاية البحث . وهذه الطريقة التى تناسب الأبحاث القصيرة .

الطريقة الثانية : تعطي في كل فصل الكلمات والأفكار التي تحتاج إلى هامش أرقاماً متسلسلة تتطفئ في نهاية كل فصل ، وفي نهاية الفصل تثبت الهوامش .

الطريقة الثالثة : تعطي في كل صفحة الكلمات و الأفكار التي تحتاج إلى هامش أرقاماً متسلسلة تتطفئ في نهاية كل صفحة ، وتثبت الهوامش في أسفل كل صفحة ، مفصولاً بين المتن والهوامش بخط يبدأ من اليمين ويمتد إلى منتصف السطر .

وهذه الطريقة هي أنسب الطرق ، لأنها تسهل على القارئ الرجوع إلى الهوامش عندما يريد ذلك ، إذ لا يكلفه ذلك أكثر من نقل نظره من المتن إلى الهامش المطلوب .

ج- العزو إلى المصادر : وهذه المصادر إما أن تكون كتاباً ، وعندئذ يكون العزو إليه بإحدى طريقتين :

الطريقة الأولى : العزو إلى الكتاب : حيث يذكر اسم الكتاب والجزء والصفحة مفصولاً بينهما بخط مائل هكذا [فتح البارى 36/2] ، و في العزو إلى المعاجم بذكر الجذر اللغوي بدلاً من الجزء والصفحة ، و في العزو إلى الكتب المرتبة ترتيباً أبجدياً كالموسوعة الفقهية والميسرة لغير المختصين ، والموسوعة

الفقهية الكويتية ، بذكر المصطلح ورقم الفقرة ، هكذا [الموسوعة الفقهية ، مادة : بيع/16] ، ولا يذكر شئ غير هذا إلا في الحالات التالية :

الحال الأولى : إذا استخدم الباحث مرجعين أو أكثر يحملان نفس الاسم ، فعندئذ يميز بينهما بإضافة اسم الكتاب إلى مؤلفه ، هكذا [الأموال لأبى عبيدة – ص 85] أو [الأموال لابن زنجويه 116/2] .

الحال الثانية : إذا استخدم الباحث مرجعاً حقق أكثر من مرة ، وقد استعمل هو كلا التحقيقين ، فإنه يذكر المرجع مضافاً إلى اسم المحقق ، هكذا [علل الترمذي ، بتحقيق العتر 280/2] .

الحال الثالثة : إذا استخدم الباحث مرجعاً طبع في أكثر من مطبعة ، وقد استخدم هو كلا الطبعتين ، فإنه يذكر المرجع مضافاً إلى اسم المطبعة هكذا [رد المختار ، طبعة بولاق 85/3] .

الطريقة الثانية : العزو إلى المؤلف : حيث يذكر الباحث في الهامش اسم المؤلف مبتدئاً باسم الأسرة ، ثم باسم الشخص مفصولاً بينهما بفاصلة ، ثم يذكر الجزء و الصفحة وإن لم يستخدم للمؤلف غير مرجع واحد ، وإن استخدم له اكثر من مرجع فإنه يذكر اسم المؤلف أولاً ، و اسم الكتاب ثانياً ، ثم يذكر الجزء والصفحة .

والغربيون يصرون على استخدام الطريقة الثانية ، وهي العزو إلى المؤلف ، وأنا أفضل العزو إلى الكتاب .

إنما فضل الغربيون العزو إلى المؤلف ، لأن المؤلفين المكثرين عندهم قلة ، أما المؤلفون المكثرون من المسلمين فهم كثرة كاثرة ، ولذلك فإنهم إذا عزوا إلى المؤلف عرف كتابه بغير عناء ، أما نحن المسلمين إن عزونا إلى المؤلف فإننا لا ندري في أي كتاب من كتبه أورد ذلك . ثم إن الغربيين يسمون كتبهم بأسماء موضوعاتهم أو بأسماء العلوم ،وهم لا يعرفون الأسماء الفنية للكتب ، ولذلك فإن الاسم الواحد للكتاب ليتكرر عشرين مرة لعشرين مؤلف ، وأما علماؤنا فإنهم يسمون كتبهم بأسماء فنية تميزها عن غيرها ، وقل أن تكرر هذه الأسماء ، كالهداية ، وفتح الباري ، وحيلة العلماء ، ولذلك كان العزو إلى اسم كتاب عندنا مفيداً وكان عند الغربيين غير مفيد .

لنا ملاحظتان تتعلقان بالعزو إلى المؤلف :

الأولى : أن بعض الباحثين و المؤلفين في عصرنا الحاضر بل بعض أنظمة الوزارات في بلادنا الإسلامية قد تأثر بالمنهج الغربي في التراجم فدرج – وبشكل مطرد – على وضع اللقب أولاً ، ثم الاسم ثانياً وهذا هو مفتاح التراجم في البلاد الغربية ، لكن المنهج الإسلامى في التراجم عكس ذلك ، فيذكر الاسم أولاً ، ثم اللقب

ثانياً، إلا إذا غلبت شهرة اللقب كابن كثير واسمه : إسماعيل بن عمر ، والغزالى واسمه محمد بن محمد .

أما أن يتبع نظام الغرب في ثبت المصادر والهوامش وغيرها ، فيذكر اللقب أولاً – مشهوراً أو غير مشهور – ، ثم الاسم ثانياً فغير مقبول أو مستساغ .

يقول مؤلفا كتاب " مناهج البحث في التربية وعلم النفس " : " وفى حالة الكتب العربية يكتب اسم المؤلف بالكامل دون حاجة إلى ذكر الاسم الأخير أولاً " .

الملاحظة الثانية : أن بعض الباحثين في كتابة البحث ومناهجه آثروا – وبشكل مطرد كذلك – عند ذكر المصادر والمراجع سواء في الهوامش أو فى ثبت المصادر آخر البحث ، أن يذكروا لقب المؤلف متبوعاً باسمه أولاً ثم عنوان الكتاب ثانياً . وقد وجدنا مؤلفات مشايخنا وعلمائنا تبدأ بعنوان الكتاب أولاً ثم مؤلفه ثانياً . وليس من المستساغ أن يقال مثلاً : انظر شلبى ، أحمد (الدكتور) : كيف تكتب بحثاً أو رسالة ، ص106 ، أو أبو سليمان ، عبدالوهاب (الدكتور) ، كتاب البحث العلمي : ص125-163 ، أو الأصبحي (مالك بن أنس) : المدونة .

ففضلاً عن أن هذا قلب لاسم المؤلف من جهة ، واتباع لنظام غربى من جهة اخرى فإن المتباين من لفظة مصادر ومراجع وأسماء الكتب لا أسماء الأشخاص والمؤلفين فحين يقال : انظر :

مصدر كذا أو مرجع كتب ، فإن الذهن ينصرف إلى اسم كتاب أو مقال أو غيره مما يكون أثراً للمؤلف ، ولا ينصرف إلى النظر إلى المؤلف نفسه .

وأيضاً فإن المؤلف قد يكون ممن يكتب في أكثر من فن كالفقه والحديث والتفسير والتاريخ وغير ذلك ، فإذا ذكرت اسم الكتاب المقتبس منه النص فإني أحدد للقارئ مباشرة وفى أوجز وقت واسم الكتاب والفن الذي يتناوله ، فيقال : الأم للشافعي ، وبدائع الصنائع للكساني و الأنصاف للمرداويي و هكذا .

يقول الدكتور محمد عجاج الخطيب : " ويرجح بعضهم ترتيب المصادر على المؤلفين فيذكر كل مؤلف وماله من مصادر ولا يراعي الترتيب الأبجدى في أسماء المؤلفين أيضاً ، ولا مبرر لهذا الترجيح سوى أنه مقتبس من الكتب الأجنبية " .

وبعض المؤلفين يضعون العزو إلى المراجع فى المتن ، ولهم في ذلك طريقتان :

الأولى : يفتحون قوساً كبيراً هكذا [ ] او هلالاً هكذا ( ) أو يضعون شرطتين هكذا – ..... – و يذكرون بينهما اسم المرجع ، أو اسم المؤلف مع الجزء والصفحة .

الثانية : إنهم يثبتون المراجع في آخر البحث و يعطون هذه المراجع أرقاماً متسلسلة ، حتى يكون هذا الرقم علماً على الكتاب الذي اختص به ، فإذا أرادوا العزو في المتن فتحوا قوسين وكان

عزوهم هكذا [35 : 22/3] فالرقم 35 يشير إلى اسم المرجع ، والرقم 3 هو رقم الجزء ، و الرقم 22 هو رقم الصفحة .

والجدير بالذكر أن طريقة العزو في المتن طريقة غير محببة ، لأنها تقطع تسلسل أفكار القارئ ، و تصبح غير مستحبة أكثر إذا كثرت المراجع .

العزو إلى الدورية : ويكون بذكر اسم الدورية ، ثم رقم العدد ، ثم تاريخ الإصدار ثم عنوان المقال ، ثم اسم الكاتب ، ثم رقم الصفحة .

العزو إلى المصادر السمعية والبصرية (إذاعة ، وتليفزيون) : ويكون بذكر اسم الأذاعة أو التليفزيون ، ثم رقم القنال ، ثم تاريخ وزمن إذاعة الحديث ، ثم عنوان الحديث ، ثم اسم المتحدث .

العزو إلى برامج الكمبيوتر : ويكون بذكر اسم البرنامج ، ثم المدخل الذي تم الدخول منه إلى المعلومة ، ثم الشركة المنتجة ، ثم رقم الإنتاج إن كان هناك أكثر من إنتاج واحد ، ورقم الإنتاج يعادل في المطبوعات رقم الطبعة .

العزو إلى صفحات الإنترنت : و ذلك العزو إلى المداخل .

العزو إلى المقابلات الشخصية : و يكون بذكر اسم الشخص ، ثم مكان المقابلة ثم تاريخ المقابلة .

العلامات الكتابية = علامات الترقيم :

أ- تعريفها : العلامات الكتابية هي لغة حوار خاصة بين الكاتب والقارئ ، تقوم مقام أدوات التعبير الأخرى غير الكلمات ، وكحركات اليدين ، وتغيير نبرة الصوت .

ب- أهميتها : العلامات الكتابية تؤدي من المعانى ما لا تؤديه الكلمة ، و لذلك فإنها تساعد على الفهم وإدراك المقصود ، وإن كثيراً من غموض المعاني في كتب التراث يعود إلى فقدان العلامات الكتابية ، حيث تتصل الجملة ببعضها ، وتتداخل تداخلاً بحيث لا يدرك مقاطع المعاني فيها إلا ذو دربة مهارة كبيرة ، ولذلك كان من الخطأ أن يهمل الباحث أو يتساهل في استعمال هذه العلامات .

ج- أنواع العلامات الكتابية و أماكن استعمالها :

1) النقطه [0] و تستعمل في أربعة مواضع :

في نهاية الجملة التامة المعنى المستكملة لأركانها من فعل و فاعل و مفعول به أو مبتدأ وخبر مع ملحقاتها من صفة وحال ونحو ذلك .

و بعد الكلمات المختصرة نحو (إلخ.) و (أ هـ .) إلا أن يتسبب عن ذلك لبس ، فلا توضع النقطة نحو (ج.1) يريد بها (جزء ، ثم نقطة ، ثم 1) فإن وضع النقطة هنا تجعل القارئ يظن أن المراد هو الجزء العاشر وليس الأول .

2) النقطتان الرأسيتان (:) و تستعملان في الحالات التالية :

- بعد كلمة " قال " وما شابهها نحو (قال : إنى عبدالله) .
- بين الشئ وأقسامه ، نحو (الكلمة ثلاثة أقسام : اسم ، وفعل ، وحرف) .
- بين القاعدة والامثلة الموضحة لها نحو (يكون الضمان بالمثل : فمن كسر لآخر إناءه ضمنه له بمثله إن كان له مثل في السوق) .
- قبل الجمل المقتبسة ، لأنها بمثابة مقول القول .

3) النقاط الأفقية (. . .) وأقلها ثلاث نقاط ، وتستعمل في الحالات التالية :

- للدلالة على أن في النص شيئاً محذوفاً .
- بعد الجملة التي تحمل معانى أخرى ، لحث القارئ على التفكر .
- للاختصار وعدم التكرار ، لأنه في معنى الجزء المحذوف من النص .
- بدلاً من عبارة (إلخ) في سياق الحديث عن شيء ما .

4) الفاصلة (،) وتستعمل فى الحالات التالية :

- بين الجمل المتعاطفة .
- بين الكلمات المترادفة في الجملة .
- بين الشرط والجزاء ، وبين القسم وجوابه ، وإذا طالت جملة الشرط أو جملة القسم .

- بعد كلمة (نعم) أو (لا) إذا كانتا جواباً لسؤال تتبعه جملة ، نحو (قال نعم ، و لكني لم أفعل ذلك) .

- بعد المنادي في الجملة ، و بعد مخاطبة المرسل إليه في الرسائل ، وبعد عبارة الختام التي تأتي بعد توقيع المرسل ؛ نحو : يا عبد الله ، اتق الله .

- بين اسم الكتاب واسم المؤلف ، ومعلومات النشر في فهرس المراجع ، إذ يستعمل بعضهم النقطه (.) وبعضهم الفاصلة (،) وبين اسم المؤلف وشهرته في فهرس المراجع ، أو تراجم الأعلام ، ولا يجوز استعمال الفاصلة بدلاً من الشرطة (-) في تحديد الجمل والاعتراضية .

5) الفاصلة المنقوطة (؛) وتستعمل في الحالات التالية :

- للفصل بين أجزاء الجملة الواحدة إذا كان الجزء الثاني منها علة أو سبباً لما قبله ، نحو : (يكره شرب عصير الفواكه في كؤوس الخمر ؛ لما فيه من التشبه بالفساق) .

بين الجملتين المرتبطتين في المعنى دون الإعراب ، نحو : (إن رأيتم الخير فخذوا به ؛ وإن رأيتم الشر دعوه) .

- بين المرجع والمرجع الآخر في الهامش ، عندما يعزو الباحث الفكرة الواحدة إلى أكثر من مصدر ؛ نحو : فتح البارى 46/2 ؛ شرح النووي لصحيح مسلم 50/1 .

6) علامة الاستفهام (؟) وتستعمل في الحالات التالية :

- بعد الجمل الاستفهامسة ، سواء كانت أداة الاستفهام ظاهرة أم مقدرة .

- تستخدم بين قوسين (؟) للدلالة على شك الباحث بما سبقها ، نحو :

(توفى الخليل بن أحمد الفراهيدي سنة 170 هـ ؟) .

7) علامة التعجب (!) : وتستعمل في حالات التعجب ، نحو : ما أحسنه ! وأحسن به ! وسبحان الله ! ووا أسفاه ! ، ونحو ذلك .

وتقترن علامة التعجب مع علامة الاستفهام في حالة الإنكاري نحو قوله تعالى : (أَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ) .

8) الشرطة (-) وتستعمل في الحالات التالية :

- تستعمل في أول السطر ، لتقوم مقام لفظ " قال " في الحوار .

- بعد الحروف والأرقام في بدايات التفقير .

- بين رقمين للإشارة إلى عبارة (من - إلى) نحو بلغ عدد المشتركين في المسابقات الثقافية 20-30 متسابقاً .

أما الشرط المزدوجة هكذا (- ... -) فهي لحصر الجمل الاعتراضية والتفسيرية .

9) القوسان المزخرفان ******** لحصر الآيات القرآنية بينهما :

10) الهلالان ( ) يستعملان في الحالات التالية :

- لحصر الأحاديث النبوية بينهما .

- لحصر العبارات المراد شرحها .
- لحصر الأرقام الواردة في النص نحو : وكانت وفاته سنة (36) هـ بعد موقعة الخندق .

11) علامتا التنصيص " " وتستعملان في الحالات التالية :
- لحصر النصوص المنقولة عن الغير .
- لحصر أسماء الأعلام من رجال ومدن وكتب .

12) القوسان المقرنان [...] ويستعملان لحصر الزيادة في متن المخطوطة المحققة ، وللعزو إلى المراجع داخل المتن ، نحو : ومن القواعد المعتمدة في الفقه قولهم : التابع لا يستقل بالحكم [المنثور 36/2] وقولهم التابع تابع ..... الخ .

13) القوسان الموسعان { } : ويستعملان في تحقيق المخطوطات عندما يكون هناك سقط داخل سقط ، فتحصر مجموع النصوص الساقطة ضمن قوسين موسعين للدلالة على أنها كلما ساقطة من نسخة كذا ، وينبه على ذلك في الهامش ، نحو }..... [.....] (1) .... [.....] (2) [.....] (3){ (4)

ويشار في الهامش كما يلي :

(1) سقط من نسخة (ب) .

(2) زيادة من نسخة (ج) .

(3) سقط من نسخة (ج) .

(4) ما بين القوسين الموسعين كله سقط من نسخة (أ) .

ملاحظات هامة : لا يجوز أن يقع في أول السطر الفاصلة ، أو الفاصة المنقوطة أو النقطة أو النقطتان الرأسيتان ، أو إشارة التعجب .

ولا يجوز الجمع بين علامتين من العلامات الكتابية إلا بين علامتي الاستفهام والتعجب .

قواعد الإملاء : إن الخطأ الإملائي قد يغير المعنى ، وهو على كل حال يضعف الثقة بالباحث ولذلك وجب على الباحث إتقان الإملاء بخاصة ، وذلك بمراعاة ما يأتى :

أ- قوة الحركات : أقوى الحركات الكسرة ويناسبها من الحروف الياء ، وأضعف منها الضمة ويناسبها من الحروف الواو ، وأضعف من الفتحة الكسرة ويناسبها الكتابة على السطر .

ب- الهمزة الأبتدائية : الهمزة الابتدائية على نوعين :

النوع الأول : همزة الوصل ، وهي الهمزة التي لا تلفظ في درج الكلام ووصله ، وإن كانت تلفظ عند الابتداء به وهي لا تكتب على الألف في كل الأحوال .

وتكون هذه الهمزة في الأفعال : في الفعل الماضي الخماسي ، والسداسي ، وأمرهما ، ومصدرهما ، وفي أمر الثلاثى . مثال : استنجد ، استنجد ، استنجاداً – اعتذر ، اعتذاراً – اكتب .

وتكون في الأسماء التالية : ابن ابنة ،امرئ ، امرأة ، اثنين ، اثنتين ؛ اسم ، است ، ايم .

النوع الثانى : همزة القطع : وهذه الهمزة تلفظ في ابتداء الكلام وفي درجة وصله وتكتب على الألف ، ثم إن كانت الألف مضمومة أو مفتوحة وضعت الهمزة فوق الألف وإن كانت مكسورة وضعت تحت الألف . مثال : أخذ – إن .

وكل الهمزات اللاتى ليست بهمزة وصل ، فهي همزة قطع .

ملاحظة : إذا سبقت همزة القطع بحرف كالواو أو الفاء أو حرف المضارعة ، فإنها تبقى على حالها . مثال : فأخذ ، وأخذ ، يأخذ .

ويستثنى من ذلك :

(1) وإذا دخلت لام القسم على (إن) الشرطية ، فإن همزة (إن) تعامل معاملة الهمزة المتوسطة . مثال : لئن .

(2) إذا دخلت لام الجر على (إن) المدغمة بـ (لا) فإن همزة (إن) تعامل معاملة الهمزة المتوسطة . مثال : لئلا .

(3) إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة القطع ، فإن همزة القطع تعامل معاملة الهمزة المتوسطة . مثال : أأتخذ ؟ ، أنفكا ، أؤجيب .

جـ- الهمزة المتوسطة : القاعدة العامة في الهمزة المتوسطة أنها ينظر إلى حركتها وحركة ما قبلها ، وتكتب بحسب الحركة والأقوى منهما ، مثال : بئر – رؤوف – يضؤل – مسؤول – شؤون – رؤوس .

ويستثنى من ذلك : الهمزة المتوسطة المفتوحة إذا سبقتها ألف ساكنة وتكتب على السطر . مثال : عباءة ، قراءة .

د- الهمزة الأخيرة :

(1) الهمزة الأخيرة تكتب بحسب حركة الحرف الذي قبلها . مثال : لجأ – امرؤ – امرئ – امرأ- تنبؤ .

(2) الهمزة الأخيرة إذا لحقها تاء التأنيث ، أو واو الجماعة أو ألف التثنية أو هاء الضمير ، أو نون التوكيد ، صارت همزة متوسطة ، وكتبت حسب قاعدتها . مثال : امرأة – يتباطؤون – عبأه- عبأهما – لؤلؤان – مبطئان – ليبطئن – ساءهم – جاءه – شاءا .

ويستثنى من ذلك : الهمزة الأخيرة – سواء كانت في الاسم أو في الفعل – إذا كانت مكتوبة على الألف وتبعتها ألف تثنية ، قلبت ألف التثنية مدة فوقها . مثالها في الفعل : يقرأ – يقرآن ، يملأ – يملآن ، مبدأ – مبدآن – ملجأ- ملجآن .

ومثالها في الاسم : مبدأ – مبدآن – ملجأ – ملجآن .

(3) الهمزة الأخيرة إذا سبقتها حرف من حروف الانفصال ، فإن هذا الحرف إما أن يكون الفاً ، أو يكون ألف .

فإن كان ألفاً وكانت الهمزة منونة بالفتح ، وضع التنوين فوق الهمزة .

مثال : جزاء – هباء – إعباء – عزاء .

وإن كانت غير ألف وكانت الهمزة منونة بالفتح ، وضع التنوين على ألف زائده بعد الهمزة . مثال : جزءاً – طروءاً – خرءاً – قرءاَ .

(4) الهمزة الأخيرة إذا سبقها حرف ساكن من حروف الانفصال وتلاها ألف تثنية ، كتبت على السطر . مثال : جزء – جزءان ، قرء – قرءات .

(5) الهمزة الأخيرة إذا سبقها حرف ساكن من حروف الاتصال ، وأتى بعدها ألف تثنية كتبت ألفاً عليها مدة . مثال : عبء – عبآن ، خبء – خبآن .

(6) الهمزة الأخيرة إذا سبقها حرف ساكن من حروف الاتصال وهي منونة بالفتح كتبت على نبرة . مثال : شيئاً – مجيئاً – فياً – خبئاً .

(7) الهمزة الأخيرة إذا سبقت بواو مشددة مضمومة كتبت على السطر . مثال : تبوء .

هـ- الألف الممدودة و المقصورة :

1) كيف نرد ألف الفعل أو الاسم الثلاثى إلى أصلها : أما الفعل : فإن ألفه ترد إلى أصلها برد الفعل إلى مصدره ، أو بإسناده على تاء الفاعل . مثال : سما- سمواً – سموت ، رمى – رمياً – رميت .

وأما الاسم : فإن ألفه : ترد إلى أصلها إن كان ثلاثياً بإدخال ألف التثنية عليه ، أو جمعه جمع المؤنث السالم .

2) كيف تكتب الألف الأخيرة للاسم أو الفعل : الاسم أو الفعل إما أن يكون ثلاثياً أو أكثر من ثلاثى .

– الثلاثي : ينظر فيه : فإن كانت ألفه أصلها واواً كتبت ألفاً ممدودة : مثاله في الفعل : سما – دعا – . ومثاله في الاسم : العصا .

وإن كان أصلها ياء كتبت ألفاً مقصورة : مثاله في الفعل : سعى – كوى – ومثاله في الاسم : الهوى – الوحى .

الأكثر من الثلاثي : الفعل أو الاسم إن كان اسماً أو فعلاً ينظر فيه : فإن كانت الألف فيه مسبوقة بياء ، كتب الألف ألفاً ممدودة . مثال : استحيا – تزيا – يحيا – دنيا – خطايا .

وإن كانت الألف فيه غير مسبوقة بياء كتبت بألف مقصورة .

مثال : استولى – اكتفى – ملهى – مستشفى .

الأسماء الأعجمية : الأسماء الأعجمية كلها تكتب بالألف الممدودة .

مثال : فرنسا – لوقا – هولندا .

ويستثنى من ذلك : عيسى – موسى – متى – بخاري – كسرى – فإنها تكتب بالألف المقصورة .

الأسماء التى جاءت على صيغة الأفعال : تكتب بالألف المقصورة .

مثال : يحيى – ربى .

و– الحروف المحذوفة :

– تحذف همزة الوصل من الاسم المعرف ب (ال) إذا دخل عليه حرف الجر (الـ) مثال : للفقراء – للاغنياء .

وتحذف ألف (ابن و ابنة) إذا وقعت بين علمين احدهما أب للاخر .

وتحذف الف (اسم) إذا وقعت في (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) .

وتحذف ألف

المد في كل من : الله – إله – الرحمن – لكن– ذلك – هذا– هذه – هذان –هؤلاء – اؤلئك .

– ما الاستفهامية إذا جرت بحرف الجر أو أضيفت نحو :

إلى مَ الخلف بينكم إلى مَ وهذه الضجه على مَ

– وتحذف من (عن) و (من) إذا دخلت على (من) و (ما) الاستفهاميتين .

مثال : عن من – عمن – من من – ممن ، عن م – عم ، من م– مم .

وتحذف النون من (إن) الشرطية إذا جاء بعدها (لا) النافية أو (ما) الزائدة ، مثال : إن لا تنتهوا – إلا تنتهوا ، إن ما يبلغن– إما يبلغن .

– وتحذف النون من (إن) المصدرية إذا جاء بعدها (لا) النافية . مثال : أن لا تتوانى – ألا تتوانى ، أن لا تستجد – ألا تسجد ، لأن لا تأسوا – لئلا تأسوا .

ز– الحروف الزائدة :

1) الألف : تزداد الألف بعد واو الجماعة في الفعل المجموع ولا تلفظ . مثال : كتبوا – علموا – يعلموا – يضربوا .

ولكنها لا تزاد في الأسماء المجموعة مثال : مسلمو لبنان – محبو العلم .

2) الواو : تضاف الواو في الكلمات التالية ، ولا تلفظ : عمرو – أولو – أولات – أولئك .

المبحث الثامن

الملاحق والفهارس

أ– ملحق الوثائق : وفيه يضع الباحث الوثائق التي حصل عليها من هيئات رسمية ، ويرتبها بحسب ورودها في بحثه .

ب- ملحق تراجم الأعلام : أرى ألا يترجم أي علم في أسفل الصفحة ، بل يترجم جميع الأعلام في ملحق في آخر البحث ، ليسهل الرجوع إلى العلم المراد التعرف عليه . أما لو ترجم للعلم في أسفل الصفحة أول ما يرد ، فإنه يتعذر على القارئ معرفة المكان الذي ترجم فيه العلم فتنعدم الفائدة من الترجمة . وترتب هذه الأعلام ترتيباً هجائياً .

ج- ملحق تحديد الأماكن : يصنع هذا الملحق كما يصنع ملحق تراجم الأعلام .

د- ملحق توثيق المراجع : وترتب المراجع في هذا الملحق بأحد ترتيبين :

الترتيب الأول : الترتيب الموضوعي .

الترتيب الثاني : الترتيب الهجائي .

الترتيب الموضوعي : تصنف فيه المراجع بحسب موضوعها ، فتفرز كتب المعاجم عن كتب الفقه ، وتفرز كتب الفقه إلى كتب الفقه الحنف ، وكتب الفقه المالكي .... إلخ ، كما تفرز كتب التفسير عن غيرها ، وكتب العقيدة عن غيرها ، وهكذا .

ثم تصنيف كتب الموضوع الواحد ككتب العقيدة مثلاً : إما بحسب الأقدمية الزمنية ، فتقدم كتب محمد بن الحسن على كتب كمال الدين بن الهمام ، لأقدمية محمد بن الحسن .

وإما بحسب اسم الكتاب إن كان عزو الباحث في الهامش لاسم الكتاب .

وإما بحسب المؤلف إن كان عزو الباحث في الهامش إلى اسم المؤلف مقدماً اسم الأسرة ثم الاسم الشخصي للمؤلف مفصولاً بينهما بفاصلة هكذا (قلعة جي ، محمد) . ثم ترتب أسماء الكتب أو الأسماء المؤلفين ترتيباً هجائياً .

الترتيب الثانى : الترتيب الهجائي حيث تصنف المصادر بحسب أسماء الكتب وبحسب أسماء المؤلفين – طبقاً لما جرى عليه الباحث في العزو إليها في الهامش – ترتيباً هجائياً .

ويكون توثيق المصادر في هذا الملحق بأن يذكر الباحث اسم الكتاب إن كان عزوه في الهوامش إلى الكتاب ، أو اسم المؤلف مبتدئاً باسم الاسرة ، ثم بالاسم الشخصى مفصولا بينهما بفاصلة ،إن كان عزوه إلى المؤلف ، ثم يتبعه باسم المحقق ، مبتدئا بالاسم الشخص ثم باسم الأسرة ، ثم برقم الطبعة ، ثم باسم البلد الذي طبع فيه الكتاب ، ثم باسم المطبعة ، ثم سنة الطبع ، هكذا :

مجموع فتاوى ابن تيميمة ،احمد بن تميمة ، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد قاسم العاصمى النجدى وابنه محمد ، الرياض ، مطابع الرياض عام 1381 هـ .

ويلاحظ فى التصنيف الهجائى اسقاط (ال) التعريف . وهنا تجدر ملاحظة الفرق بين (ال) التعربق و (ال) الاصلية فى الكلمة نحو (ال) الموجودة فى قوله (الهاكم) فإنها أصلية وكذلك (ال) فى لفظ الجلالة (الله).

كما يلاحظ احتساب الهمزة واحدة كيفما وردت ، مفتوحة أو مضمومة أو ممدودة، ويلاحظ احتساب الحرف المشدد حرفاً واحداً ومجاراة لعمل الحاسوب فانه يحتسب حرفا واحداً .

الفهارس :الفهارس على أنواعها ، وأهمها :

أ- فهرس الايات القرآنية : تفهرس الآيات القرآنية بحسب ورودها فى المصحف ، فهى تفهرس بحسب السور ، فتقدم آيات سورة البقرة على آيات سورة آل عمران ، ثم تفهرس ايات سورة بحسبها ، فتفهرس سورة البقرة بحسب ورودها فى المصحف ، فتقدم الآية رقم (10) على الآية رقم (30) .

.

ب - فهرس الحديث النبوى الشريف : يفهرس الحديث النبوى الشريف بترتيبه ترتيباً هجائياً بحسب أطرافه ، أعنى : بحسب

الحرف الاول من الحديث ، وتعتمد الأحاديث كما وردت فى البحث ، ويذكر أماكن ورودها فى بحثه ، فان لم يورد الباحث الحديث فى بحثه من أوله ، صنفه فى فهرس الحديث الشريف مرتين ، مرة كما اورده فى بحثه ، ومرة من أوله كما هو مثبت فى المراجع – فيما أرى–

ج–فهرس الآثار :ويكون تصنيفه كتصنيف فهرس الحديث النبوى .

د– فهرس الأعلام : يرتب الباحث الأعلام التى وردت فى بحثه ترتيباً هجائياً كما وردت فى بحثه ، فإن كان العلم قد اشتهر بلقب له أو كنية مثلا ، أورده الباحث فى فهرس الأعلام كما ورد فى البحث ، ثم يحيل عليه من كنيته أو من لقبه ،مثلا : ابراهيم النخعي يصنف فى إبراهيم ، ويحال من كلمة نخعي إلى إبراهيم النخعى ، لأنه اشتهر باسم النخعى ، حتى لو اطلق اسم النخعى فإنه لا ينصرف إلى غيره .

ويلاحظ فهرسة الأعلام إسقاط أبو، وأم ، و ابن، ويكون التصنيف للاسم الذى بعدها ، وإنما جرى إسقاطها تخفيفاً عن حرف الألف ،لأن هذا الحرف مثقل بالواو.

.

وفى فهارس الأعلام يذكر الباحث العلم ويذكر وروده فى البحث محدداً ذلك بالصفحة او برقم الفقرة .

هـ- فهرس الأماكن : ويكون ترتيبه كترتيب فهرس الأعلام .
و- فهرس الأشعار : ترتب الأشعار فى هذا الفهرس ترتيباً هجائياً بحسب الرؤى ، وهو الحرف الأَخير من البيت ، ويذكر فى الفهرس مع كل بيت مكان وروده فى البحث .
ز- فهرس المصطلحات : حيث يجمع الباحث المصطلحات التى وردت فى بحثه مع أماكن ورودها فى البحث ،ويرتبها ترتيباً هجائياً .

-171

ح- فهرس الأبواب والفصول : يحتاج إلى هذا الفهرس إذا كان البحث كبيراً وكثير التفريعات .
ط- الفهرس التفصيلي لمحتويات البحث : وفيه يذكر الباحث جميع العناوين الأصلية والفرعية التى وردت فى بحثه ، ويحدد مكان كل عنوان منها بالصفحة أو برقم الفقرة .
النتائج والتوصيات :
الرسائل يكون لها نتائج تستفاد من البحث كله ، وهذه النتائج توضع في آخر الرسالة ، ويجب بذل منتهى العناية فى تنظيم وتدبيج هذا الملخص، فيغلب أن يطلع عليه القارئ قبل اطلاعه على الرسالة ليقرر ما إذا كانت تستحق القراءة أو لا . ويشمل الملخص مواطن الكشف والجديد فى الرسالة فهى صورة سريعة

لما استطاع الطالب أن يسهم به فى خدمة الثقافة العامة بهذا الإنتاج .

وتأتى بعد النتائج توصيات قد يقدمها الطالب عن نقاط مهمة تستأهل البحث ، لم يتمها هو لظرف ما ، وهو يوصى من تمكنه أهليته وظروفه أن يسير بها مرحلة جديده الى الأمام.